



مركز الملك عبد العزيز
للحوار الوطني

ثقافة التسامح

ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية

الدكتور عبد القادر الشبخلي



مركز الملك عبد العزيز
للحوار الوطني

ثقافة التسامح

ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية

الدكتور عبد القادر الشبخلي

الرياض

١٤٣٩هـ / ٢٠١٧م

ح

مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني ، ١٤٣٩هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية اثناء النشر
الشيخلي ، عبدالقادر
ثقافة التسامح : ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية
عبدالقادر الشيخلي - الرياض ، ١٤٣٩هـ
١٥٧ ص : سم. ١٧ X ٢٤
ردمك : ٠-١٥-٨١٣٥-٦٠٣-٩٧٨
١-التسامح.العنوان
ديوي ٤٤٢،٣٢٣ ٢٦٨٥/١٤٣٩

الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ
رقم الإيداع: ٢٦٨٥ / ١٤٣٩
ردمك: ٠-١٥-٨١٣٥-٦٠٣-٩٧٨

جميع حقوق الطبع محفوظة
مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني
الرياض، ١٤٣٩هـ / ٢٠١٧م
ص.ب. ٨٩٨٦٦ ، الرياض ١١٦٩٢
البريد الإلكتروني: rs@kacnd.org
www.kacnd.org

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المحتويات

٩	مقدمة .
١٠	١. مفهوم التسامح
١٤	المعنى اللغوي للتسامح
١٤	المعنى المصطلحي للتسامح
٢١	المعنى الفلسفي للتسامح
٢٧	المنظور الآخر للتسامح
٢٨	حدود التسامح
٣١	التسامح في الشعر الغربي
٣٣	التسامح في الشعر العربي
٣٥	مفهوم ثقافة التسامح
٤٧	٢. التسامح في الإسلام
٤٧	تسامح الإسلام مع غير المسلمين
٥٣	الحقوق المقررة لغير المسلمين
٦٢	شهادة عن تسامح الإسلام
٦٤	٣. الإعلان العالمي لمبادئ التسامح
٦٥	معنى التسامح
٦٦	دور الدولة
٦٨	الأبعاد الاجتماعية
٦٩	التعليم
٧٠	الالتزام بالعمل
٧٢	٤. أسس حرية الدين والمعتقد
٧٨	٥. مبادئ حماية الأقليات

٨٤	٦. معيقات في طريق التسامح
٨٤	أولاً: نظم سياسية طاردة للتسامح .
٨٤	الفاشية
٨٥	النازية
٨٦	الدكتاتورية
٨٨	ثانياً: قيم اجتماعية طاردة للتسامح .
٨٨	التطرف
٩٠	التعصب الاجتماعي والتعصب الديني
١٠٣	العنصرية
١١٤	الطائفية
١١٩	ثالثاً: سلوك فردي طارد للتسامح
١١٩	الأنانية
١٢١	٧. التربية على التسامح
١٢١	مفهوم التربية على التسامح
١٢٥	المبادئ التربوية للتسامح
١٢٧	مراحل الوصول إلى التسامح
١٢٨	تغيير أنظمة معتقداتنا عن الآخر
١٣١	دور مؤسسات المجتمع المدني
١٣٣	الفرضيات التسع لبناء التسامح
١٣٨	٨. حاجة الدولة والمجتمع إلى التسامح
١٤١	خاتمة: النتائج والتوصيات
١٤٨	قائمة المصادر والمراجع

المقدمة

المقدمة

الحمد لله القائل: (وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (١)، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على رسول الهدى وإمام المرسلين القائل: «ألا أدلكم على ما يرفع الله به الدرجات؟ قالوا: نعم، قال: تحلم على من جهل عليك، وتعفو عمن ظلمك، وتعطي من حرمك، وتصل من قطعك» (٢).

١- مفهوم الموضوع :

التسامح: سلوك إنساني وحضاري ضروري للعيش المشترك بين البشر، وهذا يعني أن التسامح هو أن تُوطن نفسك على قبول الآخر وهو يحمل أفكاراً لا تتفق مع أفكارك، وترى في هذا الاختلاف تعبيراً عن طبيعة الحياة والمجتمع والأشياء.

والتسامح ذو صلة بالأخلاق والمجتمع والسياسة، فهو ينم عن رحابة صدر وسعته يوافق على حق الآخرين في تبني ما يروق لهم من أفكار دينية أو مذهبية أو فلسفية أو غيرها. وبعبارة أخرى: أن تتقبل الآخر المختلف عنك لكي تعيش معه بصورة طبيعية دون أن يغضبك فكره، أو يضيق صدرك من دينه، أو تستاء من معتقده. والتسامح سياسياً أن تُطوع نفسك على تقبل

(١) سورة النور، الآية ٢٢.

(٢) عن علي- رضي الله عنه- قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ألا أدلكم على أكرم أخلاق الدنيا والآخرة؟ تعفو عمن ظلمك، وتعطي من حرمك، وتصل من قطعك، وحدثنا أبو عبد الله الحافظ، ثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن البويه، ثنا محمد بن شاذان الجوهري، ثنا سعيد بن سليمان، ثنا سليمان بن داود اليهامي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة- رضي الله عنه- قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ثلاث من كنَّ فيه حاسبه الله حساباً يسيراً وأدخله الجنة برحمته، قالوا: مَنْ يا رسول الله؟ قال تُعطي من حرمك، وتعفو عمن ظلمك، وتصل من قطعك، قال: فإذا فعلت ذلك، فما لي يا رسول الله؟ قال: أن تحاسب حساباً يسيراً، ويُدخلك الله الجنة برحمته. انظر: الإمام البيهقي: شعب الإيمان، ج١٧، حديث رقم (٧٨٥١)، ص ١١٤.

حق الآخرين بأن يختلفوا عنك، ولهم حقُّ الدفاع الكامل عن أفكارهم بحرية كاملة.

٢- أهمية الموضوع :

التسامح: هو الثمرة الطبيعية للقيم المدنية والحضارية ، فلا قيم من دون تسامح؛ لأنها هي الحاضنة المثلى لمختلف الأفكار التي يعتنقها البشر. ومن خلال الصراع بين التسامح والتعصب، يفوز الأول بكأس الإنسانية، فالتطور على صعيد العلم والتكنولوجيا جعل الناس يدركون أن التسامح هو الصيغة التي ينعم في ظلها البشر بالسلام والأمن. وما زال التسامح يزحف إلى مناطق اللاتسامح أو التعصب لتكون له السيادة الفكرية والدينية والسياسية والاجتماعية. ومن خلال تربية الفرد منذ نعومة أظفاره على مبادئ التسامح تنشأ مجتمعات إنسانية يكون للتسامح فيها القيمة العظمى.

إن ثقافة التسامح من الحاجات الحيوية القصوى للمجتمعات النامية، وهي المجتمعات التي عاشت ردحاً طويلاً من الزمن في دياجير الاستبداد السياسي والتخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فهذه المجتمعات التي بدأت تدشن أنظمة حرة تصبح هذه الأنظمة فيها ديكورات شكلية أو مظهرية إن لم ترافقها كلُّ من: ثقافة التسامح، وحرية الفكر، ووجود دستور حر ينص على مبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات الثلاث، واستقلال السلطة القضائية، ورعاية مؤسسات المجتمع المدني وتنميتها.

صفوة القول في هذا الشأن أن في التسامح خيراتٍ لا تُعدُّ ولا تُحصى، فهو

على سبيل المثال: خيرٌ للفرد، وخيرٌ للمجتمع، وخيرٌ للدولة، وخيرٌ للعلاقات بين الشعوب وأمم العالم.

٣- سبب اختيار الموضوع :

ما زالت مساحة التسامح في البلدان النامية محدودةً ، إذ ما زال للتعصب منزلةً في بعض النفوس؛ الأمر الذي يجعل البشر يعيشون في شقاء وشك وتردد فلا يتمتعون بالحياة كما يجب ، فالله سبحانه وتعالى خلق البشر ليكونوا متآخين ومتعاونين من أجل العيش السلمي المشترك . فثمة تناقضٌ بين التسامح والتعصب، فالأولُ يعبر عن الثقافات والحضارات والأديان ، في حين التعصب يجعل الناس يعيشون منغلقيين وغير منفتحين، ولا يُبادر أحدٌ بالانفتاح على الآخر ولا سيما إذا كان مختلفاً معه فكرياً . إن ترويج ثقافة التسامح وتفعيلها على كلِّ الصُّعد السياسية والاجتماعية والثقافية من شأنها أن يعيِّش البشرُ باطمئنان نفسي ورضاً أخلاقي .

٤- الهدف من إثارة هذا الموضوع :

يهدف هذا الكتاب إلى التنوير بأهمية ثقافة التسامح، ووجوبها لمجتمعاتنا العطشى للحرية والحق والعدالة، فلم يعد ثمة مبررٌ لغياب هذه القيم عن مجتمعاتنا الفتية .

وقد حرصت على ذكر أوسع الأفكار الفلسفية والاجتماعية والسياسية في شأن التسامح مما يبدو بعضها متناقضاً مع الآخر، وهي تعطي حيويةً نادرةً لهذا الموضوع، إذ إن التسامح يحوي من العناصر والجوانب ما يجعل بعضهم يكتفي بجانب واحد منه، في حين هناك من يستجمع عدداً منه، ومن ثمَّ يصبح هذا

الكتاب «مائدة معرفة» تضم كل أصناف وجهات النظر بشأن التسامح، وهو أمر قصدت تثبيته؛ لكي يبدو التسامح موضوعاً جديراً بالتناول بصفة دائمة من جهة، وقابليته للتجديد والتنوع من جهة أخرى. والإيمان بحرية الفكر وحرية العقيدة تلزمانني أن أتيح للآخرين المجال لكي يدلوا بدلائهم؛ لأن الحقيقة لا يملكها شخصٌ واحدٌ وهي ليست ذات لون واحد، وتأتي الإطلاقة والخضوع لمنهج أحادي مغلق.

وَمِنَ اللَّهِ السَّدَادُ وَالرِّشَادُ وَإِلَيْهِ حَسُنُ الْمَعَادُ.

د. عبد القادر عبد الحافظ صالح النعيمي الشبخلي

المستشار في رابطة العالم الإسلامي - مكة المكرمة

١- مفهوم التسامح

تقتضي الضرورة العلمية تناول التسامح بمفهوم متكامل، وذلك ببيان معانيه اللغوية^(١)، والمصطلحية، والفلسفية، وطرحه طرحاً إيجابياً، وبيان حدوده، وتفصيل ثقافته.

المعنى اللغوي للتسامح

سَمَحَ السَّمَاحُ والسَّمَاحَةُ: الجود. سُمِحَ سَمَاحَةً، وَسُمُوْحَةً وَسَمَاحًا: جاد، رَجُلٌ سَمِيْحٌ، وامرأةٌ سَمِيْحَةٌ، وَقَوْمٌ سَمِيْحَاءٌ، ونساءٌ سَمِيْحٌ. يقال: سَمِحَ وَأَسَمِحَ إذا جاد وأعطى من كرم وسخاء. والمسامحةُ: المساهلةُ.

المعنى المصطلحي للتسامح

فيما يلي بعض الأفكار الموجزة للتسامح التي من شأنها أن تعمق من المعنى المصطلحي له^(٢):

التسامحُ كما يقول فدريكو مايور هو شرط ضروري للسلم ما بين الأفراد، كما بين الشعوب، وهو بمنزلة التوابل اللازمة لكل ثقافة للسلام^(٣).
التسامح: هو تعايش المختلفين بسلام إذا توافر بينهما حدٌ أدنى من التكافؤ والمساواة، أو القبول بالآخر، فلا يوجد تسامح بين أناس مختلفين في الغرض بينهم^(٤).

(١) يستخدم أهل اللغة مصطلح التسامح على غير معانيه في العلوم الاجتماعية والإنسانية، فالتسامح عندهم هو: «استعمال اللفظ في غير موضعه الأصلي: كالمجاز بلا قصد علاقة مقبولة، ولا نصب قرينة دالة عليه اعتماداً على ظهور الفهم من ذلك المقام»، انظر: الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريني الكفوي (ت ١٠٩٤هـ): الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ط ٢، تحقيق: د. عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م، ص ٢٤٥.

(١) في حين يُعرّف الفقه الإسلامي التسامحَ ويَعُدُّه من أدلة السنن، فيقول: إن كل ما دل خبر الضعيف على رجحانه واستحبابه من السنن؛ فهو راجح ومستحب تماماً، كما لو دل عليه خبر الثقة وغيره من الأدلة الصحيحة؛ وذلك لأن الضعيف يقدم البلاغ ويوجده، وأن في البلاغ من حيث هو مصلحة يسوغ العمل به، أيًا كان المخبر والمبلغ. انظر: د. قطب مصطفى سانو: معجم مصطلحات أصول الفقه، بيروت، دار الفكر المعاصر، دمشق، دار الفكر، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، ص ١٢٢.

(٢) د. محمود أبو زيد: المعجم في علم الإجرام والاجتماع القانوني والعقاب، القاهرة، دار الكتاب ١٩٨٧م، ص ٤٨٩.

(٣) إبراهيم إعراب: التسامح وإشكالية المرجعية في الخطاب العربي، مجلة المستقبل العربي، أكتوبر ١٩٩٧م، ص ٤٩.

(٤) محمد جابر الأنصاري: مفهوم التسامح في الثقافة الإسلامية وانعكاساته على تربية الأطفال، الكتاب السنوي العاشر للجمعية الكويتية لتقديم الطفولة العربية - الطفولة في مجتمع عربي متغير، الكويت، ١٩٩٤م - ١٩٩٥م، ص ٧١.

التسامح: هو موقف فكري وعملي قوامه تقبلُ المواقف الفكرية والعملية التي تصدر من الغير، سواء كانت موافقة أو مخالفة لمواقفنا^(١).

التسامح: حسب قاموس لاروس الفرنسي يعني احترام حرية الآخر، وطرائق تفكيره، وسلوكه، وآرائه السياسية والدينية^(٢).

التسامح حسب الموسوعة البريطانية (إنسكلوبيديا بريتانیکا): هو السماح بحرية العقل، أو الحكم على الآخرين^(٣).

إن التسامح هو ما يمكن أن يمارسه الأفراد والجماعات سواء بسواء^(٤).
إن كلمة التسامح تعني لغوياً باللغات اللاتينية والفرنسية والإنجليزية: التساهل^(٥).

التسامح: رضا المرء برأيه اعتقاد الصحة فيه، واحترامه رأي الغير كائناً من كان، رجوعاً إلى معاملة الناس بما يريد أن يعاملوه^(٦).

إن مفهوم التسامح هو نوع من التجلي الحقيقي لمفهوم حقوق الإنسان^(٧).
ليس التسامح هو التخلي عن المعتقدات الخاصة، أو الامتناع عن إظهارها والدفاع عنها أو نشرها، بل هو الامتناع عن كل الوسائل العنيفة، أو المهينة، أو المؤلمة، وبالجملة: التسامح: هو اقتراح الآراء من دون السعي إلى فرضها على الآخرين^(٨).

(١) محمد عابد الجابري: قضايا في الفكر المعاصر، ط٣، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧م، ص ٢٠.
(٢) قاموس لاروس الموسوعي الكبير الفرنسي، ج١٠، باريس، مكتبة لاروس، ١٩٨٥م، ص ١٠٢٧٥ (بالفرنسية).
(٣) مراد وهبة: التسامح والدوجماتيقية، أبحاث المؤتمر الإقليمي الأول للمجموعة الأوربية العربية للبحوث الاجتماعية، ١٩٨١م، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٧م، ص ١٥٥.
(٤) بيتر نيكولسون: التسامح كمثال أخلاقي، بحث في كتاب التسامح بين شرق وغرب، ترجمة إبراهيم العريس، بيروت، دار الساقى، ١٩٩٢م، ص ٢٩ وما بعدها.
(٥) حسن حنفي: أضواء على التعصب، مبحث (تعصب/ تسامح)، بيروت، دار أمواج، ١٩٩٣م، ص ١٧٨.
(٦) أديب إسحاق، نقلاً عن: ناصيف نصار: أضواء على التعصب، مبحث (نقد التعصب)، ص ٢٠٣.
(٧) الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية: تربية التسامح وضرورات التكافل الاجتماعي، تحرير: حسن علي إبراهيم، الكتاب السنوي العاشر، الكويت، ١٩٩٥م - ١٩٩٤م.
(٨) هذا تعريف، آدمون جولوبوا للتسامح، مذكور لدى: عبد الرحمن بدوي: موسوعة الفلسفة، الملحق - ج٣، بيروت، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، ١٩٩٦م، ص ٥٩.

التسامح: يعني استعداد المرء لأن يترك للآخر حرية التعبير عن رأيه ولو مخالفاً، ولو خطأً^(١).

يعطي مجمع اللغة العربية بالقاهرة معنيين للتسامح؛ أحدهما معنى عام، يتمثل في سعة صدر تفسح للآخرين أن يعبروا عن آرائهم ولو لم تكن موضوع تسليم أو قبول، ولا يحاول صاحبه فرض آرائه الخاصة على الآخرين. أما المعنى الآخر، فهو المعنى الديني المتمثل في احترام عقائد الآخرين، قال تعالى: (لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ)^{(٢)(٣)}.

يُفرِّع مسكويه السماحة والمسامحة من فضيلة السخاء، ويميز بينهما فالأولى هي بذل بعض ما لا يجب، في حين المسامحة هي ترك بعض ما يجب، والجميع يكون بالإرادة والاختيار^(٤). ولا شك كما سنلاحظ معاً أن المسامحة في مفهوم مسكويه هي التسامح في مفهومنا المعاصر.

يميز الجرجاني بين السماحة والمسامحة، فالأولى هي بذل ما لا يجب تفضلاً^(٥). أما المسامحة، فهي ترك ما يجب تنزهاً^(٦). فهو قد قرن لفظ تفضلاً بالسماحة، ولفظ تنزهاً بالمسامحة، وهذا يعني أن السماحة لدى الجرجاني هي الكرم، في حين المسامحة هي العفو.

لفظ السماحة في لسان العرب يُطلق على سهولة التعامل فيما اعتاد الناس فيه المشادة، ويعرف بعضهم السماحة: بأنها وسط بين الشدة والتساهل، ولفظها هو أرسق لفظ يدل على هذا المعنى، وهي تدل على خلق الجود والبذل، فأصل

(١) حسن حنفي: فقرة «تسامح» في: مجموعة من المفكرين العرب، الموسوعة الفلسفية العربية، المجلد الأول، بيروت، معهد الإنماء العربي، ص ٢٥٣.

(٢) سورة الكافرون، الآية ٦.

(٣) مجمع اللغة العربية: المعجم الفلسفي، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، ص ٤٤.

(٤) مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب الرازي (ت ٤٢١هـ): تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق، بيروت، دار مكتب الحياة، (د. ت)، ص ٤٣.

(٥) الجرجاني، الشريف علي بن محمد بن علي (ت ٨١٦هـ): التعريفات، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، بيروت، عالم الكتب، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ص ١٠٥.

(٦) الجرجاني: المرجع السابق، ص ١٧٨.

السماحة يرجع إلى التيسير والاعتدال، وهما من أوصاف الإسلام^(١). لكي يغدو التسامح قيمةً يدخل العدلُ في مضمونها، وتزيد عليه، يجب إعطاءً الأولوية لتوفير حق الغير: إن العدل يقتضي المساواة، أما إعطاء الأولوية للغير داخل المساواة، فذاك هو التسامح. إن التسامح حين يُقرن بالعدل بهذا المعنى يبتعد عن أن يكون معناه التساهل مع الغير أو الترخيص له بكذا أو كذا، الشيء الذي يضع المسامح في وضع أعلى من المسامح له، بل التسامح هنا يعني الارتفاعَ بهذه العلاقة إلى مستوى الإيثار^(٢).

والتسامح عند علماء اللاهوت: هو الصفحُ عن مخالفة المرء تعاليم الدين، والتسامح في اصطلاحات فولتير^(٣) وغيره من فلاسفة القرن الثامن عشر: هو ما يتصف به الإنسان من ظرف، وأُنسٍ وأدبٍ، تُمكنه من معايشة الناس على الرغم من اختلاف آرائهم عن آرائه، وللتسامح عدةٌ معانٍ:

الأول: هو احتمال المرء بلا اعتراض كلَّ اعتداءٍ على حقوقه الدقيقة على الرغم من قدرته على دفعه، أو هو تغاضي السلطة بموجب العرف والعادة عن مخالفة القوانين التي عهد إليها في تطبيقها.

الثاني: هو أن تترك لكل إنسان حرية التعبير عن آرائه وإن كانت مضادةً لآراء الآخرين، فالتسامح لا يوجب على المرء التخلي عن معتقداته، أو الامتناع

١٩ محمد الطاهر بن عاشور: أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٥م، ص ١١١.

٢٠ د. محمد عابد الجابري: مرجع سبق ذكره، ص ٣١.

٢١ هو الاسم المستعار لفرانسوا ماري أرويه، ولد في سنة ١٦٩٤م، وهو فيلسوف سياسي فرنسي ثائر عاش في عصر التنوير، ودافع عن الإصلاح الاجتماعي وتوفي سنة ١٧٧٨م. انظر: الموسوعة الحرة ويكيبيديا www.wikipedia.com. ومن أشهر أعماله: «الرسائل الفرنسية»، وهو كتاب يحلله مؤلفو معجم المؤلفات السياسية بقولهم: «إن فولتير لا يبالي شخصياً بعقيدة الصحابين الدينية، وأن نيته لم تكن المرافعة لصالح مسيحية منتقاة من خرافاتها الأكثر وضوحاً؛ وما يتعلق الأمر بإظهاره، وهو أن التسامح (النتيجة السعيدة، ولكن غير المقصودة، للصرعات الدينية الإنجليزية) يعطي لعمل الناس موضوعه الحقيقي، تحسين الوضع البشري من خلال تنمية النشاطات المفيدة، إذ يقول: ادخلوا إلى بورصة لندن، هذا المكان الأكثر احتراماً من العديد من البلاطات، وسترون فيها النواب من كل الأمم مجتمعين من أجل منفعة البشر، هناك يتعامل اليهودي والمسيحي والمسلم بعضهم مع بعض كما لو كانوا من الدين نفسه، وهم لا يطلقون لقب الكافرين إلا على أولئك الذين يعلنون إفلاسهم، هناك يثق الكالفاني بالقاتل بإعادة التعميد، ويتلقى الإنجليكاني وعد الصاحب. انظر: فرانسوا شاتليه، وأوليغيه دوهاميل، وأيفلين بيزيه: معجم المؤلفات السياسية، ترجمة: د.محمد عرب صاصيلا، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص ٧٢٤.

عن إظهارها أو الدفاع عنها، بل يوجب عليه الامتناع عن نشر آرائه بالقوة والقسر والقدح والخذاع.

الثالث: هو أن يحترم المرء آراء غيره لاعتقاده أنها محاولة للتعبير عن جانب من جوانب الحقيقة، وهذا يعني أن الحقيقة أغنى من أن تنحل إلى عنصر واحد، وأن الوصول إلى معرفة عناصرها المختلفة يوجب الاعتراف لكل إنسان بحقه في إبداء رأيه حتى يؤدي اطلاعنا على مختلف الآراء إلى معرفة الحقيقة الكلية، فليس تسامحنا في ترك الناس وما هم عليه من عاداتهم واعتقاداتهم وآرائهم منةً نُجود بها عليهم، وإنما هو واجب أخلاقي ناشئ عن احترام الشخصية الإنسانية^(١).

التسامح في معجم المصطلحات القانونية الفرنسي:

التسامح قدرة على التحمل، صبر أي عمل التحمل أو التساهل ونتيجة ذلك، خاصة بالنسبة إلى السلطة العامة أو حائز حق في تحمل نشاط غير قانوني صراحة، أو تصرف من دون وجه حق مما ينتج منه في أغلب الأحيان نظام إذن أو وضع عابر في القانون الفرنسي.

وعمل التسامح: عمل تدخّل في مال الغير لا يشكل، إذا تم بترخيص صريح أو ضمني من مالك هذا المال، حيازة تؤهل لتأسيس التقادم المكسب للملكية. وتسامح: حمل، تحمل، تجلّد، عانى، مثلاً التسامح في إساءة الاستعمال. وتسامح من قبل القوى المسيطرة (حزب سياسي وحيد، دولة مذهبية) كموقف توفيقى وتحرري تجاه الأقليات غير المتمثلة (أحزاب أخرى، مذاهب أو أفكار أخرى). وقد يحصل التسامح من قبل أهل الحق: كالامتناع عن

(١) د. جميل صليبا: المعجم الفلسفي، ج١، بيروت، دار الكتاب اللبناني، القاهرة، دار الكتاب المصري ١٩٨٢م، ص ٢٧١ وما بعدها.

مواجهة اعتداء على حقهم مثال ذلك: إذا تسامح مالك علامة لمدة خمس سنوات في استعمال علامة مسجلة عن حسن نية بعد علامته؛ فإنه يفقد دعوى التزييف أو البطلان في القانون الفرنسي^(١).

التسامح برأي المفكر عبد الحسين شعبان:

التسامح موقف عملي، وإن أدان من حيث المبدأ طريقة في التفكير أو العمل لأنه يراها باطلة أو خطأ، فإنه مع ذلك يتساهل معها احتراماً منه لضمير الآخرين وحرّياتهم، أو بسبب تفهمه لما جُبل عليه الإنسان من ارتكاب الخطأ، أو لأسباب عملية تتعلق بإمكانية التعايش مع الآخرين، وبهذا المعنى يتميز التسامحُ من السماح.

لكنّ التسامحَ بالمعنى الحديث أوسعُ من ذلك بكثير، إذ هو فيما يتعلق بحرية الرأي: لأنه يرى أن الآراء سواءً، وليس ثمة رأيٌ أفضلٌ من رأي آخر بالضرورة، وحتى لو كان يعتقد أن رأي الآخر خطأ، فإنه لا يستبجح فرض رأيه الخاص على الغير. والتسامح استعداد نفسي وسلوك ناتج من هذا الاستعداد لتفهم رأي وموقف الآخرين المغايرين لنا في الاعتقاد والتصرف، مهما كان هذا الرأي والسلوك متنافياً مع ما نعتقده، وفي هذه الحالة فإن الشخص المتسامح لا يقوم برد فعل لما يراه من سلوك يصدّم عقيدته، ولا يعبر عن استهجانه عقائد الآخرين، بل يتخذ موقفَ المتفهم الغافر، ويحتمل نتائج ذلك.

وجدير بالذكر أن فكرة التسامح تعني القدرة على تحمل الرأي الآخر والصبر على أشياء لا يحبها الإنسان ولا يرغب فيها، بل يعدها أحياناً مناقضة لمنظومته الفكرية والأخلاقية، ذلك أن قبول مبدأ التسامح وفكرة التعايش يعني تجاوز

(١) جبرار كورنو: معجم المصطلحات القانونية، ترجمة منصور القاضي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ص ٤٥٩ وما بعدها.

سبل الانقسام الذي يقوم على أساس الدم أو الرابطة القومية أو الدين أو الطائفة أو العشيرة أو القبيلة أو غيرها من الناحيتين النظرية والأخلاقية على أقل تقدير^(١).

التسامح برأي المفكر جامبولسكي:

من خلال مفهوم المحبة والروح، فإن الاستعداد للتسامح يتمثل في أن ننسى الماضي الأليم بكامل إرادتنا، إنه القرار بألا نعاني أكثر من ذلك، وأن تعالج قلبك وروحك. إنه اختيار ألا نجد قيمة للكراهة، أو الغضب، والتخلي عن الرغبة في إيذاء الآخرين بسبب شيء ما قد حدث في الماضي، إنه الرغبة في أن نفتح أعيننا على مزايا الآخرين بدلاً من أن نحاكمهم أو ندينهم.

والتسامح هو أن نشعر بالتعاطف والرحمة والحنان، ونحمل كل ذلك في قلوبنا مهما بدا لنا العالم من حولنا، فالتسامح هو الطريق إلى الشعور بالسلام الداخلي والسعادة، فهو الطريق إلى أرواحنا، والشعور بهذا السلام متاح دائماً لنا، يرحب بنا، وإن كنا لا نرى لافتة الترحيب ولو للحظة، لأنها أعمت بصائرنا عن رؤية غضبنا. فعلينا التوقف عن الكراهة أو الغضب أو الألم، فهناك جزء منا بداخلنا يقول: إننا ينبغي أن نحمي أنفسنا من تشبثنا بالكراهية، وإننا يمكن أن نحقق السعادة وهدوء البال. وبوسعنا أن ننظر إلى التسامح وكأنه رحلة عبر جسر خيالي من عالم نعاني فيه من السخط، إلى عالم من الوئام، تلك الرحلة التي تصحبنا إلى عالم المحبة المتنامي وغير المشروط.

ومن شأن التسامح أن يحررنا من سجون الخوف والغضب التي فرضناها على عقولنا، فهو يحررنا من الماضي! فما الذي تريده؟ هل تريد السلام؟

(١). د. عبد الحسين شعبان: فقه التسامح في الفكر العربي الإسلامي - الثقافة والدولة، بيروت، دار النهار ٢٠٠٥م، ص ٦٢ وما بعدها.

التسامح يقدمه لك، هل تريد السعادة أم هدوء البال أم تحقيق هدف ما أم تريد الرعاية والأمان؟ كل ذلك يمنحك إياه التسامح وأكثر، فهو يمنحك البهجة التي تستقبل بها يومك عند استيقاظك صباحاً، فلا ترى الخوف أو الشر أو الحقد الموجود في المجتمع، فالتسامح يمنحك السعادة والسلام وأكثر^(١).

المعنى الفلسفي للتسامح

التسامح في أوسع معانيه عبارة عن الاختيار المتأتي أو المدروس المتعلق بعدم منع أو إعاقة أو تدخل في تصرف أو سلوك لا يحظى بالموافقة على الرغم من امتلاك الفرد لكل من القدرة اللازمة والمعرفة. والتسامح بكونه مفهوماً لا يرتبط بالأفراد فقط، ولكنه يمتد ليشمل كلاً من المؤسسات والمجتمعات بمختلف أنواعها. وهناك نمطان للتسامح؛ أحدهما أخلاقي، والآخر غير أخلاقي يجسد جانب الكره في الفرد، فأخلاقياً، قد يتطلب التسامح على ما يبدو بأنه من الصحيح أن نسمح حتى بما هو خطأ في الأساس.

ولقد كان جون ستيوارت مل أول فيلسوف ومفكر سياسي يحلل مفهوم التسامح، حيث اعتقد أن وجود الحرية للجميع يتطلب عدم احتكار الأثرية ولا الأقلية على أساس أن لكل منهما واجبات محددة، ويمكن أن يتحقق ذلك التسامح في حالة اقتران ذلك بسماع كل وجهات النظر على ملاءم الجميع. إن السماح بوجود كل وجهات النظر في إطار حرية الحديث يجب أن يكون مضموناً حتى يتم قبول الأفكار الأكثر عقلانية من جانب الجميع. إن التسامح والقبول العقلاني لوجهات النظر يعني إذاً التأكيد على أن القوة أو اللجوء إلى أساليب الضغط والقسر لا تكفي وحدها من دون إقناع. ويعدُّ

(١) جيرالد ج جامبولسكي: التسامح أعظم علاج على الإطلاق، (دون ذكر اسم المترجم)، الرياض، مكتبة جرير، ٢٠٠٢م، ص ١٧ وما بعدها.

جون ستيوارت مل أن التسامح كان القوة الاجتماعية الرئيسة التي يتسم بها النظام التحرري، على أساس أن الحياة المتميزة للجميع يُمكن حمايتها في إطار السماح بحرية التعبير لكل الآراء، وفتح المجال أمام الجميع للوصول إلى السلطة، كما يعدُّ التسامح اليوم حجر الأساس في النظام التحرري الحديث بالنظر إلى التأكيد على أهمية ضبط النفس الذاتي من طرف الجماعات الأكثر قوةً في النظام السياسي.

إن الهدف من وجود أو سماح المجتمعات الحرة بمرونة الآراء السياسية، هو تجنب حدوث تغييرات ثورية والتحيز إلى حدوث تغييرات تدريجية في مجالي التنمية السياسية والاجتماعية. ويقترب مفهوم التسامح عامة بمفهوم الحرية، على أساس أن الحرية تُعدُّ مزيفةً وغير موجودة، إذا لم توجد ظاهرة التسامح التي تعكس احترام تعدد وجهات النظر وإن كانت متباينة، بل إن بعضهم يميز بين النظم الحرة والديكتاتورية بناءً على وجود أو عدم وجود التسامح.

ويتناقض مفهوم التسامح عامة مع بعض المفاهيم الأخرى، لاسيما عدم التسامح، أو الانغماس الذاتي أو اللامبالاة. وإذا كان المقصود بعدم التسامح القيام بمحاولة متعمدة للقضاء على أي رأي أو عمل مخالف عن طريق اللجوء إلى وسائل الإكراه، فإن المقصود بالتساهل أو الانغماس الذاتي هو الإسراف والمبالغة في التسامح، وأن المقصود باللامبالاة هو أن السلوك المسموح به لم تتم الموافقة عليه أو عدم الموافقة عليه. ويمكن التعامل مع التسامح على أساس أنه وسيلة أو طريقة بين عدم التسامح، أي: رفض التسامح لما يجب أن يسمح به، والتساهل أو السماح بما يجب ألا يتم السماح به من دون السماح بوجود اللامبالاة، أي: رفض إصدار أحكام على ما يجب أن تصدر بخصوصه أحكاماً.

وتشير أدبياتُ الفكر إلى ثلاث مجادلات أخلاقية أثّرت تأثيراً ملحوظاً في دعم مفهوم التسامح والأخذ به، وهي مجادلات تتعلق بمبادئ: المنفعة، والحياد، واحترام الأفراد، فأصحاب مذهب المنفعة يدافعون عن التسامح على أساس أنه يحقق أكبر قدر ممكن من السعادة والمنفعة، وأقل قدر ممكن من عدم السعادة والألم. إن القيود التي يجب أن تفرض على التسامح يتحتم أن توجد في نقطة زيادة الآلام على المتعة، ولكن يلاحظ أن المنفعيين يعجزون عن الدفاع عن التسامح في الظروف التي تزداد فيها الحاجة إليه، في إطار جماعة تعتنق فيها الأغلبية فكرة التسامح في حد ذاتها. ويؤيد التحرريون مبادئ: الحياد واحترام الفرد، ويُقصد بالحياد في إطار الفكر التحرري: حياد الدولة تجاه سلوك المواطنين ووجهات نظرهم الدينية والأخلاقية، أما المقصود بمفهوم احترام الفرد، فإنه يشير إلى خطأ تدخل الدولة في البدائل التي يختارها الأفراد بمحض إراداتهم، بالنظر إلى ما يتسم به الأفراد من عقلانية في اتخاذ قراراتهم واستقلالية في تحديد مصيرهم.

ويرتبط مفهوم التسامح عامة ببروز ما يعرف بفكر التسامح الديني الذي يؤكد حرية العقيدة الدينية للأفراد، على أساس أن معتقدات الفرد الدينية تُعدّ من صميم الحريات الشخصية^(١).

والتسامح، بالمعنى الأصلي والمحدود موقفٌ عملي، وإن أدان من حيث المبدأ طريقة التفكير أو العمل؛ لأنه يراها باطلةً أو خطأً، فإنه مع ذلك يتساهل معها احتراماً منه لضمير الآخرين وحررياتهم، أو بسبب تفهمه لما جُبل عليه الإنسان من ارتكاب الخطأ، أو لأسباب عملية تتعلق بإمكان التعايش مع الآخرين،

(١) د. مصطفى عبد الله حشيم: موسوعة علم السياسة، طرابلس - ليبيا، ١٩٩٤م، ص ٧٣ وما بعدها.

أو لأن في ذلك ضرراً أقل، وبهذا المعنى يتميز التسامح من السماح : فالله - مثلاً - لا يسمح بالخطيئة؛ لأنه يتسامح في وقوعها من جانب الإنسان، ولكن التسامح بالمعنى الحديث أوسع من ذلك بكثير، إذ هو فيما يتعلق بحرية الرأي : لأنه يرى أن الآراء سواء، وليس ثمة رأي أفضل من رأي بالضرورة، وحتى لو كان يعتقد أن الرأي الآخر خطأ؛ فإنه لا يستبجح فرض رأيه الخاص على الغير. إن التسامح استعداداً نفسي، وسلوك ناتج من هذا الاستعداد، لتفهم رأي وموقف الآخرين المغايرين لنا في الاعتقاد والتصرف، مهما كان هذا الرأي أو السلوك متنافياً مع ما نعتقده . وفي هذه الحالة فإن الشخص المتسامح لا يقوم برد فعل لما يراه من سلوك يصدّم عقيدته، ولا يعبر عن استهجانة عقائد الآخرين، بل يتخذ موقف المتفهم الغافر، ويحتمل نتائج ذلك .

والتسامح إما أن يكون دينياً، وإما مدنياً، فالتسامح الديني يتعلق بالعقائد الإيمانية، والتسامح المدني يتعلق بالمذاهب السياسية والقوى الفعّالة داخل الدولة . كذلك يطلق التسامح المدني على موقف الدولة من الأديان . وفيما يتعلق بالتسامح الديني يميز أيضاً بين نوعين : التسامح في العقيدة، والتسامح العملي؛ الأول يتعلق بالعقيدة الموحى بها، والتسامح في العقيدة يعني عدم الاكتراث تجاه الحقائق الدوغماتيقية^(١)، أو تجاه العقائد الدينية الأخرى .

والتسامح الديني يتعلق بالعقائد والشعائر التي تتعارض مع عقائد السلطة الدينية القائمة وشعائرها، كما يتعلق بالأشخاص الذين يعتقدون هذه العقائد أو يمارسون هذه الشعائر، والتسامح الديني : إما أن تتولاه السلطة الدينية القائمة، أو الدولة التي تتخذ في دستورها ديناً رسمياً معيناً . أما التسامح

(١) الدوغماتيقية: هي العقيدة المغلقة أو الجامدة (الباحث).

المدني أو السياسي، فهو من صميم الأنظمة الحرة، وهو النتيجة الحتمية المباشرة لحرية الفكر للتنظيم الذي يؤمنه النظام الحر؛ ابتغاء إمكان توفير المشاركة المتساوية من جانب كل المواطنين في الشؤون العامة، وابتغاء احترام حقوق الآخرين. وتعدد الأحزاب السياسية، وحق المعارضة في النقد يمثلان تطبيقاً قوياً لمبدأ التسامح. كذلك يجري التسامح بالنسبة إلى الأقليات القومية التي تؤمن لها الدولة هامشاً معيناً من الاستقلال الذاتي داخل نطاق الترتيبات الدستورية والقانونية.

وأوروبا لم تعرف التسامح بنوعيه الديني والسياسي إلا ابتداءً من القرن التاسع عشر، بل هي لم تدرك أن التسامح فضيلة إلا من القرن السادس عشر، وكان الفضل في ذلك لبعض المفكرين: (جان بودان، ميشيل لوبيتال، هوجو جروتوس، إسبينوزا، روجر وليمز، الشاعر ملتون، جون لوك)، وفي الوقت نفسه كان هناك رجال دين كبار يحاربون التسامح الديني؛ سواء في مجال الأديان الأخرى أو المذاهب المسيحية الأخرى، وعلى رأس هؤلاء بوسويه الذي دعا إلى عدم التسامح مع البروتستانت، إذ كان يرى أن المذهب الكاثوليكي هو الذي يمثل الحقيقة وهو وحده الذي يستحق الاحترام.

وبعد ظهور رسالة فولتير نجد في الانسكلوبيديا (الموسوعة) التي أشرف عليها دالمبير ديدرو في سنة ١٧٦٥م تُعرّف التسامح بأنه: «بوجه عام هو فضيلة كل كائن ضعيف، مقدر عليه أن يتعايش مع كائنات مشابهة له. إن الإنسان العظيم بعقله هو في الوقت نفسه محدود، قاصر بأفكاره ووجداناته، بحيث ينبغي أن ندعوه إلى ممارسة هذا التسامح، وهذا التحمل الذي هو بحاجة ماسة إليه من أجل صالحه هو والذي من دونه لن يشاهد على سطح

الأرض إلا الاضطراب والمنازعات. والحق أنه بسبب عدم ممارسة هذه الفضيلة الرقيقة المتساهلة؛ فإن كثيراً من القرون كانت - بدرجات متفاوتة - مصدر عار وبؤس لبني الإنسان».

ويعدد المؤلف الأسباب الداعية إلى ضرورة ممارسة التسامح مع الآخرين، وينعي على الإنسان أن عقله - وهو مصدر فخاره - هو أيضاً مصدر نزاع بين الناس، بما يصدره من آراء يخالف بعضها بعضاً، ويعتقد من أمور تصبح دواعي النزاع والجدل والتعاسة بين الناس. إن الخطأ من خصائص الإنسان، فلماذا لا يكون من الطبيعي جداً أن يحتمل بعضنا بعضاً، كم من مرة اعتقدت أنني رأيت الصواب، ولكنني فيما بعد أدركت أنه خطأ، وكم من عقيدة أدنتها ثم أتيت بعد ذلك فاعتنقتها.

وقد كان لهذه المؤلفات آثاراً قوية في نشر دعوى التسامح الديني والسياسي على السواء. وقد استخدم دعاة القانون الطبيعي فكرة التسامح في التخفيف من الطابع الاستبدادي لقانون الدولة فيما يتعلق بأمور الكنيسة، ولم يكن في وسع السلطات السياسية أن تستمر في عنادها وعدم تسامحها مع الأديان الأخرى في الدولة، فبدأت المقاطعات في أوروبا بممارسة التسامح فمنحوا الحريات للأقليات، ثم أعلنت الثورة الفرنسية في ١٧٨٩م مرسوم حقوق الإنسان وكفالة كل الحريات؛ ومنها حرية العقيدة للجميع^(١). وجرير بالذكر أن الملك الفرنسي هنري الرابع سمح لأول مرة في أوروبا بوجود أفكار دينية متعارضة في إعلان صدر في سنة ١٥٩٨م^(٢).

(١) عبد الرحمن بدوي: موسوعة الفلسفة، ج٣، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٩٦م، ص ٥٨ وما بعدها.

(٢) د. مصطفى عبد الله خشيم: مرجع سبق ذكره، ص ٧٥.

المنظور الآخر للتسامح

يملك طرح التسامح إيجابياً منظوراً آخر، فإذا ما كان التسامح صالحاً ووجدت أسباباً إيجابية وراءه لم تعد هناك حاجة إلى أن تفكر به كما لو كنا نفعل ما لا نرغب في فعله. إذاً كيف يمكن النقاش للبرهان على أن التسامح صالح؟ ثمة فئتان من الأسباب يقرهما ما إذا عُدَّ التسامح صالحاً ذرائعياً، أو جزءاً من كل صالح أكبر، وما إذا عُدَّ من الجهة الأخرى صالحاً بذاته وبداخله. بالنسبة إلى وجهة النظر الأولى يلوح التسامح صالحاً؛ إما لأنه وسيلة ضرورية لشيء آخر صالح بذاته وبداخله، أو شرط له، وإما لأنه جزء من كل صالح أكبر. وقد يكون هذا الصالح بذاته وبداخله هو الحرية، أو العدل، أو المدنية، أو الصدق، أو أي جمع من هذه المفاهيم، فمن هذا القبيل: أن التسامح يملك قيمة إيجابية؛ لأنه يسهم في تعزيز الحرية، وهو لئن دافع عن التسامح لإتاحته المجال للحرية؛ فإنه يدافع عن الحرية لإتاحتها المجال للشعب أن يفعل ما اختاره لنفسه.

والقول عن التسامح بوصفه جزءاً من العدل يقودنا إلى أن مبادئ العدل تعطي المعنى للتسامح ودوره، فكل شخص لديه حق في التسامح المساوي لحقوق الآخرين فيه، ولا يستطيع أحد أن يقصر التسامح على آرائه وأعماله، منكرًا اشتغال الناس الآخرين به، ومحتفظاً في الوقت نفسه بعدالة حكمه. وهناك من يدافع عن التسامح لاعتقاده بضرورته للتقدم الإنساني وتطور المدنية على النطاقين التقني والأخلاقي.

أما وجهة النظر الثانية، فتحمل طرحاً إيجابياً أقوى، حيث يلوح التسامح صالحاً بما يميزه عن كل صالح آخر. فحين يجد المرء نفسه مطالباً بالانتباه إلى

أفكار الآخرين، يكون هذا المرء معهوداً به لأن يتعلم ويتثقف، فهو بهذا يتم إعلامه أن بعض الأخلاقية، وبعض معاملة الوسائط الأخلاقية الأخرى أخلاقياً يكمنان في منح الاهتمام الجدي لآرائهم. أما عدم قيام المرء بهذا مع مطالبته بالاهتمام الجدي بآرائه هو، فذلك ما يتعدى الأنانية، أو التنطع غير المشروع للحصول على امتيازات، إنها اللاأخلاقية بالمعنى العميق للكلمة، وعدم احترام الشخصية الإنسانية. فالمثال الأخلاقي للتسامح لا يتطلب من المتسامح الاعتراف بأن الآراء التي لا يوافق عليها جديرة ووجهية، غير أن المطلوب منه احترام شخصية حاملي هذه الآراء، ومعاملتهم بوصفهم وسطاء عقلايين وأخلاقيين يمكن مناقشة وجهات نظرهم ونقدها، وبوصفهم أناساً قادرين على تغيير أفكارهم انطلاقاً من أسس عقلانية. وبهذه الزاوية الإيجابية يتضح لنا أن التسامح صالح بذاته، فنحن نكون متسامحين ليس لأننا لا نستطيع تجنبه، بل لاعتقادنا أنه صائب ومرغوب، وبدلاً من أن ننساق وننشد التسامح؛ فإن علينا أن نبحث عنه عامدين، فهو ليس الخيار الثاني، ولا الشر الذي لا مهرب منه، ولا هو تحمله ما نحن مضطرون إلى تحمله في سبيل السلم والهدوء، إنه صلاح إيجابي، وفضيلة يمتاز بها أفضل الناس وأفضل المجتمعات^(١).

حدود التسامح

يملي التسامح حدوده بنفسه، تماماً كما ينبغي أن يفعل أيُّ مثال أخلاقي، ذلك أن كل مثال يتضمن بعض المبادئ الأخلاقية أو بعض الافتراضات الأخلاقية التي تشكل جزءاً من تبريره فيما تحذف بعض الأمور التي لا يبررها المثال، ولا يحميها لوقوعها خارج حقله، لهذا يتطلب منا المثال الأخلاقي أن

(١) بيتر نيكولسون: مرجع سبق ذكره، ص ٣٧ وما بعدها.

نتحمل أيَّ شيءٍ مهما كان، بل هو في المقابل ينطوي على حدين أساسيين : الأول: إن علينا أن نرفض كلَّ ما يتعارض مع القاعدة الأخلاقية التي نهض عليها مثالُ التسامح، وبالتحديد احترامُ الأشخاص كافة، بوصفهم وسطاءَ أخلاقيين كاملين، فمثلاً نحن لسنا مجبرين على عدم التدخل حين يتفوه أحدهم بكلام شائن أو يهاجم أحدهم، فهذا من قبيل الإخلال بالحقوق الشرعية للأفراد، وهو لا ينتمي إلى حيز التعبير والعمل الذي يعطيه المثال الأخلاقي للتسامح، ومن ثمَّ فإنَّ مسألة التسامح لا تكون في هذه الحال مطروحةً ومثارةً.

أما الثاني، فهو حالة خاصة من حالات الحد الأول، فهو أن علينا أن نرفض كلَّ ما يتعارض مع مثال التسامح نفسه، فالاقترح القائل: إن على المرء أن يتسامح مع تدمير التسامح هو ببساطة اقتراح متناقض ذاتياً.

من الطبيعي أنه سيكون صعباً جداً تعيين حدود للتسامح بدقة، فكلُّ تعبير عن الرأي ينبغي التسامحُ معه، بما في ذلك التبشيرُ بعدم التسامح، فالحجج المحبذة للتسامح، والتي يمكن إيرادها من الجانب الإيجابي فهي صالحة للتطبيق على الآراء كلها بالقوة نفسها، أما المشكلة العملية الحاسمة، فتكمن في القدرة على التمييز بين التعبير عن الآراء وهو ما ينبغي التسامحُ معه دائماً، والتصرف بموجب الآراء وهو ما لا ينبغي دائماً التسامحُ معه.

إن جزءاً من الاعتبارات التي تحمل على التعامل بجدية مع الآراء التي لا نوافق عليها يتمثل في الإقرار بأن هذه الآراء يمكن أن تنتشر، وأنها إذا ما كتب لها أن توضع موضع التنفيذ، قد تتحدى وتقوّض مؤسسات وقيماً ننظر إليها بتقدير واحترام، إلا أن هذا الاحتمال لا يجيز وحده عدم التسامح مع التعبير

عن الآراء. أبعد من هذا فعن طريق ضمان التعبير الحر عن الرأي البغيض، أو حتى غير المتسامح يرفع المتسامح قيمه ويعززها، مظهراً كم أنه يثمن التسامح عالياً، ويثمن الأخلاقية التي يستند إليها، وإذا ما نظر إلى الأمر في صورة معكوسة تتضح أيُّ ضربة جديّة يمكن أن يوجهها عدمُ التسامح الحكومي لهذه الأخلاقية، وهي ضربة ستكون أوجع من أعمال تقوم بها أقلية غير متسامحة. كذلك يجدر بنا أن نتذكر أن التسامح لا يعني أيّ نقص في التزامنا بمثلنا، ولا يعني تنازلنا عنها، فنحن ملزمون بأن لا نقمع الآراء التي لا نوافق عليها. بيد أننا غيرُ مطالبين بأن نحب هذه الآراء أو نؤيدها أو نشجعها، وكل ما يتطلبه التسامح هو - من ناحية سلبية - هو أن نسمح بالتعبير الحرّ عن الآراء التي لا نوافق عليها، و - من زاوية إيجابية - أن نوافق على القيمة الأخلاقية التي تقول بوجود وجود تعبير حر عن آراء لا نوافق عليها. ولئن كان هذا يستبعد الرقابة إلا أنه يحافظ على حيّز نقد ومواجهة الأفكار التي لا نوافق عليها وذلك عبر طرائق شتى.

وقد سبق للثائر البريطاني « كرومويل » أن قال: « الدولة تختار الرجال لكي يخدموا الناس، وهي غير معنية بآراء الرجال هؤلاء، فإذا ما توافرت لديهم الرغبة في خدمة الناس بصدق، كان هذا كافياً. وقد نجد أنفسنا أمام مجتمع يضم أقلية أو أكثرية، كاملة الولاء لعدم التسامح، فهل تكون الحكومة بالضرورة مخطئة إذا ما قررت تخفيف تسامحها، أو أن تطبقه انتقائياً؛ لأن المضي في التسامح قد يكون شديد الخطر وقليل المسؤولية؟ نستطيع القول بوجود مثل هذه المشكلات السياسية، لكن يبقى أن المثال الأخلاقي للتسامح يحافظ على ملاءمته وأهميته لتأكيد ملامح أخلاقية حاسمة للقضايا العملية، فالتسامح

يسمح بتحديد نفسه حين يبدو ذلك ضرورياً من أجل حماية القيم الأخلاقية التي تبرره، غير أن الهدف الأخلاقي يبقى متمثلاً بإزاحة تلك الحدود وإتاحة المجال لأوسع مساحة ممكنة أمام التسامح. فإذا ما بدت حكومة ما عاجزة عن ممارسة فضيلة التسامح على الوجه الأكمل كان عليها الاعترافُ بفشلها وتعيين مصدر هذا الفشل، إلا أن ما يعلو كل اعتبار آخر هو أن المثال الأخلاقي للتسامح يفترض في كل شخص القدرة على أن يكون مسؤولاً أخلاقياً وهو يعارض كل نزعة أبوية دائمة تفترض أن أشخاصاً ما في المجتمع لن يسعهم على الإطلاق أن يصبحوا متسامحين، ذلك أن افتراضاً كهذا لا يتماشى مع منطق التفكير الأخلاقي القائم ضمناً بالجانب الإيجابي من التسامح^(١).

التسامح في الشعر الغربي

في سنة ١٩٩٨م نظم جيرالد ج. جامبولسكي قصيدةً بعد أن نفذ في البوسنة ورشة عمل بعنوان: «التسامح والصلح بين الزعماء الدينيين والروحانيين» وهي تمثل فلسفته الكاملة بالتسامح، وفيما يلي بيان أبيات هذه القصيدة الإنسانية:

- التسامح هو وصفة السعادة، وعدم التسامح هو وصفة المعاناة، هل من الممكن أن يجتمع التسامح إلى جوار الألم بصرف النظر عن أسباب هذا الألم؟
- إن التمسك بالأفكار الانتقامية وكبت المحبة، والعطف داخلنا سيؤثران بالتأكيد في صحتنا وفي جهازنا المناعي.
- والتمسك بما نسميه الغضب المبرر يتدخل في تجربة إحساسنا بالسلام.
- أن تسامح فلا يعني أن توافق على حدث ما، ولا يعني التغاضي عن السلوك العنيف.

(١) بيتر نيكولسون: مرجع سبق ذكره، ص ٤٣ وما بعدها.

- التسامح يعني ألا نعيش في الماضي المخيف .
- التسامح يعني أن تنكفئ الجروح القديمة، فلا تستمر في النزيف .
- التسامح يعني أن تحب وتعيش الحاضر بكل ما فيه من ظلال الماضي .
- التسامح يعني أن تتحرر من الغضب والأفكار الهدامة .
- التسامح يعني التخلي عن جميع آمالك التي كنت تتطلع إلى تحقيقها في الماضي .
- التسامح يعني ألا تستبعد أي شخص من قلبك .
- التسامح يعني أن تداوي جرح قلبك الذي سببه عدم التسامح .
- التسامح يعني رؤية نور الله في كل من حولك، بصرف النظر عن طباعهم .
- التسامح ليس من أجل الآخرين فقط، ولكن من أجل أنفسنا، والتخلص من الأخطاء التي قمنا بها، والإحساس بالخزي والذنب الذي لا زلنا نحفظ به داخلنا .
- التسامح في معناه العميق هو أن نسامح أنفسنا .
- التسامح يعني أن نحس بأن الله يغفر لنا، وأن نحس بوجوده دائماً، وبأننا لسنا وحدنا، وأنه لم يتخل عننا .
- لو نسامح في الحال دون تأجيل يعني أننا لم نعد ملك أو ملكة نادي التأجيل .
- التسامح يفتح الباب بيننا وبين الروح، فلنتكاتف مع أنفسنا، ونصبح مع الله .
- الوقت ليس مبكراً على التسامح، كما أنه ليس متأخراً لكي نسامح .

كم من الوقت تستغرقه في التسامح؟ إن ذلك يتوقف على معتقداتك . ولو كنت تعتقد أن ذلك لن يحدث أبداً، فإنه لن يحدث أبداً. إذا كنت تعتقد أن الأمر سيستغرق ستة أشهر؛ فسيستغرق ستة أشهر، إذا كنت تعتقد أن ذلك لن يستغرق ثمانية؛ فإنه لن يستغرق أكثر من ذلك .

قلبه كله إيماناً أن السلام سيعم العالم عندما يبادر كل منا، ويتحمل مسؤولية أن يسامح كل شخص، وكذلك نفسه، ويكون تسامحاً تاماً^(١).

التسامح في الشعر العربي

يزخر الشعرُ العربيُّ ، قديمهٌ وحديثهٌ بقيمِ التسامحِ والمساواةِ والعدالةِ ، وقد دأب شعراءُ الجاهليةِ على تعزيز مفهوم الوفاء والتسامح ، والدعوة إلى السلام في مدائحهم دون النظر إلى اختلاف أديانهم ، ولعلَّ أبرز هؤلاء داعيةُ السلام « زهيرُ بنُ أبي سلمى » أحدُ المتحنِّفين العربِ بالجاهليةِ ، فحين أصلح « هَرْمُ بن سنان » و« الحارثُ بنُ عوف » بين الحيين المتحاربين في حرب داحس والغبراء ، واحتملا دياتِ القتلى ، ونشر السلام في غضبان ، تدفقت عندها شاعريتهُ ، وتغنى بالسلام ، واستفزع الحربَ ، ومدح الداعينَ إلى السلام ، فقال :

فَأَقْسَمْتُ بِالْبَيْتِ الَّذِي طَافَ حَوْلَهُ رَجَالٌ بَنَوْهُ مِنْ قَرِيْشٍ وَجُرْهُمِ
يَمِيناً لِنِعْمِ السَّيِّدَانِ وَجِدْتُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبْرَمِ

ونلاحظ هنا صورة من توظيف البعد الديني في إشارة واضحة إلى أثر تلك الارتباطية بين الدين والشعر في بناء الصورة التسامحية الداعية إلى السلام، فهو يقصد هنا بالكعبة المشرفة ، وبقریش وجرهم - لارتباطهما التاريخي والمكاني والديني بالبيت العتيق - بين هذين السيدين أفضل الناس جميعاً

(١) جيرالد ج جامبولسكي: مرجع سبق ذكره، ص ١١٢ وما بعدها.

سَلماً أو حرباً ، ثم قال :

تَدَارَكْتُمَا عَبَسًا وَذُبْيَانَ بَعْدَمَا تَفَانُوا وَدَقُّوا بَيْنَهُمْ عَطَرَ مَنْشَمٍ
وَقَدْ قُلْتُمَا إِنَّ نُدْرِكَ السَّلْمِ وَاسِعًا بِمَالٍ وَمَعْرُوفٍ مِنَ الْقَوْلِ نَسَلَمِ

يشير هنا إلى أنه وبعد أن وصلت الحرب بين قبيلتي عبس وذبيان مرحلة الإفناء ، بادر هذان السيدان لإنقاذهما من هذا المصير ، وصرحا بأن دفع ديات القتلى من الطرفين ، والمبادرة بطيب الكلام سيصل بهما إلى السلام الشامل والعاقل للجميع .

وفي إطار ترسيخ مفاهيم الوفاء والتسامح الإنساني في الشعر الجاهلي دون اعتبار للاختلاف الديني ، فإن في مسيرة حياة الأعشى ما يؤكد أن تجاوز الدين ممارسةً وتعاملً مع الآخرين ، فقدم مع وثنيته صوراً عدة من ذلك ، فهو يمدح قيس بن معد يكرب اليهودي بأنه وفي يقيم على ميثاقه ، ولا يضيع في يومه ما أعطى عهد نفسه ، فقال فيه :

وَمَنْ لَا تَضَاعُ لَهُ ذِمَّةٌ فَيَجْعَلُهَا بَيْنَ عَيْنِ ضَمَارَا

كما مدح الأسود بن منذر اللخمي النصراني بوفائه للمستجير ، فقال فيه :

ووفاء إذا أجزت فما غرَّتْ جبال وصلتها بجبال

ومن الشعراء الذين جسدوا حقيقة التسامح الذي كانت تعيشه أمة الإسلام ، الشاعرُ الراجزُ العجاجُ بنُ رؤبة النصراني الذي عاش في البصرة ، وفي البادية المجاورة لها أيام الخلفاء الراشدين ، ثم في عهد بني أمية ، وكان موالياً للأمويين ، فحارب مع جيوشهم أعداء دولتهم ، ومع عزوفه عن الرموز والمضامين النصرانية في شعره إلا ما ندر ، نلاحظ في رجزه مضموناً إسلامياً منه ذكر نبي الإسلام صلى الله عليه وعلى آله وسلم بقوله :

محمداً ، واختاره الله الخَيْرَ
فَمَا وَنِي مُحَمَّدٌ مُذْ أَنْ عَفَرَ
لَهُ الْإِلَهُ مَا مَضَى وَمَا غَبَرَ
أَنْ أَظْهَرَ الدِّينَ بِهِ حَتَّى ظَهَرَ

ولعل مرد شيوع المعاني الإسلامية لدى الشعراء النصارى أنهم تمثلوا مبادئه،
ولذا لا نعجب حينما نرى العجاج ينهي عن شتم الآخرين ولو كانوا على غير
دينه ، فقال :

لَا أَشْتُمُ الْمَرْءَ الْكَرِيمَ الْمُسْلِمًا
وَلَا أَرَى شَتْمَ الْبَرِيِّءِ مَغْنَمًا
وقد طرحت المادة الشعرية في العصر الأندلسي قضية السلم مع العدو وعقد
الصلح معه ، وأصبح قبول الممدوح بالسلم مع أعدائه أهم خصلة يُمدح بها في
هذه الحقبة من دولة الإسلام بالأندلس ، قال ابن الخطيب في ممدوحه يوسف
الأول معزراً تلك النصيحة التسامحية بسندها الديني :

وإن هم جنحوا للسلم
فاجنح لها بكتاب الله مقتدياً
منها بمستحکم الأسباب والعلق
إذ ذاك واستبق فلا من ظباك بق

وفي العصر الحديث قال الشاعر أحمد شوقي :

عيدُ المسيح وعيدُ أحمدَ أفلا
مِیلادُ إحسانٍ وهجرَةُ سُودد
يَتَبَارِيانِ وَضَاءَةٌ وَجَمَالًا
قَدْ غَيَّرَ وَجَهَ الْبَسِيطَةَ حَالًا

وقال إلياس فرحات وهو شاعر نصراني :

سَلَامٌ عَلَى الْإِسْلَامِ أَيَّامَ مَجْدِهِ
نَمَى فَنَمَتْ فِي ظِلِّهِ خَيْرُ أُمَّةٍ
طَوِيلٌ عَرِيضٌ يَغْمُرُ الْأَرْضَ وَالسَّمَاءَ
أَعَدَّتْ لِنَصْرِ الْحَقِّ سَيْفًا وَمِرْقَمًا^(١).

مفهوم ثقافة التسامح

تعني ثقافة التسامح أن نتعلم أن نعيش بكوننا بشرًا، بعضنا مع بعض

(١) د. عبدالعزيز بن سعود بن عبدالعزيز الحلبي : قيم التسامح والاعتدال الديني في تراثنا الشعري العربي ، مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية ،
المجلد الثالث والعشرون ، العدد الثاني ، صفر ١٤٣٦هـ ديسمبر ٢٠١٤م ، ص ٢٠ وما بعدها.

مختلفين بأفكارنا وطريقة سلوكنا، ودون أن يزعج بعضنا الآخر، فكل إنسان يملك حرية المعتقد وحرية التنقل وحرية العمل، ويملك من الرغبات الشخصية ما لا يضر بالآخرين، كما يملك مصلحة شخصية مشروعة في ضوء القانون والعدالة.

وكما أن لنا حقاً في اعتناق ما نشاء من أفكار وقيم، كذلك للآخرين مثل هذا الحق سواء بسواء، فإذا حجبتنا هذا الحق عنهم فماذا نقول عن أنفسنا حينما نتخلى عن أفكار عرفنا بها أو سلوك اشتهرنا به ثم ذهبنا إلى نقيض ذلك من أفكار وسلوك؟ فإذا منحنا أنفسنا حريةً كاملةً في اعتناق الأفكار وانتهاج أي سلوك، فالآخرون ينبغي أن يملكوا مثل هذا الحق، فلا يجوز أن نتساهل تجاه أنفسنا، ثم نحرم الآخرين من مثل هذه الحقوق والسلوكات وإلا عدَّ ذلك بمنزلة أنانية بغيضة يمكن أن تنغص عيشنا وعيش غيرنا.

إن البشر يعيشون في طبقات اجتماعية، ويشكلون فئات مهنية أو حرفية، وينتمون إلى مذاهب دينية في الأغلب الأعم، وهي حقيقة واقعية نشأت البشرية في ظلها، وليس بمقدورها أن تتخلى عنها؛ لأن البشر ليسوا متشابهين كطوابع البريد، وإنما منهم الطويل والقصير، ومنهم الأبيض والأسود والأسمر والأحمر والأصفر، ومنهم الغني والفقير والمتوسط، ومنهم الاجتماعي والانعزالي، ومنهم اليميني واليساري ويمين اليسار، ومنهم المدني والديني ومن هو متدين يؤمن بالمبادئ المدنية ومنهم الذكي، وشديد الذكاء، ومحدود الذكاء، والمحروم منه، وهم أحرار كامل الحرية في معتقداتهم وسلوكاتهم طالما لم تسبب ضرراً للآخرين. وجوهر الموضوع يكمن في أن نرضى للآخرين ما نرضاه لأنفسنا، ونمنح الآخرين ما نمنحه أنفسنا، ونحترم الآخرين بقدر

احترامنا أنفسنا، فإذا رسخت مثل هذه السياسة الفكرية والنفسية في عقولنا وأفئدتنا فنستطيع أن نعيش معاً بسلام وهدوء، أما إذا وضعنا أنفسنا قضاةً على الآخرين وكأننا مُبرؤون من الأخطاء والخطايا، والآخرين مشحونون بها، فهذا ليس من العدل بشيء، فمن المساواة أن ننظر إلى أنفسنا أننا لسنا فوق الآخرين ولا أدنى منهم. والآخرين بدورهم مطالبون بأن يمنحونا مثل هذه الحقوق والحريات، فلا يجوز لهم أن يعدوا أنفسهم مالكين للحقيقة المطلقة، ونحن على ضلال وتضليل، كما لا يجوز لهم أن يكونوا حكاماً على أفكارنا وسلوكنا، فمبدأ المساواة يعني ألا نفضل شخصاً على آخر، ولا تكن ميزة لشخص على آخر إلا المزايا التي يقررها الصالح العام أو العدالة أو القانون أو الأخلاق.

أن ندس أنفسنا في شؤون الآخرين هو سبب التوتر في العلاقات الاجتماعية الذي يحصل في هذا الشأن، فكل إنسان مسؤول عن سلوكه وأخلاقه ومصيره، وإذا كان سلوك الآخر لا يعجبك فليكن سلوكك نبيلاً، وإذا كانت أخلاقه لا تروقك فلتكن أخلاقك حميدة، وإذا كان للآخرين تقاليد أو قيم خاصة، أو شعائر اجتماعية أو مذهبية، فهذا شأنهم الخاص الذي يترجم ثقافتهم ومعتقداتهم، فالأفراد أحرار في تبني ما يشاؤون من تقاليد، أو اعتناق ما يستسيغون من قيم، فهذا أمر أخص في خصوصياتهم، وأدخل في عقليتهم. وإذا كانت ثمة أفكار لا نرتاح لها ولا نتقبلها فحرية الحوار العلمي الموضوعي هي السبيل إلى مناقشة هذه الموضوعات، ومن خلال مقارعة الحجج بالحجة نتوصل إلى الحقيقة، أما تعيب الآخرين وتنقيصهم بسبب معتقداتهم أو أفكارهم فهذا سلوك استبدادي فوقي يصورنا أوصياءً على الآخرين وكأنهم

مذنبون أو ناقصو أهلية!!

إن ثقافة التسامح لا تعني أن نتقبل أذى الآخرين أو سطوتهم، أو إجبارنا على اعتناق أفكارهم غير راغبين بها، وإنما تعني أن نعيش وندع الآخرين أن يعيشوا، وأن نتسامى في سلوكنا الشخصي بكونه من مظاهر السلوك الحضاري الرفيع.

قد يحدث الاصطدام بين البشر في ظل قيم التسامح، ولكن هذا الاصطدام يحل بطرائق حضارية أو قانونية، فالحياة لا تسير على وتيرة واحدة كما هي الحال في مجتمع النمل أو النحل، وإنما تسير بطرائق حلزونية، لذلك فإن النظرة الواقعية إلى الحياة تجعلنا نبتعد عن مثاليات ليست متداولة. ولا يعني التسامح أن أتنازل عن ديوني إلا إذا شئت بكامل حريتي في ذلك. كما لا تعني ثقافة التسامح أن أتنازل عن حق من حقوقي أو حرية من حريات لغرض أن تتسع حقوق الآخرين وحرياتهم، فمقدار الحقوق والحريات متساو بين البشر، ويتكفل القانون بحمايتها ورد الاعتداء عليها. إن تشابك المصالح، وتعدد المشارب، وتناقض الأفكار، وتشعب الأيديولوجيات، وتنوع المفاهيم يجعل من ثقافة التسامح ضرورةً عمليةً قبل أن تكون ضرورةً علميةً، فيجب أن نعيش بسلام وهدوء ودون عنف أو اعتداء، وثقافة التسامح التي تأخذ طريقها للتفعيل بسلوك الفرد، وكل فرد، والكفيلة بتحقيق المجتمع المسالم، وهذا لا يعني استبعادنا حقيقة الصراع الطبقي أو الصراع الاجتماعي بين الأفراد، وإنما يعني أن نعيش من دون أن يؤثر هذا الصراع في علاقاتنا الفردية والاجتماعية القائمة على سلوك حضاري ينم عن الاحترام.

وقد قال عالم القانون الجنائي الدكتور عبد الوهاب حومد: «لو سأل المرء

نفسه عن أسباب كثير من الجرائم التي تقلق المجتمع، وترهق المحاكم، وتنشر البغضاء والشحناء بين الناس لوجد أن الأسباب تكمن في ضيق الصدر وعدم التسامح. ولكن المروءة لم تقدم كبراء في نفوسهم قالوا لانفعالاتهم: موتي بغيظك في مواقف إنسانية تخرج السيطرة فيها عن طاقة الحصفاء»^(١).

إن المجتمع يعج بالانحراف والصراع والأذى، وتأتي الدولة لكي تفرض حكم القانون، كما أن أخلاقيات الأفراد الصالحين تجعلهم قدوة حسنة في السلوك الاجتماعي، المهم أن نتجنب تكوين عداوة أساسها الاختلاف في المذهب الديني أو الفكري أو السياسي. فقد تحصل خلافات حادة على المستوى السياسي بين الطبقات أو الفئات أو الأفراد؛ وهي خلافات من سنة الحياة، فمصالح البشر قد تدفعهم إلى الاصطدام عاجلاً أو عاجلاً، ولكن ثمة طرائق حضارية لمعالجة الاختلافات في ظل النظم الحرة، القائمة على المساواة واحترام حقوق الفرد وحرياته. والصورة مختلفة عندما تحصل اختلافات في مجتمعات متخلفة فقيرة بحرية الفكر، أو محرومة من ممارسات الحرية، ففي المجتمعات المعاصرة تُحلُّ الاختلافات والاصطدامات حلاً سلمياً وتحت رقابة الدولة والرأي العام، في حين الاختلافات والاصطدامات في المجتمعات المتخلفة يقودها أفراد طامعون من دون وجه حق بالسلطة، فيحرقون الأخضر واليابس من أجل هذا الهدف الخاص.

والصراع في المجتمعات المعاصرة يأخذ طابعاً فكرياً وسلمياً، في حين هو في المجتمعات النقيضة يأخذ طابعاً دمويًا وشريراً. وكلما تأصلت ثقافة التسامح في جذور الطبقات والفئات الاجتماعية والأفراد يصبح لدينا المجتمع

(١) د. عبد الوهاب حومد: الكاظمون الغيظ والعافون عن الناس، مجلة العربي، العدد ٣٥٦، الكويت، ١٩٨٨م، ص ٣١.

المدني القادر على تسيير نفسه بنفسه ودون الاعتماد المطلق على الدولة. إن على المفكرين والعلماء والمثقفين والفنانين والسياسيين ممن يهمهم دفع عجلة التقدم والتحضر لمجتمعاتنا أن يبدؤوا بتخطيط إستراتيجيات تعليمية وتربوية وإعلامية لثقافة التسامح، بحيث يفهم كل فرد أن للآخر حقاً كحقه، ويملك حريةً ينبغي ألا تقل عن حرите، وأن الإنسان بوصفه قيمةً حضاريةً، ووسيلةً الحرية وهدفها، جديرٌ بالاحترام لكي نثبت للشعوب والأمم المتقدمة أننا جديرون بالاحترام، وعليهم أن يمدوا أيديهم إلى إخوانهم في الإنسانية لكي نبني عالماً قائماً على السلام والمحبة وخالياً من الاضطهاد والتمييز والفقير، رجالاً ونساءً، أطفالاً وشباباً وشيوخاً.

والحقيقة أن ثقافة التسامح ليست شعاراً سياسياً أو ثقافياً أو أخلاقياً، كما أنها ليست قراراً إدارياً واجب التنفيذ، وإنما هي فلسفة حياة من الضرورة أن يؤمن بها الجميع إيماناً صادقاً لا تشوبه شائبة، ويدافعون عنها لأن لديهم مصلحةً عامةً حيويةً مباشرةً في سيادتها لكي ينعموا بعيش هانئ لا تنغصه العداوات والكراهية.

ويترتب على ثقافة التسامح أن لكل فرد الحق في الحياة والعدالة وحرية الفكر والمعتقد، بغض النظر عن أصله أو جنسه أو أفكاره، فثقافة التسامح ليست يافطة تعلق في المؤتمرات والمنتديات الثقافية والاجتماعية والسياسية، وإنما هي فلسفة قوامها: لي حقي في الفكر وللآخرين حقوقهم، فلا أقبل الانتقاص من حقي تحت أي ذريعة غير شرعية، كما لا أسمح لنفسي بالتهور عن طريق الانتقاص من حقوق الآخرين، وحينئذ يطمئن الجميع على حقوقهم وحررياتهم وأفكارهم، ويعيشون عيشاً لائقاً بالإنسان وكرامته.

وتتطلب ثقافة التسامح بغية صيرورتها نهجاً اجتماعياً عاماً، عدم السماح بأي صورة من صور التعصب أو اللاتسامح، فما فائدة هذه الثقافة إذا كان لكل من هبّ ودبّ حرية الاعتداء على قيم التسامح ومبادئه؟

إذاً، ثقافة التسامح تتطلب أن يدافع عنها على الصعيدين الرسمي (القانوني، والإداري، والتنفيذي، والأهلي) ويتم ذلك رسمياً بتجريم دعوات وأفعال الكراهية، وإصدار مدونة للتسامح، ذات مبادئ مفصلة، والعمل على تدريسها في المدارس، والجامعات، وورش العمل والإنتاج، وتقييد العاملين بالدولة بمختلف أصنافهم باحترامها وتنفيذها. أما على المستوى الأهلي، فإن مؤسسات المجتمع المدني مطالبة أكثر من غيرها بتفعيل هذه الثقافة في ممارساتها وإجراءاتها، فثقافة التسامح تبقى حبراً على ورق إن لم يتم تفعيلها رسمياً واجتماعياً وفردياً. ورعاية قيم التسامح ومبادئه مسؤولية الجميع، لأن ثمار هذه القيم والمبادئ تغذي الجميع، فعليهم تجنب التردد في القيام بمسؤولية الدفاع عن التسامح بوصفها فلسفة فكرية واجتماعية ثبت نجاحها في المجتمعات المتقدمة.

إن تفعيل ثقافة التسامح يعني وضع المجتمع على سكوته الطبيعية، بغية أن يعيش وينمو ويتقدم في سلم وطمأنينة عامة. وينبغي النضال لكي يجري جلب المزيد من الأفراد العاديين والمثقفين والمؤسسات الاجتماعية لهذه الثقافة الخلاقة، بحيث تصبح في المطاف الأخير الفلسفة العامة للمجتمع التي يدافع عنها الحَيرون، أما الراضون لهذه الثقافة، فلن ينالوا غير امتعاض الأغلبية الغالبة التي رفضت لهذه الفلسفة بديلاً.

في ظل ثقافة التسامح تمضي الحياة بانسيابية مدهشة، فلا يتدخل الأفراد

في شؤون بعضهم إلا في أضيق الحدود، ولا يعترض بعضهم على أفكار بعضهم الآخر إلا بصورة استثنائية. لا أقول إن الحياة ستكون ورديّة وخالية من المنغصات، ولكن أقول: إنها ستكون مقبولة في مقاييس الراحة الفردية والسلم الاجتماعي، فلا يمكن رسم الحياة أو تصميمها تصميماً كاملاً الدقة وإنما تنظم ذاتياً بتأثير ثقافة التسامح. ولعلّ إلقاء نظرة عجلية على المجتمعات الفقيرة بهذه الفضيلة يكشف لنا بما لا يدع مجالاً للشك أنها مجتمعات بائسة وشقية، فالأفراد لا يطبق بعضهم بعضاً، والعداوات تنشأ لأسباب تافهة، والانسجام بين الأفراد يتضاءل وينكمش؛ لأن كل أحد يرغب في فرض رأيه على الثاني، وأن يعيش الآخرين على هوى ومزاج بعض من تسلط سلطة أو هيمنة على نفوذ أو قدر على لِي أعناق الآخرين بفعل الظلم أو اللامساواة. إن اعتياد الأفراد تفضيل ثقافة التسامح يجعلهم لا يستغنون عن الابتسامات، ولا يترددون في احترام بعضهم بعضاً؛ لأنهم بحاجة إلى قيمة الاحترام، وحينئذ تنمو النفس البشرية السوية نمواً مدهشاً، في حين تتخبط هذه النفوس في ظل دياجير الكراهية والشك وضعف شديد في الاحترام فيما بين الأفراد. وليس من حق أحد أن يغضب على آخر لأنه يعتقد أفكاراً لا تعجبه أو يأتي بسلوك لا يروق له، إن كل فرد حرٌّ في حياته الخاصة وفي أسلوب عيشه ولا توجد شرائع أو سنن تمنح الفرد إذناً للتدخل في شؤون الآخرين باستثناء النصيحة المنتجة التي تنم عن خلق رفيع وحرص على الآخر. إن ثقافة التسامح قادرة على مدنا بخبرات نفسية واجتماعية تجعل الحياة أماناً أكثر بهجة. والحقيقة أن الأديان والفلسفات الإنسانية وقيم الأخلاق تشجع ثقافة التسامح؛ لأنها تدفع البشر لكي يعيشوا منسجمين إلى حد ما ويتقبل بعضهم بعضاً عامة.

ولا شك أن عدم التسامح ثقافةٌ مدمرةٌ، إذ إنها تدمر حاملها، كما تدمر المجتمع الذي تسود فيه، فبدلاً من التمتع بالحياة تمتعاً عادلاً يتأذى الضميرُ الإنسانيُّ العالميُّ من وجود بؤرة عدم التسامح أو التمييز، فهي صورةٌ تؤدي حتماً إلى الاضطهاد المباشر أو غير المباشر. إن بشراتِ البشر نشأت بفعل مناخات القارات، ولا بد للإنسان أن يكون في ظل هذا المناخات أبيض أو أسود أو غير ذلك من ألوان جنسه، وبما أن العقول تفكر ما شاء لها التفكير، فليست كلُّ الأفكار المطروحة سليمةً وصالحةً، ومن ثمَّ فنحن لا نملك سوى أداة الحوار لمناقشة الآخرين ضمن حجج وأسانيد منطقية مقبولة، فقد تقدمت البشرية في فلسفاتِها وأفكارِها ومعلوماتِها بالحوار الذي قاده فلاسفةٌ كبارٌ وعلماءٌ متميزون وسياسيون حكماءٌ. ويتعين أن نتعظ بالماضي، فالتاريخ يطرح لنا دروساً في غاية الأهمية، ولكن مشكلة بعضنا تكمن في تجنب الاستفادة من هذا التراث العظيم. وحينما تتخبط البشرية في مسيرتها؛ فذلك لأنها تكرر أخطاءها بوساطة قادتها الذين تقودهم مصالحٌ ضيقةٌ وأفكارٌ متحجرةٌ هي التي تقودهم إلى الحروب.

إن المجتمع غيرُ قادر على بناء نفسه إن لم يوفر لأفراده ثقافة التسامح، فهذه الثقافة من شأن أعمالها توفير الظروف النفسية والاجتماعية لكي يعمل الجميع جنباً إلى جنب في عملية البناء دون أن ينظر الواحدٌ إلى لون الثاني أو فكره أو طائفته. ففي كل طائفة دينية خيرون وأشرارٌ، فلماذا يعتقد بعضنا أن الطائفة الأخرى هي طائفةُ أشرار، في حين ينسى أو يتناسى أن في طائفته مثل هؤلاء البشر. إننا يجب أن نفرق بين الأفكار والسلوك، فالأفكار يعتنقها جمهورٌ من المؤمنين بها، ولكن عند فحص سلوكياتهم نجد أنها متباينةٌ تبايناً شديداً في

الوقت الذي يوحد الفكر الطائفي عقولهم ونفوسهم. إن النظرة الواقعية للأفراد والمجتمعات تكون نظرة عادلة فيما إذا أخذنا الظروف الموضوعية في الاعتبار. والمشكلة الإنسانية الكبرى لدى الأفراد تتمثل في إغداق العاطفة نحو الأبناء وحرمان الآخرين منها، ففي الوقت الذي تبرر الأمهات والآباء أخطاء أبنائهم التي قد تصل إلى حد الجريمة الجنائية إلا أنهم لا يتساهلون تجاه أخطاء الغرباء، وهذا هو المعيارُ المزدوج الذي يبرر للفرد أن يتعامل باللون الأبيض مع أبنائه أو أقربائه، وأن يتعامل باللون الأسود تجاه الآخرين، وبطلانُ هذا المعيار يكمن في النظر إلى الخطأ نظرةً مزدوجةً، فهو خطأ لا يمكن غفرانهُ تجاه الغرباء، في حين هو تصرفٌ عاديٌّ أو خطأٌ مبررٌ يمكن التغاضي عنه، وهذا منتهى الجور.

وأول خطوة بعد الإيمان بفضيلة التسامح أن نتقبل الآخرين كما هم، وكما أرادوا لشخصياتهم أن تظهر، ولقراراتهم أن تُرسم، لا إعلاء لإرادتنا على إرادتهم، ولا أن نصدر قراراً فوقياً نطلب منهم تنفيذه دون أن يكون لهم دور في مناقشاته أو قبوله. إن الآخرين ليسوا ببيادق نحركها كما نشاء أو مسامير نضعها في أي ماكينة، وإنما هم بشر لا فضل لنا عليهم ولا نقصان في إنسانيتهم. وقد يدفعنا المال (الثروة) أو السلطة (المنصب) إلى الاستعلاء على الآخرين، أو غمط حقوقهم، ولكن هذا الوضع لا يقره دينٌ ولا قانونٌ ولا أخلاقٌ، فإذا لم تكن هذه المعاييرُ موضوعاً للتطبيق في مسيرة حياتنا في علاقاتنا مع الآخرين؛ فإن المجتمع يتحول إلى أشبه بغابة يفرض الأقوى رأيه على الضعيف أو الأضعف، وهو وضع لم تعد البشرية تقبل به، فالحضارة الإنسانية العالمية المعاصرة بلغت شأواً تحقق فيه احترامُ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، بل امتد هذا الاحترامُ إلى حقوقه الاجتماعية والاقتصادية.

إن بشر اليوم ليسوا كبشر الأمس، حيث ساد التمييز والاضطهاد سيادةً عاديةً صحيح أن ثمة أشكالاً مختلفةً من هذا التمييز أو ذاك الاضطهاد إلا أنها أشكالٌ يتفق جميعُ الخيرين على إدانتها والعمل على مكافحتها في سائر الصعد والمجالات.

إن البشرية بعد أن بلغت سن الرشد قبل قرنين من الزمان أصبحت الآن تتمتع بالحكمة الأخلاقية. صحيح أن هناك ما زال كثير من مظاهر الوحشية والظلم إلا أن ثمة رأياً عاماً عالمياً مستنيراً لا يفتأ في إدانتها والعمل على استئصالها. إن نضال البشرية المعاصرة نحو غد مشرق منير يرفع لواءه كثيرٌ من الفلاسفة والمفكرين والعلماء والمثقفين والفنانين والسياسيين الذين يرغبون في عالم خالٍ من الحروب والاضطهاد والفقر، ومهما تكالبت النظم الاستبدادية فهي لا تجد نصيراً لها في صفوف الشرفاء من المثقفين والفنانين والسياسيين. وفي المجتمعات العربية كلها، آن الأوان لكي توضع ثقافة التسامح موضع التفعيل بعد رسم إستراتيجية علمية ذات موارد متنوعة لتحقيق مثل هذا الهدف النبيل، فهذه المجتمعات تتخبط وتكاد تحتضر في ظل الاستبداد السياسي، وأن الأوان لوضع حدٍّ لهذه الأنظمة الجائرة، لهذا أقول: إن ثقافة التسامح تقوم على مبادئ أساسية، أبرزها:

- مبدأ الاعتراف بوجود الآخر، فهو ليس جماداً أو شجرةً، وإنما هو إنسانٌ مثلي ومثلك.
- مبدأ المساواة التامة بين الأفراد، فلا أحدٌ يسمو على آخر.
- مبدأ الاعتراف بحق الآخر في الاختلاف دينياً أو لغوياً أو قومياً.
- مبدأ ضرورة التعاون والعيش المشترك بين البشر.

- مبدأ إدراك أضرار الانغلاق وسوءات التعصب والغلو.
- مبدأ الاعتقاد بأن الحقيقة لا تقع تحت سطح فلسفة واحدة أو فكر واحد، وهي ليست مطلقة.
- مبدأ أن عقيدة الآخر لا تثير حنقي أو تحفظي .
- مبدأ إدراك أن التسامح لا يعني التقليل من شأنه الخاص .
- مبدأ تفعيل الاحترام المتبادل والإيمان بالحوار الحر .
- مبدأ الاستعداد بقبول رأي الآخر إن كان صواباً، واحترامه إن لم يكن كذلك .
- مبدأ عد التسامح وسيلةً للارتقاء بالسلوك الفردي والاجتماعي .

زبدة القول في هذا الشأن :

لا بد من التشديد على التسامح ونقول: التسامح ثم التسامح ثم التسامح، ونشدد على العقل ونقول: العقل ثم العقل ثم العقل، ثم نقول: الحرية ثلاث مرات، ضماناً للتسامح، وذلك على الرغم مما ينتاب الحرية والتسامح من إشكال. وينبغي تخطي التسامح إلى العدل والمحبة المطلقتين، فنحن نقبل بالتسامح ولو كان صغيراً على قياسنا ريثما يتطور بتطور الحرية، فنصل إلى شاطئ الأمان دون نسيان ربط كل مفهوم بظروفه الاقتصادية- الاجتماعية التي تجعل معناه يتلون بحسب الظروف التاريخية.

ومن المهم التركيز على ضرورة تأمين المناخ للحرية، كما يسبح في مجالهما التسامح؛ والتاريخ ليس لمجرد القراءة، بل لمحاولة الاتعاظ منه، لكن قلماً يتعظ الناس في واقع الحال، أخيراً نقول: الحوار، ثم الحوار، ثم الحوار لغة العقل لصون الحرية، والتسامح وتأمين السلام^(١).

(١) عاطف علي: مرجع سبق ذكره، ص ٨٩ وما بعدها.

٢- التسامح في الإسلام

لغرض إلقاء نظرة عاجلى على موضوع التسامح في الإسلام، فإننا سوف نتكلم عن منهج تسامحه مع غير المسلمين، والحقوق المقررة لغير المسلمين، وشهادة الغربيين المنصفين حول تسامح الإسلام.

منهج تسامح الإسلام مع غير المسلمين

حرص المسلمون الملتزمون، وما زالوا يحرصون على تقديم الإسلام على أنه دين الاعتدال والوسطية والتسامح، فيرغبون في العيش بسلام مع الأمم والشعوب والجماعات الأخرى، فهذا الدين منفتح غير منغلق، وهو مهياً للبشرية إلى أن يرث الله الأرض وما عليها، ولذلك يبعث الله إلى من يجدد هذا الدين كل مئة سنة، متجاوباً مع الظروف والأحوال والنوازل.

ويعرض المسلمون دينهم على الآخرين، فيرحب به من يتقبله طواعيةً وحريةً، ولا تثريب على من لا يتقبله، لذلك أباح الإسلام حقوقاً متعددة ومتنوعة لغير المسلمين منذ فجر الدعوة الإسلامية حتى يومنا هذا، وهي حقوق أخذت بها المواثيق الدولية الصادرة من منظمة الأمم المتحدة.

ويكتسب منهج الإسلام في التعامل مع غير المسلمين، أهميتين: نظرية وعملية، فمن الناحية النظرية تظهر المعالم الإنسانية لهذا الدين الحنيف، أما من الناحية العملية، فالتاريخ الإسلامي يكشف بما لا يدع مجالاً للشك حقيقة تعامل دولة الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ومن بعده دولة الخلفاء الراشدين، والدولتين الأموية والعباسية في التعامل مع غير المسلمين، المواطنين والأجانب، ومن ثم لم تعد الأحكام الشرعية والقواعد الفقهية في منهج الإسلام في التعامل مع غير المسلمين مجرد نصوص قشبية، وإنما أخذت

دورها في التطبيق العملي، وأصبحت مفخرةً من مفاخر تاريخ البشرية حتى يومنا هذا. وكلُّ من يحاول النيل من الإسلام من بعض المستشرقين أو الساسة يصطدم اصطداماً كبيراً مع حقائق هذه الحقوق. وقد تعامل الإسلام مع رعايا الأديان الأخرى في ظل مناخ من الأمن والأمان وحرية المعتقد والكرامة الإنسانية، استناداً إلى أحكامه الشرعية التي وضعها ربُّ العزة.

تعامل الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم مع كفار قريش :

اتبع الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم مع كفار قريش أسلوبَ الحلم والصبر في تقديم حججه الدامغة لعرض الدعوة أمامهم، ومن ذلك ما قاله الصحابي الجليلُ عمرانُ بنُ حصين رضي الله عنه: قال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لأبي : يا حصينُ كم تعبد اليوم إلهاً؟ قال أبي : سبعة، ستة في الأرض وواحد في السماء، قال : فأئيم تعد لرغبتك ورهبتك؟ قال : الذي في السماء. قال : يا حصين أما إنك لو أسلمت علمتك كلمتين تنفعانك. فلما أسلم حصينُ قال : يا رسولَ الله علمني الكلمتين اللتين وعدتني. فقال : قل اللهم ألهمني رشدي وأعدني من شرِّ نفسي^(١).

ومن هذا النموذج يتبين لنا أن الرسول المصطفى صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يدعو كفار قريش باللين والكلمة الحسنة والمنطق الواضح.

تم التوقيع على صلح الحديبية في العام السادس للهجرة، أو عهد النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لنصارى نجران، وهذا يمثل الاعتراف بالآخر. وقد سمي بصلح الحديبية لإبرامه بالقرب من جبل الحديبية الذي يبعد مسيرة يومٍ كاملٍ عن مكة، وحاول الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم تجنب قريش الصدام،

(١) الإمام الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٧٩هـ): الجامع الصحيح: سنن الترمذي، كتاب الدعوات، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، بيروت، دار الكتب العلمية، (د. ت)، حديث رقم (٣٤٠٥).

حيث هاجت لقدمه إلى مكة ولم يكن ينوي مهاجمة قريش بالطواف بمنى، ولم يكن في برنامجه فتح مكة، فبعثت قريش إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لإقناعه بالعدول عن التوجه إلى مكة، وقال لسفرائهم: لا أنوي القتال، وإنما جئنا معتمرين، فإن شاءت قريش الهدنة المؤقتة؛ فإنه مستعد لها، وإن أبت فوالذي نفسي بيده لأقاتلهم، وبعد مناقشات تم إبرام صلح الحديبية. وكان التسامح و المعاملة الحسنة، من أبرز مرتكزات هذا التعامل، الذي تكرر عبر عصور المسلمين وفي مختلف أقطارهم، فالتسامح كان سلوكاً عاماً لجميع المسلمين، ابتداءً من رسولنا صلى الله عليه وعلى آله وسلم وخلفائه الراشدين من بعده، وولاية المسلمين، وانتهاءً بعامّة المسلمين^(١).

وقد ألزمتنا رب العزة أن نتعامل بعدل وبمكارم الأخلاق ولو مع مخالفينا من غير المسلمين؛ وذلك لأن الله عز وجل يكره الظلم ويعاقب الظالمين، ولو كان الظلم من مسلم لغير مسلم، قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ)^(٢).

وتتجلى هذه المعاملة الحسنة والسماحة في تعامل الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم - يهوداً كانوا أم نصارى - أنه أقام عند هجرته للمدينة ميثاقاً مع اليهود، احترم فيه عقائدهم والتزم بدفع الأذى عنهم على أن يكونوا مع المسلمين يداً واحدة على من يقصد المدينة بسوء، وطبق عليه وعلى آله الصلاة والسلام فضيلة التسامح منذ البذور الأولى لدولة الإسلام في المدينة^(٣).

كما أنه لما جاء إلى المدينة وفد نصارى الحبشة أنزلهم رسول الله صلى الله

(١) د. إبراهيم بن محمد الحمد المزيني: التعامل مع الآخر- شواهد تاريخية من الحضارة الإسلامية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ص ٣٢.

(٢) سورة المائدة، الآية ٨.

(٣) د. مصطفى السباعي: من روائع حضارتنا، بيروت، المكتب الإسلامي ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، ص ٦٥.

عليه وعلى آله وسلم في مسجده، وقام بنفسه على ضيافتهم وخدمتهم، وكان هذا الخلق مع الأحباش وفاءً منه، إذ كان يقول: إنهم كانوا لأصحابنا مكرمين، وأحبُّ أن أكرمهم بنفسي^(١).

وكان عليه وعلى آله الصلاة والسلام يحضر ولائم أهل الكتاب ويغشى مجالسهم، ويواسيهم في مصائبهم، وكان يقترض منهم نقوداً، ويرهنهم متاعاً، وكان يفعل ذلك تعليماً للأمة وتثبيتاً عملياً لما يدعو إليه من سلام ووئام، وتديلاً على أن الإسلام لا يقطع علاقات المسلمين مع مواطنيهم من غير دينهم^(٢).

وروى الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) والشيخان البخاري (ت ٢٥٦هـ) ومسلم (ت ٢٦١هـ) عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما، قالت: «قدمت عليّ أُمِّي وهي مشرّكة في عهد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فاستفتيت الرسول، قلت: إن أُمِّي قدمت وهي راغبة أفصل أُمِّي؟ قال: نعم، صلي أُمَّكِ»^(٣).

ومن جهة أخرى، فقد أقرّ الإسلام بحرية الاعتقاد؛ إذ أقرّ لغير المسلم في الاعتقاد والعبادة، وهذا من الحريات التي كفلها التشريع الإسلامي في حق غير المسلمين، فقد كفل حقَّ غير المسلم في المجتمع المسلم في أن يعتقد ما يعتقد، وأن يتعبد بما يتعبد، طالما أنه لا يؤذي المسلمين، وأساس هذا الحق قوله تعالى: (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ)^(٤)، وفي آية أخرى قال تعالى: (فَإِنْ أَعْرَضُوا فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ وَإِنَّا إِذَا أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً فَرِحَ بِهَا وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ)^(٥).

(١) د. مصطفى السباعي: المرجع السابق، ص ٨٤.

(٢) د. أحمد محمد الحوفي: سماحة الإسلام، القاهرة، دار نهضة مصر ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، ص ٦٦.

(٣) الإمام مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ): صحيح مسلم، باب الهدية للمشركين، ج ٢، ص ٩٢٤، حديث رقم (٢٤٧٧).

(٤) سورة البقرة، الآية ٢٥٦.

(٥) سورة الشورى، الآية ٤٨.

ومن سمات هذه الحرية أن الإسلام قد صان لغير المسلمين معابدهم، ورأى حرمة شعائرهم^(١).

كانت الفتوحات الإسلامية لتحرير الإنسان من عبادة المخلوق إلى عبادة الخالق، وبعبارة أخرى تحرير هذه الشعوب من الجهل والوثنية أو من التسلط الاستعماري أين ما كان، فحينما دخل الجيش الإسلامي الأندلس لم يفرض الإسلام على أهل البلاد، وإنما انتشر بالحكمة وبالموعظة الحسنة، ونتيجة لحسن معاملة المسلمين وأخلاقهم، ويؤكد المؤرخون من غير المسلمين أن تسامح المسلمين الفاتحين جعل الناس يدخلون الإسلام عن حبّ في تعاليمه وحسن معاملة المسلمين لهم، وقد أكد «توماس أرنولد^(٢)» أن سياسة التسامح الديني التي أظهرها هؤلاء الفاتحون نحو الدين المسيحي كان لها الأثر الأكبر في تسهيل فتح البلاد بتسامحهم مع أهل البلاد، فلم يتعرض المسلمون للنصارى في إقامة شعائرهم ولم يمسوا على الإطلاق أمراً من أمورهم الخاصة، فقد كان النصارى يدقون بكلّ حرية أجراس كنائسهم، ويحرقون البخور، ويقومون بكلّ طقوسهم الكاثوليكية، وكذا ترنيم المزامير، وإلقاء المواعظ والاحتفالات بالأعياد المسيحية على ما كانوا عليه قبل الفتح، وكانت الكنائس منتشرة، بل كان أحياناً المسجد يتجاور الكنيسة، ولم يحدث أن حوّل المسلمون كنيسةً واحدةً إلى مسجد بعكس ما فعله الصليبيون، إذ كثيراً ما حولوا المساجد إلى كنائس أو أديرة، وكان النصارى في الأندلس يملكون مطلق الحرية في كل أمورهم وشعائرهم، وكان الرهبان والراهبات يسيرون في الطرق مرتدين وشاح الرهبنة وفق النظام الكنسي، كما كانوا يعملون في المناصب العالية في

(١) في التفصيل انظر: د. إبراهيم المزيني: مرجع سبق ذكره، ص ٦٠.

(٢) ولد في سنة ١٨٦٤م، وهو مستشرق بريطاني وقد تعلم العربية واشتغل باحثاً في الهند، وتوفي سنة ١٩٣٠م (الباحث).

الدولة الإسلامية، وقد تعلموا اللغة العربية، وقد اتخذ بعضهم أسماءً عربيةً، بل اختتن بعضهم، وأحبَّ بعضهم لغةَ القرآن وحفظه وتأدب بآدابه، وتخلقوا بأخلاق الإسلام وبآدابه حتى كثر منهم المؤلفون باللغة العربية^(١).

ويذهب المفكرُ الفرنسي «مارسيل بوازارد» في كتابه عن إنسانية الإسلام إلى أن أحد أبرز إسهامات الإسلام في تكوين مفهوم عالمي إنساني حديث، هو التسامح كواجب ديني وأمر شرعي.

ويرى «بوازارد» أن ثمة ثلاث فئات في القرآن الكريم:

الفئة الأولى: المشرك المدعو للدخول في هذا الدين الجديد ولم يُتخذ بحقه قرارٌ بطرده من المجتمع الإسلامي، فإذا عادى الإسلام فإما أن يختار بين الإسلام وإما القتال حتى الموت.

الفئة الثانية: فئة المعتنق لدين توحيدي ويعيش خارج العالم الإسلامي، ولكنه يستطيع أن يقيم مؤقتاً فيه، ويبدو أن الفئة الثانية أقرب إلى فكرة الأجنبي حسب الفقه القانوني الحديث.

الفئة الثالثة: هم الموحدون الذين تحميهم الدولة الإسلامية، فهؤلاء ليسوا مواطنين من الدرجة الثالثة، وإنما هم أجنبٌ خاضعون لشرائعهم الدينية الخاصة، أي: محميون بالمعنى القانوني للكلمة؛ لأنهم يقيمون في دار الإسلام، ويؤلفون أقليات دينية لها حقوقها وواجباتها^(٢). ويستدل على ذلك بالآية الكريمة: (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ)^(٣).

(١) الشيخ صالح بن سعد اللحيان: هل تسامح المسلمون مع النصارى أعطى دوراً لفتح الأندلس؟ جريدة الجزيرة عدد ١٤٢٦/٢٢/١٤٢٧هـ الموافق ٢٠٠٥/٤/١م، ص ١٧.

(٢) MARCEL A. BOISARD, L'HUMANISME DE L'ISLAM, ALBIN MICHEL, PARIS (٢) ١٩٧٩، P.٢٤.

(٣) سورة المائدة، الآية ٤٨.

في ضوء هذه المعلومات الجلييلة، تتجلى سماحة الإسلام، سواء في أحكامه الشرعية، أو في تاريخه السياسي المجيد .

الحقوق المقررة لغير المسلمين

يقرر الإسلام حقوقاً أساسية لغير المسلمين، أبرزها: الحقوق الدينية، والأمنية، والمالية والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، وفيما يلي بيان ذلك:

الحقوق الدينية:

قرر الإسلام حقوقاً دينية لغير المسلمين أبرزها:

بقاء غير المسلم على دينه أو ملته: يقول الله تعالى: (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) (١)، يفسر الإمام الشوكاني هذه الآية بقوله: أي لا تُكرهوا أحداً على الدخول في دين الإسلام، فإنه بين واضح جلي، دلائله وبراهينه لا تحتاج إلى أن يُكره أحدٌ على الدخول فيه، بل من هداه الله إلى الإسلام، وشرح صدره، ونور بصيرته دخل فيه على بينة، ومن أعمى الله قلبه، وختم على سمعه وبصره؛ فإنه لا يفيد الدخول في الدين مُكرهاً مقسوراً... فالله تعالى لم يجبر الإيمان على الإيجاب والقسر، ولكن على التمكين والاختيار (٢). ويقول العلامة عبد الرحمن السعدي: إن الإسلام دين الحق والرشد، فلكماله وقبوله الفطرة له لا يحتاج إلى الإكراه عليه؛ لأن الإكراه إنما يقع على ما تنفر عنه القلوب ويتنافى مع الحقيقة والحق، وإلا فمن جاءه هذا الدين ولم يقبله؛ فإنه لعناده، فإنه قد تبين الرشد من الغي، فلم يبق لأحد عذرٌ ولا حجةٌ إذا رده ولم يقبله (٣).

(١) سورة البقرة، الآية ٢٥٦.

(٢) الإمام الشوكاني، محمد بن علي: فتح القدير، ج ١، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٣هـ ص ٢٧٥.

(٣) عبد الرحمن بن ناصر السعدي: تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، ج ١، الرياض، ١٤٠٤هـ ص ٣١٦.

حق غير المسلم أن يحتفظ ببيوت عبادته التي كانت قائمة حين فتح الله على المسلمين بلادَهُ؛ لأن الصلح قد تم بين المسلمين و أهالي المناطق المفتوحة على ذلك. وروى عمرو بن ميمون : قال : استشارني عمْرُ بنُ عبد العزيز في هدم كنائس أهل الذمة، فقلت : لا تهدم، هذا ما صولحوا عليه، فتركها عمْرُ^(١). وقد روى عليُّ بنُ أبي حملة قال : خاصمنا أهل الشام إلى عمْر بن عبد العزيز في كنيسة كان فلانٌ أقطعها لبني نظر في دمشق، فأخرجنا عمر بن عبد العزيز منها، وردّها إلى النصارى^(٢).

حق غير المسلم أن يمارس ما يحل له دينه، من شرب الخمر وأكل لحم الخنزير ونكاح من تحل له في دينه ولو كانت محرمة عليه في شريعة المسلمين^(٣).
العهدَةُ العُمريَّةُ:

العهدَةُ العُمريَّةُ عبارة عن وثيقة أصدرها الخليفة عمْرُ بنُ الخطاب رضي الله عنه بعد معركة اليرموك التي انتصر فيها المسلمون على الروم، وكان أبو عبيدة عامر الجراح قد حاصر مدينة إيليا (بيت المقدس) عام خمسة عشر هجرية، وطلب البطريق صفرنيوس الدمشقي الأصل أن يسلم مفاتيح المدينة إلى الخليفة عمر مع ضمانات باحترام الطقوس والشعائر والخصوصية الدينية، وعندما دخل الفاروقُ مدينة القدس استقبله أهلها دون أن تُراق قطرة دم واحدة، وأعطاهم عهدَهُ المشهورَ «العهدَةُ العُمريَّة». حيث كتب عمر بن الخطاب لسعد بن أبي وقاص رضي الله عنهما: نح منازلهم و جنودك عن قرى أهل الصلح والذمة، فلا يدخلها من أصحابك إلا من تثق بدينه، ولا يرزأ أحداً من أهلها شيئاً، فإن لهم حرمةً و ذمةً^(٤). ومرّ رضي الله عنه بأرض الشام يقوم مجذومين من النصارى فأمر أن يعطوا من بيت مال المسلمين، وأن يُجرى

(١) عبد الرزاق بن همام الصنعاني: المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ج٦، ص ٦١، ج١٠، ص ٣٢٠، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ.

(٢) د. محمد رواس قلعة جي: موسوعة فقه عمر بن عبد العزيز، جامعة الكويت ٢٠٠٦، ص ٤٢٧.

(٣) السرخسي، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن أبي سهل (ت ٤٩٠هـ): المسوط في الفقه الحنفي، ج٥، بيروت، دار الكتب العلمية، ص ٣٩.

(٤) النويري، أحمد بن عبد الوهاب: كتاب نهاية الأرب في فنون الأدب، ج٦، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، ص ١٦٩.

عليهم القوتُ بانتظام^(٥). ولما طُعن رضي الله عنه مات وهو يوصي بأهل الذمة قائلاً: إنهم ذمةُ نبيكم.

والعهدة العمرية تتمثل بأنه لما حان وقتُ الصلاة، لم يقبل أن يصلي داخل كنيسة حفاظاً عليها وضماناً لبقائها، ولكي لا يقال هنا صلى عمر، وسنجد مكانَ صَلَاتِهِ مسجداً، فخرج رضي الله عنه ليصلي بجوارها، حيث بُني مسجدُ عمر الذي تعالت مئذنته بجوار برج الكنيسة، وفيما يلي نصُ العهدة العمرية:

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا ما أعطى عبدُ اللهِ عمرُ أميرُ المؤمنين أهلَ إيليا (بيت المقدس)، ومعناه:
بيتُ الله) من الأمان:

أعطاهم أماناً لأنفسهم، وأموالهم، ولكنائسهم ولصلبانهم، وسقيمها وبرئها، وسائر ملتها أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم، ولا ينتقص منها ولا من حيّزها، ولا من صليبهم، ولا من شيء من أموالهم، ولا يكرهون على دينهم، ولا يُضارُّ أحدٌ منهم... وعلى ما في هذا الكتاب عهدُ الله وذمةُ رسوله، وذمةُ الخلفاء، وذمةُ المؤمنين.

شهد على ذلك خالدُ بنُ الوليد، وعمروُ بنُ العاص، وعبدُ الرحمن بنُ عوفٍ، ومعاويةُ بنُ أبي سفيان، وكتب وحضر سنة خمسَ عشرة^(١).

الحقوق الأمنية:

من حق غير المسلم أن يكون آمناً على نفسه ودينه وعرضه وماله في ديار الإسلام، وهو إجماع لا خلاف فيه بين علماء المسلمين. وقد قال الرسول صلى

(٥) البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر البغدادي: فتوح البلدان، بيروت، دار الكتب العلمية، ص ١٣٥.

(١) الإمام الطبري، ابن جرير (ت ٣١٠هـ): تاريخ الرسل والملوك المشهور بتاريخ الطبري، ج ٣، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٠م، ص ٦٠٩.

الله عليه وعلى آله وسلم : « من قتل مُعَاهِداً لم يَرِحْ رائحةَ الجنة، وإن ريحها توجد من مسيرة أربعين عاماً»^(٢). ولا يجيز الإسلام انتهاك أرض غير المسلم، ولا التعدي على ماله، ولا الاعتداء عليه، ولا قتله بغير حق شرعي^(١).

ومن حق الذمي أن يفي له المسلمون ما تم عقدُ الذمة عليه، ولا يُنقِصُ من حقه شيءٌ، وقد كتب عُمرُ بنُ عبدِ العزيز رضي الله عنه : ألا يؤذَى أحدٌ من أهل الصلح بشيء إلا بحق، فإن لهم حرمةً وذمةً، ابتليتُم بالوفاء، كما ابتلوا بالصبر عليها، فما صبروا لكم فأوفوا لهم^(٢).

ويقرر الإسلامُ حمايةً لهم من الاعتداء الخارجي، وكذلك حماية من الاعتداء الداخلي فبالنسبة إلى الحق في الحماية من الاعتداء الخارجي، فيجب على الإمام حفظُ أهل الذمة، ومنع من يؤذيهم، وفك أسرهم، ودفع من قصدهم بأذى إن لم يكونوا بدار حرب، بل كانوا بدار الإسلام، ولو كانوا منفردين ببلد، وذلك لأنه جرت عليهم أحكامُ الإسلام، وتأبد عقدُهم، فلزمه ذلك كما يلزمه للمسلمين^(٣). أما بالنسبة إلى حق الحماية من الاعتداء الداخلي أي: داخل المجتمع الإسلامي، فغير المسلم يعيش في آمان وسلام بين المسلمين شأنه شأنهم ويقول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم : «ألا من ظلم معاهداً، وانتقصه، وكلفه فوقَ طاقته، أو أخذ منه شيئاً بغير طيبِ نفسٍ منه، فأنا حجيجهُ يومَ القيامة»^(٤).

الحقوق المالية والاقتصادية:

• حق غير المسلم في الاحتفاظ بملكيته الفردية إذا فتحت بلاده صلحاً

(٢) الإمام البخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ): صحيح البخاري، كتاب الجزية والموادعة، باب إثم من قتل معاهداً بغير جرم، حديث رقم (٣٢٠٢).

(١) أبو الأعلى المودودي: حقوق أهل الذمة في الدولة الإسلامية، القاهرة، دار الأنصار (د. ت)، ص ١٤.

(٢) ابن عبد الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز، بيروت دار التراث العربي، (د. ت) ص ٧٣.

(٣) مصطفى السيوطي الرحباني: مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (د. ت)، ص ١١٩.

(٤) الإمام أبو داود: السنن، ج ٣، ص ١٧٠ - الإمام البيهقي: السنن الكبرى، ج ٩، ص ٢٠٥.

وعقدت له الذمة على ذلك .

- حق غير المسلم في اقتناء آلات الإنتاج التي يملكها .
- حظر أخذ شيء من غير المسلم بغير حق .

حق النفقة : إن وجد من ينفق على غير المسلم من قرابته فعليه نفقته، وإلا فنفقته في بيت مال المسلمين، فقد كتب عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه إلى عدي بن أرطأة في البصرة: انظر من قبلك من أهل الذمة قد كبرت سنه، وضعفت قوته، فأجر عليه من بيت مال المسلمين ما يصلحه، وذلك أنه قد بلغني أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرَّ بشيخ من أهل الذمة يسأل على أبواب الناس، فقال: ما أنصفناك، إن كنا أخذنا منك الجزية في شببتك، ثم ضيعناك في كبرك^(١)، وفي مرجع آخر ذكر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرَّ بباب قوم، وعليه سائل يسأل، شيخ كبير، ضرير البصر، فقال: من أي أهل الكتاب أنت؟ فقال: يهودي، قال فما ألجأك إلى ما أرى؟ قال: أسأل الجزية والحاجة والسن، فأخذ عمر بيده وذهب به إلى منزله فرضخ له بشيء من المنزل، ثم أرسل إلى خازن بيت المال، فقال: انظر هذا وضرباءه، فوالله ما أنصفناه، إن أكلنا شببتَه، ثم نخذله عند الهرم^(٢).

الحقوق السياسية:

من نماذج الحقوق السياسية :

حقُّ العدل والمساواة: الإسلام دين العدل ويلزم أتباعه بالقيام به حتى ولو كان الحكم لغير المسلمين، إذ يؤكد الإسلام المساواة للمسلمين وغير المسلمين في الحصول على العدل، فحينما تنازع علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهو

(١) ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع البصري (ت ٢٣٠هـ): الطبقات الكبرى، ج٥، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م، ص ٢٩٦.

(٢) أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم صاحب الإمام الأعظم أبي حنيفة، كتاب الخراج، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد وزميله، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث

أمير المؤمنين مع يهودي فاحتكما إلى القاضي شريح، إذ لما توجه علي إلى قتال معاوية، افتقد درعاً له فلما رجع وجدها بيد يهودي يبيعها في سوق الكوفة، فقال: يا يهودي الدرعُ درعي، لم أهبّ ولم أبع، فقال اليهودي: درعي وفي يدي، فقال: بيني وبينك القاضي، فقال القاضي شريح: فأتياني فقعد علي إلى جنبي واليهودي بين يدي، فقال اليهودي ما تقول؟ وقال هذا الدرع درعي وفي يدي ولم أهب، فقال شريح: يا أمير المؤمنين، هل من بيّنة؟ قال: نعم، الحسن ابني وقنبر يشهدان أن الدرع درعي، فقال شريح: يا أمير المؤمنين، شهادة الابن للأب لا تجوز، فقال علي: سبحان الله! رجل من أهل الجنة لا تجوز شهادته؟ سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول: «الحسنُ والحسينُ سيدا شبابِ أهلِ الجنة». فقال اليهودي: أمير المؤمنين قدمني إلى قاضيه، وقاضيه يقضي عليه، أشهد أن هذا الدين على الحق، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأنّ محمداً عبدهُ ورسوله، وأنّ الدرعَ درعك يا أمير المؤمنين سقطت منك ليلاً^(١).

ومن صور العدل والتسامح في الإسلام ما حدث في فتح سمرقند، حيث فتحها قتيبة بن مسلم الباهلي دون أن يخير أهلها بين الدخول في الإسلام أو المعاهدة أو القتال، وبعد عشرين سنةً يتولى عمر بن عبد العزيز الحكم ويسمع أهل سمرقند بعدله، فيرفعون إليه هذا الأمر، فيأمر الخليفة بإحالة الأمر إلى القضاء، ويأمر القاضي بوجوب خروج الجيش الإسلامي من المدينة، وإعطاء الخيار من جديد لأهل سمرقند، فيتعجب أهل المدينة لهذا الدين ولهذا الحكم، فيرضون بما هم عليه. وآمن منهم من لم يكن آمن، لما رأوا من سماحة الإسلام وعدله^(٢).

(١) وكيع، محمد بن خلف بن حبان (ت ٣٠٦هـ): أخبار القضاة، ج ٢، بيروت، عالم الكتب، (د.ت)، ص ٢٠٠.
 (٢) الإمام الطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ): تاريخ الرسل والملوك المشهور بتاريخ الطبري، ج ٨، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٠م، ص ١٣٨ وما بعدها.

حق النقل والسكن: يحق لغير المسلم في بلاد الإسلام تملك الدور والتنقل في حدود الدولة، وقال الإمام ابن حزم: اتفق فقهاء المسلمين أن للمعاهدين في أرض الإسلام، الدخول حيث أحبوا من البلاد، حاشا الحرم بمكة، واتفقوا على أن لهم سكنى أي بلد شاؤوا من بلاد الإسلام حاشا جزيرة العرب^(١).

الحقوق الاجتماعية:

حق العمل: يحق لغير المسلم في بلاد الإسلام العمل والكسب سواء لأنفسهم أو لغيرهم، شأنهم شأن المسلمين، فلهم مباشرة جميع عقود البيوع والتجارات والمعاملات المالية باستثناء عقد الربا؛ فإنه محرم عليهم كما هو مُحَرَّمٌ على المسلمين. وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم اشترى طعاماً من يهودي إلى أجل، رهنه درعاً من حديد^(٢).

المزارعة بالشرط بين المسلمين وغيرهم: عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عامل أهل خيبر (اليهود) بشرط ما يخرج من ثمر أو زرع^(٣).

حق الشفعة: ثبوت حق الشفعة للذمي كما للمسلم، والشفعة: هي أخذُ الشريك أو الجار جبراً المبيع بالثمن الذي تم بيعه به^(٤).

مشروعية زيارة بلدان غير المسلمين وأماكنهم:

تقوم وفودٌ رسميةٌ أو شعبيةٌ في الوقت الحاضر بزيارات مبرمجة لبلدان وأماكن أجنبية، ويكون من بين الزيارات الدخول إلى الكنائس أو أماكن العبادة للأديان

(١) الإمام ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد (ت ٤٥٦هـ): مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (د. ت)، ص ١٣٢.

(٢) الإمام البخاري: صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب شراء النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بالنسيئة، حديث رقم (١٩٦٢) - الإمام مسلم: صحيح مسلم، (د. ت)، ص ١٦٠٣.

(٣) الإمام البخاري: صحيح البخاري، كتاب المزارعة، باب المزارعة بالشرط ونحوه، حديث رقم (٢٢٠٣) - الإمام مسلم: صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب المساقاة والمعاملة بجزء من التمر والزرع، حديث رقم (١٥٥١).

(٤) ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد (ت ٦٢٠هـ): المغني، ج ٥، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ص ٣٥٧.

أو الملل الأخرى، بكونها نوعاً من أنواع إقامة الألفة والتعايش المشترك بين أتباع الأديان المختلفة، وهو مسلك مشروع لا تثريب عليه، فيهدف أساساً إلى الاطلاع ومشاهدة هذه الأماكن، والإسلام لا يحرم ذلك؛ لأن مشاهدة المسلم الكنيسة لا تعني أنه أصبح نصرانياً، ولعل تاريخنا الإسلامي يحفل بوقائع تثبت تسامح الإسلام ومرونته ومن قبيل ذلك :

زيارة قبور غير المسلمين:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: زار النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قبر أمه فبكى، وأبكى من حوله، فقال: استأذنت ربي في أن أغفر لها فلم يؤذن لي، واستأذنته في أن أزور قبرها فأذن لي، فزوروا القبور؛ فإنها تذكّر الموت^(١). وقال الإمام ابن حزم رحمه الله: ولا بأس أن يزور المسلم قبر حميمه المشرك^(٢). وقال ابن تيمية: زيارة القبور جائزة في الجملة حتى قبور الكفار^(٣).

القيام عند مرور جنائز غير المسلمين:

أمر الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم بالقيام للجنائز كما في الحديث النبوي الشريف: « كان سهل بن حنيف وقيس بن سعد قاعدين بالقادسية، فمرّوا عليهما بجنائز فقاما، فقيل لهما: إنها من أهل الأرض، أي: من أهل الذمة، فقالا: إن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم مرّت به جنازة فقام، فقيل له: إنها جنازة يهودي، فقال: أليست نفساً؟^(٤)».

عبادة غير المسلم:

٧٢ الإمام أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ): المسند، ج ٢، ص ٤٤١، حديث رقم (٩٦٨٨) - الإمام مسلم: صحيح مسلم، ص ٩٧٦، حديث (١٠٥)، وغيره من المصادر.

٧٣ الإمام ابن حزم: المحلى بالآثار، ج ٥، ص ١٦٠، المسألة رقم (٦٠٠).

٧٤ عبد الرزاق بن همام الصنعاني: المصنف، مرجع سبق ذكره، حديث رقم (٦٧٠٨) - الإمام أحمد: المسند، ج ٥، ص ٣٥٠، حديث رقم (٢٢٩٥٨) - الإمام مسلم: صحيح مسلم، ص ٩٧٧، حديث رقم (١٠٦)، وغيره من المصادر.

٧٥ الإمام البخاري: صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب من قام لجنائز يهودي، حديث رقم (١٣٢٤).

عن أنس رضي الله عنه قال: كان غلام يهودي يخدم النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فمرض فأتاه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يعوده، فقعد عند رأسه، فقال له: «أسلم»، فنظر إلى أبيه وهو عنده، فقال له: أطلع أبا القاسم فأسلم»، فخرج النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو يقول: الحمد لله الذي أنقذه من النار^(١). قال أبو الحسن الماوردي: عيادة الذمي جائزة، والقربى موقوفة على نوع حرمة تقترب بها من جوار أو قرابة^(٢).

فهذه الأمثلة تشهد على إنسانية الإسلام وتسامحه، ومن ثم فلا جناح من زيارة مقرات عبادة الأديان الأخرى بكونها تصرفاً يدل على المجاملة وطيب النفس.

الحرية الفكرية في الدولة العباسية:

من تسامح الحضارة الإسلامية تقرب خلفاء دولة بني العباس أدباء ومفكرين من النصراني، أمثال يحيى بن عدي، وعيسى بن علي، وابن زرعة، وابن الخمار، بل إن بعضهم غصَّ النظر عن مجوس وملاحدة في مناخ رائع من الحرية الفكرية والتسامح الديني، إذ طلب من أبي إسحاق بن هلال الصائب أن يعتنق الإسلام فامتنع، فتركه وشأنه كما ألف يحيى بن عدي (ت ٤٢١ هـ)، إضافة إلى كتابه في الأخلاق، كتاباً في اللاهوت المسيحي دافع فيه عن العقيدة المسيحية ضد انتقادات المتكلمين الإسلاميين، فحرية التعبير كانت مكفولة في الحضارة الإسلامية قبل ألف سنة، وهي غير موجودة الآن لدى مسلمي وعرب القرن الحادي والعشرين.

(١) الإمام البخاري: صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي، ص ٥٨٢، حديث رقم (١٣٣٢).

(٢) الإمام الشوكاني: نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، ج ٢، تحقيق: عصام الدين الصابطي، القاهرة، دار الحديث، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، ص ٢٠٨.

شهادة الغربيين المنصفين عن تسامح الإسلام

لقد شهد الغربيون من المستشرقين والمفكرين المنصفين بعدالة الإسلام وتسامحه؛ من ذلك ما شهدت به المستشرقة الإيطالية «لورافيشيا فاغليري» أستاذة اللغة العربية في جامعة نابولي، عن المعاهدات التي وقعها المسلمون مع أهل الذمة، فقالت: «منحت تلك الشعوب حرية الاحتفاظ بأديانها، وتقاليدها القديمة، شرط أن يدفع الذين لا يرتضون الإسلام ديناً ضريبة عادلة إلى الحكومة تُعرف بالجزية، لقد كانت هذه الضريبة أخف من الضرائب التي كان المسلمون ملزمين بدفعها إلى حكوماتهم نفسها، ومقابل ذلك منح أولئك الرعايا المعروفون بأهل الذمة حماية لا تختلف في شيء عن تلك التي تمتعت بها الجماعة الإسلامية نفسها، ولما كانت أعمال الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم، والخلفاء الراشدين قد أصبحت فيما بعد قانوناً يتبعه المسلمون، فليس من الغلو أن نصر على أن الإسلام لم يكتفِ بالدعوى إلى التسامح الديني، بل تجاوز ذلك ليحقق التسامح جزءاً من شريعته الدينية»^(١).

وقد كتب النصراني في بلاد الشام إلى أبي عبيدة الجراح رضي الله عنه، قائد جيوش المسلمين: «يا معشر المسلمين أنتم أحبُّ إلينا من الروم وإن كانوا على ديننا، أنتم أوفى لنا، وأرأف بنا، وأكف عن ظلمنا، وأحسن ولاية علينا، ولكنهم (أي: أبناء دينهم الروم) غلبونا على أمرنا وعلى منازلنا»^(٢).

ويقول الفيلسوف المعاصر «ليون برخو»: إن المسلمين أدخلوا الأخلاق الإنسانية والتسامح حتى في القتال والحروب، ألم يقرأ المسلمون تعاليم دينهم إلى المحاربين، حيث منعوا من قطع الشجر أو التعرض إلى راهب أو ناسك في

(١) عمر بن عبد العزيز القرشي: سماحة الإسلام، المنصورة، مصر، المكتبة الذهبية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ص ٣٤.

(٢) البلاذري، أبو الحسن: فتوح البلدان، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٥٧م، ص ٩٧.

صومعته، وكيف كان المسافرون من غير المسلمين في البر والبحر يتنفسون الصعداء حالَ ظهور معلمٍ إسلاميٍّ من منائرٍ وقببٍ ومعالَمٍ أخرى في الأفق وهم سائرون؛ إذ كان ذلك إشارةً الوصولِ إلى بر الأمانِ إلى حيث الحضارةُ والمدنيةُ والحقوقُ الإنسانيةُ المضمونةُ من خلال محاكم، وتقديم لهم كلِّ ما يحتاجون إليه من مساعدة بغض النظر عن دينهم ومذهبهم وطائفتهم. هكذا كانت أغلبُ الحواضر الإسلامية التي كانت نظمها تتبارى في تسامحها ومدنيتها وانفتاحها وقبولها الآخر، حتى في الحروب الصليبية أبلى العرب والمسلمون بلاءً حسناً من ناحية التسامح والأخلاق الإسلامية على الرغم من الغزو المقيت لبلادهم ومقدساتهم، وصاروا اليوم مثلاً يقتبسه المؤرخون الغربيون أنفسهم لتبيان أن كثيراً من بنود معاهدة جنيف طبقها المسلمون في القرون الوسطى في التعامل مع أعدائهم الصليبيين عند تعلق الأمرِ بالأسرى والنساء والشيوخ والأطفال والمدنيين والقتلى.

ويندهش المرء عند قراءته الوثائق التاريخية عن الفترة الصليبية التي بدأ المؤرخون الغربيون تسليط الأضواء عليها؛ لأنها تظهر المسلمين كأصحاب حضارة ومدنية وأخلاق إنسانية راقية في حين أعداؤهم كأنهم وحوشٌ بشريةٌ. ماذا حلَّ بالعرب والمسلمين اليوم كي تنقلب الآية؟ هل يعلم العرب والمسلمون أن كل يوم يمضي من اقتتالهم مع بعضهم يزيد في أتون اصطفاقتهم المذهبي والطائفي اشتعالاً، ويجعلهم رهائنَ لدى أعدائهم، ويعيدهم ودولهم إلى عصر ما قبل الصناعة، ويظهرهم أمام محبيهم من أمثالي، وكأنهم مازالوا في جاهليتهم ولم يلحقوا عصر الرسالة^(١).

(١) يمكن مراسلة هذا الفيلسوف على بريده الإلكتروني : leon.barkho@ihh.hj.se

٣- الإعلان العالمي لمبادئ التسامح

أصدرت الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة المجتمعة في باريس في الدورة (٢٨) للمؤتمر العام في الفترة من ١٠/٢٥ - ١٦/١١/١٩٩٥م، إعلان مبادئ بشأن التسامح جاء في ديباجته: «إذ تضع المنظمة في حساباتها أن ميثاق الأمم المتحدة ينص على أننا «نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب... وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره... وفي سبيل هذه الغايات اعتزمنا أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معاً في سلامٍ وحسنٍ حوارٍ».

ويذكر إعلان المبادئ بأن الميثاق التأسيسي لليونسكو المعتمد في ١٦/١١/١٩٤٥م ينص في ديباجته على أن «من المحتم أن يقوم السلم على أساس من التضامن الفكري والمعنوي بين بني البشر» كما تذكر بأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٠/١٢/١٩٤٨م يؤكد أن «لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين (المادة ١٨) وحرية الرأي والتعبير (المادة ١٩) والتربية يجب أن تهدف إلى: تنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات المؤلفة من عنصر أو دين (المادة ٢٦).

ويثير جزء المنظمة تزايداً مظاهراً عدم التسامح، وأعمال العنف والإرهاب، وكراهية الأجانب، والنزاعات القومية العدوانية، والعنصرية، ومعاداة السامية، والاستبعاد، والتهميش والتمييز ضد الأقليات القومية والإثنية والدينية واللغوية، واللاجئين والعمال المهاجرين، والفئات الضعيفة في المجتمعات، وتزايد أعمال العنف والترهيب التي ترتكب ضد أشخاص يمارسون حقهم في

حرية الرأي والتعبير، وهي أعمال تهدد كلها عمليات توطيد دعائم السلام على الصعيدين الوطني والدولي، وتشكل كلها عقبات في طريق التنمية. وتشدد المنظمة على مسؤوليات الدول الأعضاء في تنمية وتشجيع احترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية بين الناس كافة، من دون أي تمييز قائم على العنصر أو الجنس أو اللغة أو الأصل الوطني أو الدين أو أي تمييز بسبب عجز أو عوق. وفي مكافحة اللاتسامح تعتمد وتصدر المنظمة رسمياً ما يلي: إعلان مبادئ بشأن التسامح، بقولها:

إننا، إذ نعقد العزم على اتخاذ كل التدابير الإيجابية اللازمة لتعزيز التسامح في مجتمعاتنا؛ لأن التسامح ليس مبدأً يُعترض به فحسب، ولكنه أيضاً ضروريٌ للسلام وللتقدم الاقتصادي والاجتماعي لكل الشعوب.

وتحقيقاً لهذا الغرض، أشرح بنود هذا الإعلان وتنفيذه فيما يلي:

معنى التسامح

- إن التسامح يعني الاحترام، والقبول، والتقدير للتنوع الثري لثقافات عالمنا ولأشكال التعبير وللصفات الإنسانية لدينا. ويتعزز هذا التسامح بالمعرفة والانفتاح، والاتصال، وحرية الفكر، والضمير، والمعتقد، إنه الوئام في سياق الاختلاف، وهو ليس واجباً أخلاقياً فحسب، وإنما واجب سياسي وقانوني أيضاً، والتسامح، هو الفضيلة التي تيسر قيام السلام، وتسهم في إحلال ثقافة السلام محل ثقافة الحرب.
- إن التسامح لا يعني المساومة، أو التنازل، أو التساهل، بل التسامح هو قبل كل شيء اتخاذ موقف إيجابي في إقرار بحق الآخرين في التمتع بحقوق الإنسان وحياته الأساسية المعترف بها عالمياً. ولا يجوز بأي

حال الاحتجاج بالتسامح لتبرير المساس بهذه القيم الأساسية . والتسامح ممارسة ينبغي أن يأخذها الأفراد والجماعات والدول .

- إن التسامح مسؤولية تشكل عمادَ حقوق الإنسان والتعددية (بما في ذلك التعددية الثقافية) وحكم القانون، وهو ينطوي على نبذ الدوغماتيقية والاستبداد، ويثبت المعايير التي تنص عليها الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان .

لا تتعارض ممارسة التسامح مع احترام حقوق الإنسان، ولذلك فهي لا تعني تقبل الظلم الاجتماعي، أو تخلي المرء عن معتقداته أو التهاون بشأنها، بل تعني أن المرء حرٌّ في التمسك بمعتقداته، وأنه يقبل أن يتمسك الآخرون بمعتقداتهم . والتسامح يعني الإقرار بأن البشر المختلفين بطبعهم وفي مظهرهم وأوضاعهم ولغاتهم وسلوكهم وقيمهم، لهم الحق في العيش بسلام وفي أن يطابق مظهرهم غيرهم، وهي تعني أيضاً أن آراء الفرد لا ينبغي أن تفرض على الغير^(١) .

دور الدولة

إن التسامح على مستوى الدولة يقتضي ضمان العدل وعدم التحيز في التشريعات وفي إنفاذ القوانين والإجراءات القضائية والإدارية، وهو يقتضي أيضاً إتاحة الفرص الاقتصادية والاجتماعية لكل شخص دون أي تمييز. فكل استبعاد أو تهميش إنما يؤدي إلى الإحباط والعدوانية والتعصب .

بغية إشاعة المزيد من التسامح في المجتمع، ينبغي للدول أن تصادق على الاتفاقيات الدولية القائمة بشأن حقوق الإنسان، وأن تصوغ عند الضرورة

(١) نص المادة الأولى من الإعلان العالمي لمبادئ التسامح الصادر من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، موقع الأمم المتحدة باللغة العربية.

تشريعات جديدة لضمان المساواة في المعاملة وتكافؤ الفرص لكل فئات المجتمع وأفراده.

من الجوهري لتحقيق الوئام على المستوى الدولي أن يلقى التعدد الثقافي الذي يميز الأسرة البشرية قبولاً واحتراماً من جانب الأفراد والجماعات والأمم، فمن دون التسامح لا يمكن أن يكون هناك سلام، ومن دون سلام لا يمكن أن تكون هناك تنمية أو حرية.

قد يتجسد عدم التسامح في تهيمش الفئات المستضعفة، واستبعادها من المشاركة الاجتماعية والسياسية، وممارسة العنف والتمييز ضدها، وكما يؤكد الإعلان بشأن العنصر والتحيز العنصري؛ فإن لجميع الأفراد والجماعات الحق في أن يكونوا مختلفين بعضهم عن بعض^(١).

(١) نص المادة الثانية من الإعلان العالمي لمبادئ التسامح.

الأبعاد الاجتماعية

إن التسامح أمرٌ جوهريٌّ في العالم الحديث أكثر منه في أي وقت مضى، فهذا العصر يتميز بعمولة الاقتصاد، والسرعة المتزايدة في الحركة والتنقل والاتصال، والتكامل والتكافل، وحركات الهجرة وانتقال السكان على نطاق واسع، والتوسع الحضري، وتغير الأنماط الاجتماعية. ولما كان التنوع ماثلاً في كل بقعة من بقاع العالم؛ فإن تصاعد حدة عدم التسامح والنزعات المتطرفة بات خطراً يهدد ضمناً كل منطقة ولا يقتصر هذا الخطر على بلد بعينه، بل يشمل العالم بأسره.

التسامح ضروري بين الأفراد وعلى صعيد الأسرة والمجتمع المحلي. وإن جهود تعزيز التسامح، وتكوين المواقف القائمة على الانفتاح، وإصغاء بعضهم لبعض، والتضامن، ينبغي أن تبذل في المدارس والجامعات وعن طريق التعليم غير النظامي وفي المنزل وفي مواقع العمل. وبإمكان وسائل الإعلام والاتصال أن تتطلع بدور بناء في تيسير الحوار والنقاش بصورة حرة ومفتوحة، وفي نشر قيم التسامح وإبراز مخاطر اللامبالاة تجاه ظهور الجماعات والأيدولوجيات غير المتسامحة.

كما يؤكد إعلان اليونسكو بشأن العنصرية والتحيز العنصري، أنه يجب أن تُتخذ التدابير الكفيلة لضمان التساوي بالكرامة والحقوق للأفراد والجماعات، حيث اقتضى الأمر ذلك. وينبغي في هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص بالفئات المستضعفة التي تعاني من الحرمان الاجتماعي أو الاقتصادي، لضمان شمولها بحماية القانون وانتفاعها بالتدابير الاجتماعية السارية، ولا سيما فيما يتعلق بالمسكن والعمل والرعاية الصحية، وضمان احترام أصالة ثقافتها وقيمها،

ومساعدتها على التقدم والاندماج على الصعيد الاجتماعي والمهني، ولاسيما من خلال التعليم.

ينبغي إجراء الدراسات، وإقامة الشبكات العلمية الملائمة لتنسيق استجابة المجتمع الدولي لهذا التحدي العالمي، بما في ذلك دراسات العلوم الاجتماعية الرامية إلى تحليل الأسباب الجذرية والإجراءات المضادة الفعلية، والبحوث والأنشطة التي تجري مساندة عمليات رسم السياسات وصياغة المعايير التي تتطلع بها الدول الأعضاء^(١).

التعليم

إن التعليم هو أجمع الوسائل لمنع اللاتسامح، وأول خطوة للتعليم في مجال التسامح هي تعليم الناس الحقوق والحريات التي يتشاركون فيها؛ وذلك لكي تحترم هذه الحقوق والحريات، فضلاً عن تعزيز عزمهم على حماية حقوق الآخرين وحررياتهم.

ينبغي أن يعد التعليم في مجال التسامح ضرورةً ملحةً، ولذا يلزم التشجيع على اعتماد أساليب منهجية وعقلانية لتعليم التسامح تتناول أسباب اللاتسامح الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية - أي: الجذور الرئيسة للعنف والاستبعاد - وينبغي أن تسهم السياسات والبرامج التعليمية في تعزيز التفاهم والتضامن والتسامح بين الأفراد، وكذلك بين المجموعات الإثنية والاجتماعية والثقافية والدينية واللغوية، وفيما بين الأمم.

إن التعليم في مجال التسامح يجب أن يستهدف مقاومة تأثير العوامل المؤدية إلى الخوف من الآخرين واستبعادهم، ومساعدة النشء على تنمية

(١) نص المادة الثالثة من الإعلان.

قدراتهم على استقلال الرأي والتفكير النقدي والتفكير الأخلاقي .
 إننا نتعهد بمساعدة وتنفيذ برامج للبحوث في العلوم الاجتماعية والتعليم في مجال التسامح وحقوق الإنسان واللاعنف، ويعني ذلك إيلاءً عنايةً خاصةً لتحسين إعداد المعلمين والمناهج الدراسية، ومضامين الكتب المدرسية والدروس وغيرها من المواد التعليمية، بما فيها التكنولوجيا التعليمية الجديدة، بغية تنشئة مواطنين يقظين مسؤولين ومنفتحين على ثقافات الآخرين، ويقدرّون الحرية حقَّ قدرها، ويحترمون كرامة الإنسان والفروق بين البشر، وقادرين على درء النزاعات أو حلها بوسائل غير عنيفة^(١).

الالتزام بالعمل

إننا نأخذ على عاتقنا العمل على تعزيز التسامح واللاعنف عن طريق برامج ومؤسسات تُعنى بمجالات التربية والعلم والثقافة والاتصال^(٢).

اليوم الدولي للتسامح

سعيًا إلى إشراك الجمهور، والتشديد على أخطار عدم التسامح، والعمل بالتزام ونشاط متجددين لصالح تعزيز نشر التسامح والتعليم في مجال التسامح، نعلن رسمياً يوم السادس عشر من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من كل سنة يوماً دولياً للتسامح^(٣).

تنفيذ إعلان المبادئ بشأن التسامح

إن المؤتمر العام، بالنظر إلى أن المسؤوليات التي يلقيها الميثاق التأسيسي لليونيسكو على عاتق المنظمة فيما يتعلق بمجالات التربية والعلم - بما في ذلك العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والثقافية والاتصال - تقتضي منها

(١) نص المادة الرابعة من الإعلان.

(٢) نص المادة الخامسة من الإعلان.

(٣) نص المادة السادسة من الإعلان.

أن تسترعي انتباهَ الدول والشعوب إلى المشكلات المتعلقة بجميع جوانب الموضوع الجوهري المتمثل في التسامح واللاتسامح، وإذ يضع في حسبانهِ إعلانَ المبادئ بشأن التسامح، الصادر عن اليونسكو في هذا اليوم السادس عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٥م:

يحث الدول الأعضاء على القيام بما يلي :

الاحتفال باليوم السادس عشر من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من كل سنة بوصفه يوماً للتسامح ؛ وذلك عن طريق تنظيم أنشطة وبرامج خاصة لنشر رسالة التسامح بين مواطنيها بالتعاون مع المؤسسات التربوية، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، ووسائل الإعلان في كل منطقة.

إبلاغ المدير العام عن أي معلومات قد تود أن تشاطرها مع غيرها، بما في ذلك المعلومات التي تسفر عنها بحوث أو مناقشات عامة عن قضايا التسامح والتعددية الثقافية، من أجل زيادة فهمنا الظواهر المرتبطة بعدم التسامح والأيديولوجيات التي تدعو إلى التعصب، مثل: العنصرية والفاشية، ومعاداة السامية، ولأنجع الوسائل لتناول هذه القضايا.

يدعو المدير العام إلى القيام بما يلي :

تأمين نشر نص إعلان المبادئ على أوسع نطاق ممكن، والقيام لهذا الغرض بنشره واتخاذ الترتيبات اللازمة لتوزيعه ليس باللغات الرسمية للمؤتمر العام فحسب، وإنما بأكثر عدد ممكن من اللغات الأخرى.

استحداث آلية ملائمة لتنسيق وتقييم الأنشطة التي يطلع بها في منظومة الأمم المتحدة وبالتعاون مع المنظمات الشريكة الأخرى تعزيزاً للتسامح وللتربية من أجل التسامح^(١).

(١) انظر الموقع الإلكتروني: www1.umn.edu/humanrts/arab/tolerance.html

٤ - أسس حرية الدين والمعتقد

وجود البشر أسبق من وجود الأديان، وحرية الدين والمعتقد من الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(١)، أما التعصب فهو العدو اللدود للإنسانية؛ لأنه يمنعها من التعايش السلمي والتمتع بخيرات الطبيعة التي كفلها الله رب العالمين للبشر. وبالنظر إلى غياب التسامح بين أتباع الأديان والمذاهب الدينية في بعض المناطق، وضعفها في مناطق أخرى؛ فقد اضطرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة ١٩٨١م إلى إصدار إعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد، وفيما يلي بيانٌ لنصوص هذا الإعلان: إن الجمعية العامة، إذ تضع في حسابها أن أحد المبادئ الأساسية في ميثاق الأمم المتحدة هو مبدأ الكرامة والمساواة الأصيلين في جميع البشر، وأن جميع الدول الأعضاء قد تعهدت باتخاذ تدابير مشتركة ومستقلة، بالتعاون مع المنظمة، تعزيز وتشجيع الاحترام العالمي والفعال لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، وإذ تضع في حسابها أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، تنادي بمبادئ عدم التمييز والمساواة أمام القانون والحق في حرية التفكير والوجدان والدين والمعتقد، وإذ تضع في حسابها أن إهمال وانتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولاسيما الحق في حرية التفكير أو الوجدان أو الدين أو المعتقد أيًا كان، قد جلبا على البشرية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، حروباً، وآلاماً بالغة، خاصة حينما يُتخذان وسيلةً للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية

(١) تنص المادة (١٨) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢١٧ أ ل ف (د - ٣) بتاريخ ٩ صفر ١٣٦٨هـ الموافق ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨م، «لكل شخص حقٌ في حرية الفكر والوجدان، والدين، ويشمل هذا الحقُ حريتهُ في تغيير دينه أو معتقده، وحرية في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد، وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة وأمام الملائم أو على حدة».

للدول الأخرى، وحينما يؤديان إلى إثارة الكراهية بين الشعوب والأمم، وإذ تضع في حسابها أن الدين أو المعتقد هو، لكل امرئ يؤمن به، أحد العناصر الأساسية في تصوره للحياة، وأن من الواجب احترام حرية الدين أو المعتقد وضمانيها ضمناً تاماً، وإذ تضع في حسابها أن من الجوهرية تعزيز التفاهم والتسامح والاحترام في الشؤون المتصلة بحرية الدين والمعتقد، وكفالة عدم السماح باستخدام الدين أو المعتقد لأغراض تخالف ميثاق الأمم المتحدة وغيره من صكوكها ذات الصلة بالموضوع، وأغراض هذا الإعلان ومبادئه، وإذ تؤمن بأن حرية الدين والمعتقد ينبغي أن تسهم أيضاً في تحقيق أهداف السلم العالمي والعدالة الاجتماعية والصداقة بين الشعوب، وفي القضاء على أيديولوجيات أو ممارسات الاستعمار والتمييز العنصري، وإذ تسجل مع الارتياح أنه قد تم اعتماد عدة اتفاقيات، بدأ نفاذ بعضها، تحت رعاية الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، للقضاء على كثير من أشكال التمييز، وإذ تقلقها مظاهر التعصب ووجود تمييز في أمور الدين أو المعتقد، وهي: أمور لا تزال ظاهرة للعيان في بعض مناطق العالم، ولما كانت مصممةً على اتخاذ جميع التدابير الضرورية للقضاء سريعاً على مثل هذا التعصب بكل أشكاله ومظاهره، ولمنع التمييز على أساس الدين أو المعتقد ومكافحته، تصدر هذا الإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد^(١):

المادة (١) : (كفالة حرية التفكير والوجدان والدين)

- لكل إنسان الحق في حرية التفكير والوجدان والدين . ويشمل هذا الحق حرية الإيمان بدين أو بأي معتقد يختاره، وحرية إظهار دينه أو معتقده

(١) هذا الإعلان وغيره من الإعلانات والمواثيق الدولية المدرجة في هذا الكتاب صدرت موادها مجردة من العناوين، وقد قمت بعنونتها جميعاً تسهيلاً لاستيعاب محتوياتها (الباحث).

عن طريق العبادة وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، سواء بمفرده أو مع جماعة، جهراً أو سراً.

- لا يجوز تعريض أحد لقسر يحد من حريته في أن يكون له دين أو معتقد من اختياره.
- لا يجوز إخضاع حرية المرء في إظهار دينه أو معتقداته إلا لما قد يفرضه القانون من حدود تكون ضروريةً لحماية الأمن العام، أو النظام العام، أو الصحة العامة، أو الأخلاق العامة، أو حقوق الآخرين وحررياتهم الأساسية.

المادة (٢) : (حظر التمييز الديني)

- لا يجوز تعريض أحد للتمييز من قبل أي دولة أو مؤسسة أو مجموعة أشخاص أو شخص على أساس الدين أو غيره من المعتقدات.
- في مصطلح هذا الإعلان، تعنى عبارة «التعصب والتمييز القائم على أساس الدين أو المعتقد» أي: تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس الدين أو المعتقد، ويكون غرضه أو أثره تعطيل أو انتقاص الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها على أساس من المساواة.

المادة (٣) : (التمييز الديني انتهاك لكرامة الإنسان وللمواثيق الدولية)

- يشكل التمييز بين البشر على أساس الدين أو المعتقد إهانةً للكرامة الإنسانية وإنكاراً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويجب أن يشجب بوصفه انتهاكاً لحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي نادى بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والواردة بالتفصيل في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق

الإنسان، وبوصفه عقبةً في وجه قيام علاقات ودية وسلمية بين الأمم.

المادة (٤) : (الدولة مسؤولة عن مكافحة التمييز الديني)

- تتخذ جميعُ الدول تدابيرَ فعَّالةً لمنع واستئصال أي تمييز، على أساس الدين أو المعتقد، في الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع مجالات الحياة المدنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وفي التمتع بهذه الحقوق والحريات.
- تبذل جميعُ الدول كلَّ ما في وسعها لسنِّ التشريعات أو إلغائها حين يكون ذلك ضرورياً للحؤول دون أيِّ تمييز من هذا النوع، ولاتخاذ جميع التدابير الملائمة لمكافحة التعصب القائم على أساس الدين أو المعتقدات الأخرى في هذا الشأن.

المادة (٥) : (الآباء والأمهات مسؤولون عن ضمان حرية الطفل في

الدين وتربيته وفق مبادئ التسامح)

- يتمتع أبوا الطفل أو الأوصياء الشرعيون عليه، حسبما تكون الحالة، بحق تنظيم الحياة داخل الأسرة وفقاً لدينهم أو معتقدتهم، آخذين في الحسبان التربية الأخلاقية التي يعتقدون أن الطفل يجب أن يُربى عليها.
- يتمتع كلُّ طفل بالحق في تعلم أمور الدين أو المعتقد وفقاً لرغبات والديه أو الأوصياء الشرعيين عليه، حسبما تكون الحالة، ولا يجبر على تلقي تعليم في الدين أو المعتقد يخالف رغبات والديه أو الأوصياء الشرعيين عليه، على أن يكون لمصلحة الطفل الاعتبار الأول.
- يجب أن يُحمى الطفل من أيِّ شكل من أشكال التمييز على أساس الدين أو المعتقد، ويجب أن ينشأ على روح التفاهم والتسامح، والصدقة

بين الشعوب، والسلم والأخوة العالمية، واحترام حرية الآخرين في الدين أو المعتقد، وعلى الوعي الكامل بوجوب تكريس طاقته ومواهبه لخدمة أخيه الإنسان.

- حين لا يكون الطفل تحت رعاية والديه أو الأوصياء الشرعيين عليه، تؤخذ في الحسبان الواجب رغباتهم المعلنة، أو أي دليل آخر على رغباتهم، في ما يتصل بالدين أو المعتقد، على أن يكون لمصلحة الطفل الاعتبار الأول.

- يجب ألا تكون ممارسات الدين أو المعتقدات التي ينشأ عليها الطفل ضارةً بصحته الجسدية أو العقلية، أو بنموه الكامل، مع مراعاة الفقرة (٣) من المادة (١) من هذا الإعلان.

المادة (٦) : (ضمان ممارسة الحرية والتجمع والثقافة والإعلام الديني)
وفقاً للمادة (١) من هذا الإعلان، ورهنًا بأحكام الفقرة (٣) من المادة المذكورة، يشمل الحق في حرية الفكر أو الوجدان أو الدين أو المعتقد، فيما يشمل الحريات التالية:

- حرية ممارسة العبادة أو عقد الاجتماعات المتصلة بدين أو معتقد ما، وإقامة أماكن لهذه الأغراض وصيانتها.
- حرية إقامة المؤسسات الخيرية أو الإنسانية المناسبة وصيانتها.
- حرية صنع واقتناء واستعمال القدر الكافي من المواد والأشياء الضرورية المتصلة بطقوس أو عادات دين أو معتقد ما.
- حرية كتابة منشورات حول هذه المجالات وإصدارها وتوزيعها.
- حرية تعليم الدين أو المعتقد في أماكن مناسبة لهذه الأغراض.

- حرية التماس وتلقى إسهامات طوعية، مالية وغير مالية، من الأفراد والمؤسسات .
- حرية تكوين أو تعيين أو انتخاب أو تخليف الزعماء المناسبين الذين تقضي الحاجة بهم إلى تلبية متطلبات ومعايير أي دين أو معتقد .
- حرية مراعاة أيام الراحة والاحتفال بالأعياد وإقامة الشعائر وفقاً لتعاليم دين الشخص أو معتقده .
- حرية إقامة وإدامة الاتصالات بالأفراد والجماعات بشأن أمور الدين أو المعتقد على المستويين القومي والدولي .

المادة (٧) : الدولة مسؤولة عن تقنين الحقوق الدينية)

تكفل الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان، في تشريع كل بلد، على نحو يجعل في مقدور كل فرد أن يتمتع بهذه الحقوق والحريات تمتعاً عملياً .

المادة (٨) : (حظر تفسير هذا الإعلان بخلاف أحكام المواثيق الدولية)

ليس في أي من أحكام هذا الإعلان ما يجوز تأويله على أنه يقيد أو ينتقص من أي حق محدد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان^(١) .

(١) الأمم المتحدة: حقوق الإنسان، مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، نيويورك، ١٩٩٣، ص ١٦٨ .

وانظر: الموقع الإلكتروني: www1.umn.edu/humanrts/arab/b01v.html.

٥- مبادئ حماية الأقليات

في كل دولة من دول العالم توجد أقلياتٌ دينيةٌ أو قوميةٌ أو لغويةٌ أو غيرها، وفي بعض النظم السياسية تعاني هذه الأقليات من حيفٍ وغبنٍ؛ الأمر الذي دفع الأمم المتحدة إلى الانتباه إلى هذه الظاهرة السلبية، فأصدرت إعلاناً في سنة ١٩٩٢م بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية^(١)، وفيما يلي ديباجةُ هذا الإعلان:

إن الجمعية العامة، إذ تؤكد من جديد أن أحد الأهداف الأساسية للأمم المتحدة، كما أعلنها الميثاق، هو تعزيزُ حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتشجيع على احترامها بالنسبة إلى الجميع، دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، وإذ تعيد تأكيد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الإنسان وقيمه، وبالحقوق المتساوية للرجال والنساء وللأمم كبيرها وصغيرها، وإذ ترغب في تعزيز أعمال المبادئ الواردة في الميثاق، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والإعلان المتعلق بالقضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد، واتفاقية حقوق الطفل، وكذلك الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة التي اعتمدت على الصعيد العالمي أو الإقليمي وتلك المعقودة بين الآحاد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وإذ تستلهم أحكام المادة (٢٧) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية

(١) صدر هذا الإعلان بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، رقم (٤٧/١٣٥) في ١٨/١٢/١٩٩٢م..

والسياسية، المتعلقة بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات إثنية أو دينية أو لغوية، وإذ ترى أن تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية يساهمان في الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول التي يعيشون فيها، وإذ تشدد على أن التعزيز والأعمال المستمرين لحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، كجزء لا يتجزأ من تنمية المجتمع بأسره وداخل إطار حر يستند إلى حكم القانون، من شأنهما أن يسهما في تدعيم الصداقة والتعاون فيما بين الشعوب والدول، وإذ ترى أن للأمم المتحدة دوراً مهماً تؤديه في حماية الأقليات، وإذ تضع في حسابها العمل الذي تم إنجازه حتى الآن داخل منظومة الأمم المتحدة، خاصة من جانب لجنة حقوق الإنسان، واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، والهيئات المنشأة بموجب العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة المتعلقة بحقوق الإنسان، في تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، وإذ تضع في حسابها العمل المهم الذي تؤديه المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في حماية الأقليات وفي تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، وإذ تدرك ضرورة ضمان مزيد من الفعالية أيضاً في تنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، المتعلقة بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية: تصدر هذا الإعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية أو لغوية.

المادة (١) : (التزام الدولة بحماية الأقليات)

- على الدول أن تقوم، كل في إقليمها، بحماية وجود الأقليات وهويتها القومية أو الإثنية، وهويتها الثقافية والدينية واللغوية، وبتهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز هذه الهوية.
- تعتمد الدولُ التدابير التشريعية والتدابير الأخرى الملائمة لتحقيق تلك الغايات.

المادة (٢) : (حق أتباع الأقليات في التمتع بحقوقهم كاملة) :

- يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية (المشار إليهم فيما يلي بالأشخاص المنتمين إلى أقليات) الحقُّ في التمتع بثقافتهم الخاصة، وإعلان وممارسة دينهم الخاص، واستخدام لغتهم الخاصة، سرّاً وعلانيةً، وذلك بحرية ودون تدخل أو أي شكل من أشكال التمييز.
- يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحقُّ في المشاركة في الحياة الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والعامة مشاركة فعلية.
- يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحقُّ في المشاركة الفعّالة على الصعيد الوطني، وكذلك على الصعيد الإقليمي حيثما كان ذلك ملائماً، في القرارات الخاصة بالأقلية التي ينتمون إليها أو بالمناطق التي يعيشون فيها، على أن تكون هذه المشاركة بصورة لا تتعارض مع التشريع الوطني.
- يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحقُّ في إنشاء الرابطة الخاصة بهم والحفاظ على استمرارها.

- للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في أن يقيموا ويحافظوا على استمرار اتصالات حرة وسلمية مع سائر أفراد جماعتهم ومع الأشخاص المنتمين إلى أقليات أخرى، وكذلك اتصالات عبر الحدود مع مواطني الدول الأخرى الذين تربطهم بهم صلات قومية أو إثنية وصلات دينية أو لغوية، دون أي تمييز.

المادة (٣) : (حق ممارسة الحقوق فردياً وجماعياً) :

- يجوز للأشخاص المنتمين إلى أقليات ممارسة حقوقهم، بما فيها تلك المبينة في هذا الإعلان، بصفة فردية، وكذلك بالاشتراك مع سائر أفراد جماعتهم، ودون أي تمييز.
- لا يجوز أن ينتج من ممارسة الحقوق المبينة في هذا الإعلان أو عدم ممارستها إلحاق أيٍّ أضرار بالأشخاص المنتمين إلى أقليات.

المادة (٤) : (التزام الدولة بتوفير تدابير لممارسة الأقليات حقوقها)

- على الدول أن تتخذ، حيثما دعت الحال، تدابير تضمن أن يتسنى للأشخاص المنتمين إلى أقليات ممارسة جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم ممارسة تامة وفعالة، دون أي تمييز وفي مساواة تامة أمام القانون.
- على الدول اتخاذ تدابير لتهيئة الظروف المواتية لتمكين الأشخاص المنتمين إلى أقليات من التعبير عن خصائصهم و تطوير ثقافتهم ولغتهم ودينهم وتقاليدهم وعاداتهم، إلا في الحالات التي تكون فيها ممارسات معينة منتهكة القانون الوطني ومخالفة المعايير الدولية.
- ينبغي للدول أن تتخذ تدابير ملائمة كي تضمن، حيثما أمكن ذلك،

حصول الأشخاص المنتمين إلى أقليات على فرص كافية لتعلم لغتهم الأم أو لتلقي دروس بلغتهم الأم .

- ينبغي للدول أن تتخذ، حيثما كان ذلك ملائماً، تدابير في حقل التعليم من أجل تشجيع المعرفة بتاريخ الأقليات الموجودة داخل أراضيها وبتقاليدها ولغتها وثقافتها. وينبغي أن تتاح للأشخاص المنتمين إلى أقليات فرص ملائمة للتعرف إلى المجتمع في مجموعته .
- ينبغي للدول أن تنظر في اتخاذ التدابير الملائمة التي تكفل للأشخاص المنتمين إلى أقليات أن يشاركوا مشاركةً كاملةً في التقدم الاقتصادي والتنمية في بلدهم .

المادة (٥) : (وضع السياسات والبرامج الوطنية دون الإخلال بحقوق الأقليات) :

- تخطط السياسات والبرامج الوطنية وتنفذ مع إيلاء الاهتمام الواجب للمصالح المشروعة للأشخاص المنتمين إلى أقليات .
- ينبغي تخطيط وتنفيذ برامج التعاون والمساعدة فيما بين الدول، وتنفذ مع إيلاء الاهتمام الواجب للمصالح المشروعة للأشخاص المنتمين إلى أقليات .

المادة (٦) : (تبادل الدول المعلومات والخبرات لتعزيز التفاهم في مجال الأقليات) :

- ينبغي للدول أن تتعاون في المسائل المتعلقة بالأشخاص المنتمين إلى أقليات . وذلك، في جملة أمور، بتبادل المعلومات والخبرات، من أجل تعزيز التفاهم والثقة المتبادلين .

المادة (٧) : (التزام الدول باحترام حقوق الأقليات) :

- ينبغي للدول أن تتعاون من أجل تعزيز احترام الحقوق المبينة في هذا الإعلان.

المادة (٨) : (الالتزامات الدولية للدولة لا تؤثر في حقوق الأقليات) :

- ليس في هذا الإعلان ما يحول دون وفاء الدول بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بالأشخاص المنتمين إلى أقليات. وعلى الدول بصفة خاصة أن تفي بحسن نية بالالتزامات والتعهدات التي أخذتها على عاتقها بموجب المعاهدات والاتفاقات الدولية التي هي أطراف فيها.
- لا تخلُّ ممارسة الحقوق المبينة في هذا الإعلان بتمتع جميع الأشخاص بحقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً.
- إن التدابير التي تتخذها الدول لضمان التمتع الفعلي بالحقوق المبينة في هذا الإعلان لا يجوز عدُّها، من حيث الافتراض المبدئي، مخالفةً لمبدأ المساواة الوارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- لا يجوز بأي حال تفسير أيِّ جزء من هذا الإعلان على أنه يسمح بأي نشاط يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، بما في ذلك المساواة في السيادة بين الدول، وسلامتها الإقليمية، واستقلالها السياسي.

المادة (٩) : (إسهام الأمم المتحدة في ضمان حقوق الأقليات) :

- تسهم الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، كلٌّ في مجال اختصاصه، في الأعمال الكاملة للحقوق والمبادئ المبينة في هذا الإعلان^(١).

(١) انظر الموقع الإلكتروني: www1.umn.edu/humanrts/arab/b020.html.

٦- معوقات في طريق التسامح

إن طريق التسامح ليس مفروشا بالورود، وإنما هو طريق وعرٌّ في ظل أنظمة مستبدة وسلوكيات متحجرة وقيم ظلامية، فهناك نظمٌ سياسية طاردة للتسامح، كما أن هناك قيماً اجتماعية لا تعترف بالتسامح، وعلى المستوى الفردي فثمة أفرادٌ لا يعرفون التسامح ولا يعترفون به، وفيما يلي بيان ذلك:

أولاً: نظم سياسية طاردة للتسامح

إن أبرز النظم السياسية التي لا تؤمن بمبادئ التسامح هي الفاشية، والنازية، والديكتاتورية، وفيما يلي بيان ذلك.

الفاشية

اعتنق الفاشية موسوليني دكتاتور إيطاليا سنة ١٩٢٢م وقلده في ذلك هتلر دكتاتور ألمانيا سنة ١٩٣٣م، ثم سار على هذا المذهب فرانكو دكتاتور إسبانيا في سنة ١٩٣٩م، وعلى الرغم من اختفاء الفاشية في الحرب العالمية الثانية إلا أن هناك فئة من الناس مازالت متعلقة بهذا المذهب.

ويُعرف موسوليني الفاشية بأنها: «السلطات كلها مركزة في يد الدولة، وكلُّ شيءٍ يجب أن يكون في صالحها، ولا شيءٍ يناهضها، أو يكون ضدها»، وهذا يعني أن الدولة تقبض بيدها على جماع القوى في الأمة، وعلى الفرد الخضوع والاستسلام، بل عليه واجبات كثيرة نحو الدولة دون أن يكون له حقوقٌ مماثلة. وفي ظل النظام الفاشي يصبح مُحَرَّمًا على الأفراد والجماعة حريات القول، والاجتماع، والصحافة، والانتخاب، وتكوين النقابات العمالية. والفاشية تهزأ بالسلام العام، وتندد بمبدأ الأخوة بين الإنسان وأخيه الإنسان، وتسخر بحرمة الإنسان والحكومات البرلمانية، ويصبح التعصب في

ظل النظام الفاشي فضيلةً. والفاشية تقتل المعارضة؛ لأن نظامها يقضي بأن يطيع الجميع حاكمهم الذي يتشبه بكرسيه. وعلى المواطن أن يختار بين الطاعة والولاء، وبين الموت أو معسكرات الاعتقال^(١).

النازية

هي الفاشية، تقمصها هتلر في ألمانيا العنصرية، وأسمائها النازية، أي: الاشتراكية الوطنية. وقد نادى بها لكي يجد له أنصاراً وأعواناً من أفراد الشعب الذين كانوا يتوقون إلى تحقيق مبدأ واحد يجمع بين الوطنية والاشتراكية. وقد اندحر هتلر وزميله موسوليني في الحرب العالمية الثانية في سنة ١٩٤٥م، وأثبت القرن العشرون أن العصر الحديث ليس عصرَ فاشيةٍ ولا نازيةٍ^(٢).

وعلى الرغم من اندحار النظامين الفاشي والنازي إلا أن الأزمات الاقتصادية ووجود النظام الحر في الغرب شجع بعض الشراذم على تكوين تنظيم فاشي في فرنسا، وتنظيم نازي سري في ألمانيا لمعاداة الجاليات الأجنبية وخاصة المسلمين، وعدم التسامح في وجودهم.

ويمكن الحديث عن الفاشية والنازية بوصفهما نموذجين من نماذج الأيديولوجية العنصرية المعاصرة، بالنظر إلى تماثل هذه الأيديولوجيات من حيث عدم المبدئية والغموض إزاء القضايا الحساسة (الدين مثلاً) والتستر خلف واجهات متباينة لتسهيل محاوره أي أيديولوجية أخرى أو نظام حكم أو فئة اجتماعية بالحجج التي تتحيز لها وتتأثر بها، ولا تقتصر الإشارة هنا إلى نمط الفاشية والنازية اللتين هزمتا فكرياً وأسلوباً للحكم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وإنما ينطبق التنفيذ التالي كذلك على أي منظومة فكرية أخرى تنطلق

(١) مارتين دودج: قاموس المذاهب السياسية، ترجمة أحمد المصري، بيروت، مكتبة المعارف، (د.ت)، ص ٤٥ وما بعدها.

(٢) مارتين دودج: مرجع سبق ذكره، ص ٧٥ وما بعدها.

من ذلك، مثلاً: الأحزاب الفاشية والنازية الجديدة في أوروبا الغربية التي تتملق مشاعر شعوبها بدعوى سُموها القومي وتفوقها العرقي على بقية الشعوب الأخرى، أو تستدر العطف على مفاهيمها المتخلفة ونشاطاتها غير المشروعة عن طريق استغلال خوف الشعوب الأوربية من تزايد هجرة الأجانب، وتفسر هذه التطورات الأخيرة المقاومة الفاترة من جانب قوات الأمن في تلك الدول إزاء التظاهرات العنيفة، وعمليات الاغتيال المنظم ضد اللاجئين والعمال الأجانب التي تقوم بها الأحزاب الفاشية والنازية الجديدة^(١).

الدكتاتورية

الدكتاتورية تشير إلى نظم الحكم التي تسمح لفرد أو حزب أن يكون له من القوة والسلطة ما يجعله يسيطر سيطرةً تامةً على الدولة، فيقرر منفرداً كلَّ التحركات والقرارات السياسية، وأن يفرض الطاعة على كلِّ المواطنين ليقبلوا صاغرين كلَّ ما يصدر منه من تحركات وأفعال. ويرادف بعض علماء السياسة المعاصرين بين لفظِ الدكتاتورية وألفاظ مثل: طغيان، استبداد، أو توتوقراطية، قيصرية، تسلطية، شمولية. ومن أهم السمات المميزة للنظم الدكتاتورية: التحكمية في ممارسة السلطة، وقصرها على أشخاص معينين أو فئة محددة، وغياب أي توزيع للسلطة، وإلغاء كلِّ المؤسسات أو الجمعيات السياسية والاجتماعية التي قد تلعب دوراً مؤثراً فتشكل منافساً لمن هم في السلطة. إلغاء أو إهمال القاعدة التشريعية للسلطة السياسية، فعادة ما يلقي الدستور ليحل محله بناءً قانوني جديد يُخدم الطبقة الحاكمة.

(١) توفيق يوسف الواعي: المصطلحات السياسية، المنصورة - مصر، دار شروق للنشر والتوزيع، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، ص ١٣.

إلغاء الحريات المدنية، أو تقييدها بدرجة كبيرة.

سيطرة السلوك الانفعالي والاندفاعي على عملية صنع القرار.

استخدام وسائل استبدادية لتحقيق التحكم السياسي والاجتماعي تبدأ من الدعاية وفرض واجب الطاعة، إلى التخويف والاستخدام الفعلي لوسائل الإرهاب والقمع^(١).

والاستبداد مذهب يُخضع المواطن إلى النظام القاسي الذي تفرضه الحكومة بالقوة القاهرة ضد حرية الفرد؛ فيكون السلطان غاشماً والسلطة فردية، ومصدر النظام الاستبدادي إنما يكون عادةً فرداً واحداً وصل إلى مركزه بالعنف ووسائل القوة الظالمة دون أن يجد من يستطيع إيقافه عند حدّه، أو كبح جماحه، أو إلزامه حدود القانون العام^(٢).

والحكومات الدكتاتورية التي قامت في عصرنا الحديث، ولو أنها تختلف بعض الشيء عن النظم الاستبدادية البائدة إلا أنها لا تكتفي بالرقابة التي تفرضها على السياسة وعلى المشتغلين بها، بل إنها تضطّهرهم دائماً إلى الخضوع لإرادتها، وتجبرهم على أتباع تعليماتها، وتنفيذ أوامرها.

والحقيقة أن النظام الدكتاتوري هو نظام إرهابي يتمثل في حكومة يشرف عليها فردٌ واحدٌ، يمتلك بين يديه سلطات لا تقبل نقاشاً، ولا يتسع نظامها لقيام أحزاب سياسية أو جماعات أخرى غير الحزب الذي تناصره الحكومة ويناصرها، فلا نقد هناك، ولا أحزاب معارضة كما هو مألوف في الدول الحرة ذات النظم النيابية القائمة على الانتخاب الحر المباشر^(٣).

(١) توفيق يوسف الواعي: مرجع سبق ذكره، ص ١١٩ وما بعدها.

(٢) مارتين دودج: مرجع سبق ذكره، ص ٥١.

(٣) مارتين دودج: مرجع سبق ذكره، ص ٩٠.

وحكم الفرد هو النظام الأوتوقراطي وهو شكل من الحكم تحكيمي وتعسفي وتنعدم فيه رقابةُ المحكومين على الحاكم، فهم مسؤولون أمامه، وهو غير مسؤول أمام أحد؛ لأنه هو الواحدُ الذي لا يُسأل عما يفعل. وهنا غيابُ تامُّ لمعنى المسؤولية التي تفترض طرفين: سائلاً ومسؤولاً. وفي هذا النظام يغيب معنى الحرية السياسية، فالحاكم الفرد يعد أنه يستمد سلطانه من شخصه، وهو في الواقع يستلحق الجماعة بنفسه، مدعياً أنه حاملٌ قضيتها وقائدٌ مسيرتها، ومنفذٌ رسالتها، وأن له الحقَّ الكلي (لأنه في نظر نفسه هو الكل، أمةٌ في شخص) في ممارسة السلطان بلا قيود قانونية أو عرفية^(١).

كيف تجلّى الحكم الفردي في المجتمعات المعاصرة؟ تجلّى في ظاهرتين متلازمتين؛ ظاهرة إلغاء الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، وظاهرة حصر السلطات كلها في شخص الحاكم الفرد. أما الظروف المؤاتية للحكم الفردي، فكثيرة، أبرزها: التخلخل الاجتماعي، تلاشي الرموز الاجتماعية المشتركة، اندثار التكاليف السياسية، وصعلة الجماهير وتدجينها وسكونيتها، خاصة في حالات الأزمات الاجتماعية، الاقتصادية، والاضطرابات الحروب^(٢).

ثانياً: قيم اجتماعية طاردة للتسامح

إن أبرز القيم الاجتماعية التي تتعارض مع التسامح، هي التطرف، والتعصب، والعنصرية، وفيما يلي بيانٌ ذلك.

التطرف

التطرف في اللسان العربي مشتق من الطرف، أي: الناحية، أو منتهى

(١) خليل أحمد خليل: العرب والقيادة، بيروت، دار الهداة ١٩٨٦م، ص ١٣.

(٢) خليل أحمد خليل: معجم مفاهيم علم الاجتماع، بيروت، معهد الإنماء العربي ١٩٨٦م، ص ٢٣.

كلّ شيء، وتطرف: أتى الطرف، وجاوز حدّ الاعتدال ولم يتوسط، وكلمة التطرف تستدعي للخاطر كلمة الغلو التي تعني تجاوز الحدّ، ومن غلا زاد وارتفع وجاوز الحد، ويقال الغلو في الأمر والدين، يقول تعالى: (يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ) (١).

وقد شاع استخدام كلمة التطرف في المنطقة العربية، وتردد معها استخدام كلمة الأصولية، وهي مصطلح أُطلق على حركة احتجاج مسيحية ظهرت في القرن العشرين، تؤكد ضرورة التفسير الحر للكتاب المقدس بوصفه أساساً للحياة الدينية الصحيحة. وهو يطلق أيضاً على أي حركة أو اتجاه يشدد بثبات على التمسك الحر بمجموعة قيم ومبادئ أساسية.

ولم يقدر لهذا المصطلح أن يشيع في منطقتنا العربية لاختلاف دلالة الأصولية في اللسان العربي التي تُوحي بالتمسك بالأصول، وهو أمر محمود، أو تشير إلى علم أصول الفقه (أحد أهم علوم الشريعة الإسلامية) فكان أن استخدم مصطلح التطرف في الكتابات العربية للدلالة على التشدد، وتجاوز الحد في الدين. والتطرف مصطلحاً يُضاد مصطلح الوسطية الذي هو من الوسط الواقع بين طرفين، كما يقول الأصبهاني، وهو يحمل في طياته معنى العدل، وفي القرآن الكريم: (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا) (٢) أي: أمة عدل، فإن مصطلح الوسطية يدل على العدل والسماحة (٣).

ولاشك أن التطرف إذا كان سلوكاً شخصياً أو جماعياً فهو لا يعترف بالتسامح؛ لأن ضيق أفق المتطرف أو المتطرفين يجعلهم لا يدركون فضيلة التسامح؛ لأنها غريبة عن معتقداتهم الجامدة، فالتطرف توقف عن الحركة

(١) سورة النساء، الآية ١٧١، سورة المائدة، الآية ٧٧.

(٢) سورة البقرة، الآية ١٤٣.

(٣) عدنان أبو صلح: معجم علم الاجتماع، عمان، دار أسامة، دار المشرق الثقافي، ٢٠٠٦م، ص ١٣٢ وما بعدها.

الفكرية المنفتحة، في حين التسامح وليدُ هذه الحركة وابنُها البار.

التعصب والتعصب الديني

يأخذ التعصب أشكالاً عدة، فهناك التعصب العرقي، والتعصب الثقافي، والتعصب الديني، والتعصب الطائفي، ومع ذلك كله فإن التعصب في مختلف صورهِ وتجلياته يؤكد جوهراً واحداً قوامُهُ الانقيادُ العاطفي لأفكارٍ وتصورات تتعارض مع الحقيقة الموضوعية، وهناك تعريفاتٌ له، أبرزها:

إن التعصب من العصبية، والعصبية أن يدعو الرجل إلى نصره عصبته، والتألب معهم على من يناوئهم، ظالمين كانوا أم مظلومين^(١).

التعصب شعور الفرد بكرهية مبنية على تعميم خاطئ وجامد قد يوجه نحو جماعة معينة ككل، أو نحو أفراد معينين؛ لأنهم أعضاء في تلك الجماعة^(٢).
التعصب اتجاه سلبي نحو أفراد ينتمون إلى جماعة معينة، سواء قامت هذه الجماعة على أساس ديني أو سياسي، أو أنها تنتمي إلى طبقة اجتماعية معينة، أو لكونها تتسم بخصائص معينة^(٣).

التعصب قد يأخذ صورة عقيدة دينية أو سياسية متطرفة تتميز بدرجة عالية من الانغلاق والتصلب، حيث تحتل إرادة التغلب، وإرادة الإقناع^(٤).

التعصب غلو في التعلق بشخص أو فكرة أو مبدأ أو عقيدة بحيث لا يدع مجالاً للتسامح، وقد يؤدي إلى العنف والاستماتة^(٥).

التعصب تحمس أعمى لعقيدة أو رأي أو مشاعر جارفة نحو شيء ما^(٦).

(١) ابن منظور: لسان العرب، بيروت، المكتبة العلمية، ١٩٨٠م، ص ٢٩٦.

(٢) هذا تعريف العالم البورت، نقلاً عن علي أسعد وطفة، سعد رقبان شريح: تحديات التعصب وخلفياته الثقافي في المجتمع الكويتي، مجلة العلوم الإنسانية والإدارية، ١٤، يونيو ٢٠١٢م - رجب ١٤٣٣هـ جامعة المجمعة السعودية، ص ٢٣.

(٣) هذا تعريف العالم إستيفن، نقلاً عن وطفة والشريح، مرجع سبق ذكره في الموضوع ذاته.

(٤) منير البعلبكي: المورد، قاموس إنجليزي عربي، ط ٢٨، بيروت دار العلم للملايين ١٩٩٤م، ص ١١٤.

(٥) أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٧٨م، ص ١٥٤.

(٦) قاموس لاروس الفرنسي، إسطوانة إلكترونية (C. D Rom).

التعصب حالة من تنظيم وتفسير معلومات حول جماعة أو طائفة معينة، يتم اتخاذ حالة من التعصب اتجاهها^(١).

التعصب حالة خاصة من التصلب الفكري أو الجمود العقائدي، حيث يجسد اتجاهات الفرد أو الجماعة نحو جماعات أو طوائف أخرى. ويكشف المتعصب عن خضوع كبير لسلطة الجماعة التي ينتمي إليها، مع نبذ الجماعات الأخرى، ويرتبط ذلك برؤية العالم في إطار جامد من الأبيض إلى الأسود، مع ميل إلى استخدام العنف في التعامل مع الآخرين^(٢).

والأساس في التعصب هو الحكم المسبق دون التحقيق في أسباب هذا الحكم تجاه جماعة أخرى ككل، أو اتجاه كل فرد من أفرادها منفصلين^(٣).

والتعصب غلو في التعلق بشخص أو فكرة أو مبدأ أو عقيدة، بحيث لا يدع مجالاً للتسامح، وهو ضرب من الحماسة الشديدة التي قد تؤدي إلى العنف والاستماتة، وهو بهذا حال غير سوية على مستوى الفرد والجماعة، ويصاحبها ضيق أفق وبعده عن التعقل. والتعصب نوعان: ديني، وأيديولوجي^(٤).

وهناك من يحلل التعصب تحليلاً نفسياً (سيكولوجياً) قائلاً: قد يبتلى الفرد أو المجموعة الاجتماعية بالمرض النفسي، الذي يسمى بالتعصب، حيث إنه انحراف في العاطفة من دون المنطق، ولذا يصر على ما في جانبه، وإن لم يكن لهذا دليل، ويرفض ما في جانب طرفه، وإن كان له دليل. كما قد يبتلى الحزب والجماعة بمثل ذلك. وإذا اشتد التعصب حتى صار للفرد أو للمجموعة حساسية شديدة تجاه ما يذهب إليه، سُمي ذلك بالعقدة كأن النفس انعقدت

(١) عزت سيد إسماعيل: سيكولوجيا التطرف والإرهاب، حوليات كلية الآداب، بجامعة الكويت، ١٩٩٦م، ص ٣٠.

(٢) العالمان تابلور، وريان، نقلاً عن وطفة والشريع، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤.

(٣) سعد الدين إبراهيم: التعصب والتحدي الجديد للتربية في الوطن العربي، بحث في سجل الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكتاب السنوي

السادس، ١٩٨٩م، ص ٢٥.

(٤) مجمع اللغة العربية: المعجم الفلسفي، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، ص ٤٩.

على ذلك الجانب من دون ملاحظة التوسط والحق^(١).

ويعبر بالتعصب بكلمة اللا تسامح التي تتضمن التوق الوحشي الذي يدفع إلى ملاحقة من هم على خطأ أو في الضلال، وهنا يفترض التفريق بين اللاتسامح الديني واللاتسامح المدني؛ فاللاتسامح الديني يقوم على رؤية الخطأ في كل دين غير الذي نعتنق، والجهر بذلك من عل دون التوقف أمام الإرهاب واحترام الإنسان ولدرجة التضحية بالذات. أما اللا تسامح المدني، فيقوم على المقاطعة والملاحقة لكل الوسائل العنيفة لمن لهم رؤية وتفكير عن الله وعبادته يختلف عما لدينا. والتفرقة بين كلا النوعين من اللاتسامح إنما هو شكل من أشكال اللاتسامح النظري واللاتسامح التطبيقي العملي، فثمة هوة بين النظرية والتطبيق في كثير من الأحيان، لذلك يمكن القول: إن اللاتسامح المدني مرتبط في ذهن من يأخذ به باللاتسامح الديني، وهو أمر مستوحى من الظروف التي امتزج فيها الدين بالدولة، فالمسيحية كانت في السلطة وامتزجت بالدولة، وأصبحت الأخيرة توتاليتارية (دكتاتورية)، واضطهدت كل من شذ عن العقيدة الرسمية أي: أصبحت الدولة غير متسامحة أو لا متسامحة^(٢).

وقال الفيلسوف الفرنسي فولتير (١٦٩٤م-١٧٧٨م): «إن التعصب هوس ديني فظيع، مرض معد يصيب العقل كالجذري، وهؤلاء المتعصبون قضاة ذوو أعصاب باردة، يحكمون بالإعدام على الأبرياء الذين لم يفكروا بطريقتهم نفسها. ولا يوجد علاج لهذا المرض المعدي إلا بالروح الفلسفية التي بانتشارها شيئاً فشيئاً تنهذب أخلاق البشر، وتتحاشى التطرف، وليس القوانين ولا الدين بكافيين لمكافحة هذا الطاعون. إن الروح الفلسفية تضيء على النفس

(١) عدنان أبو مصلح: مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٦ وما بعدها.

(٢) عاطف علي: أضواء على التسامح والتعصب، بيروت، دار الفكر اللبناني، ٢٠٠٣م، ص ١١ وما بعدها.

السكينة، أما التعصب فعلى العكس من ذلك؛ فهو ضد السكينة. والتسامح هو قوام الإنسانية؛ لأننا كلنا خطأون، وهذا أول قانون للطبيعة... فالشقاق هو أكبر شرٍ يصيب الجنس البشري والتسامح دوائه»^(١).

ويرى بعضهم أن التعصب مغالاةٌ في توكيد الانتماء إلى جماعة معينة، والارتباط الشعوري واللاشعوري بها، إنه في حقيقته العميقة تحويلُ الانتماء إلى جماعة معينة، والاعتزاز بها إلى استعلاء وانغلاق مصحوبين بكرهية الآخرين واحتقارهم^(٢). والعصبية في الجماعة قوة وشوكة ونظام قيم، ومسرّب لحركة الإرادة وفق نظام قيمها، ومظهر لهذه الحركة، وهي إضافة ولاء لسلطة الجماعة ولخصوصيتها، والانتصار لهما بالتعصب. والانتصار لسيئاتها كما لحسناتها، بتعصب انطلاقاً من الانتصار لها ظالمةً أم مظلومة^(٣).

صفوة القول في هذا الشأن: إن التعصب هو الانحياز التحزبي إلى شيء من الأشياء: فكرة أو مبدأ أو معتقد أو شخص، إما (مع) وإما (ضد). والتعصب للشيء هو مسانده ومؤازرته والدفاع عنه، والتعصب ضد الشيء هو مقاومته، وقد يمتزج الأمران في فعل التعصب الذي يتجلى فيه التهور والتحمس والعنف معاً. ويتضح عنصران بارزان في التعصب؛ أحدهما إيجابي والآخر سلبي، الأول هو اعتقاد المرء بأن الفئة التي ينتمي إليها أسمى وأرفع من بقية الفئات، والآخر هو اعتقاده بأن تلك الفئات أخط من الفئة التي ينتمي إليها. ويرتبط مفهوم التعصب ذاته بأذهان الناس أكثر بالجانب السلبي، فالتفسير الحديث للتعصب هو ذلك الذي يحتقر فئة معينة أو يتحامل عليها، فالتعصب هو في أساسه نظرةٌ سلبيةٌ إلى الغير، والمتعصب يتجه إلى تحقير الآخرين، وإلحاق

(١) نقلاً عن: عاطف علي: مرجع سبق ذكره، ص ١٣.

(٢) ناصيف نصار: أضواء على التعصب، مبحث (في نقد التعصب)، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٥.

(٣) عبدالعزيز قباني: العصبية بنية المجتمع العربي، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٩٩٧م، ص ٥١.

الضرر بهم أكثر مما يميل إلى تأكيد مزاياهم الخاصة، أو الحصول على كسب منفعة خاصة.

والتعصب يظهر في مجالات عدة أهمها: الدين، والفكر، والسياسة، والقومية. وله في كل مجال نتائج شديدة الخطر، فالتعصب في الدين يؤدي إلى اضطهاد العلماء وإلى الجمود، وفي الفكر يؤدي إلى الدوجماتيكية والمذاهب المطلقة والمغلقة، في حين التسامح يؤدي في المقابل إلى الحوار والمذاهب المفتوحة، هذا على مستوى الفرد، وعلى مستوى الدولة يؤدي التعصب إلى تكوين أيديولوجيات وهذا تبعاً يؤدي إلى الصراع الأيديولوجي والحروب، وفي مجال السياسة يؤدي التعصب إلى الدكتاتورية والاستبداد. والتعصب الجنسي أو العرقي يؤدي إلى تحقير جنس الآخر، كما في أسطورة رينان عن تفوق الجنس الآري على الجنس السامي التي هي أكذوبة علمية تهبط بالعقلية السامية بما فيها العربية مقابل الإغلاء من ذكاء الجنس الأوربي وتفوقه^(١).

طبيعة المثقف المتعصب:

يشكل التعصب معوقاً آخر من أهم المعوقات التي تمنع الإنسان من ممارسة أرقى أنشطة العقل البشري وهو التفلسف. والتعصب لرأي أو لأمر أو لشخص ما معناه الميل الشديد إليه والجدُّ في نصرته بوسائل شتى ومقاومة ما عداه، ولذلك يمكن أن يقال: إن المتعصب هو الذي يتصف بالصفات التالية:

- إنه يجعل عقله في خدمة هواه.
- إنه يجدُّ في نصرته رأيه بالعنف.
- إنه ينأى عن الحوار والمناظرة، ويضيق صدره بهما.

(١) حسن حنفي: فقرة «تعصب» في مجموعة من المفكرين العرب: الموسوعة الفلسفية العربية، المجلد الأول، بيروت، معهد الإنماء العربي، ص ٢٨١.

فإذا كان الأمر على هذا النحو؛ فإنه يمكن القول: إن التعصب يُعدُّ نقيضاً للحرية، (وخاصة الحرية الفكرية) التي تُعدُّ من أهم شروط التفلسف ومقوماته، كما أنه يعد نقيضاً للتسامح الفكري الذي يعد من أبرز خصائص الفكر الفلسفي . ويمكن بيان كيفية أن التعصب يشكل أهم معوقات التفلسف، بوصفه أنه يؤدي بالضرورة إلى انتفاء دوافع التفلسف لدى الإنسان .

فمن جهة نلاحظ أن التعصب يقضي على دوافع التفلسف لدى الإنسان عندما يجعله لا يحس بالدهشة إزاء أي أمر من الأمور التي تخرج عن بؤرة اهتمامه؛ لأنه لا يلتفت إلا إلى ما يتعصب إليه، كما أنه لا يمارس الشك المنهجي فيما لديه من معطيات؛ لأن تعصبه يجعله غير مستعد لذلك .

ومن جهة أخرى، فإنه مع سيطرة التعصب على الإنسان، فإن أهم شروط التفلسف تنتفي لديه، فهو لا يتمتع بالحرية؛ لأن من شروط تحققها وجود عدد من الإمكانيات التي يختار الإنسان بينها، وتضييق دائرة هذه الحرية أوتسع تبعاً لقلة عدد هذه الإمكانيات أوزيادتها لديه . والتعصب ليس سوى انعدام هذه الإمكانيات؛ لأن المتعصب لا يرى أي قيمة إيجابية إلا فيما يتعصب له، وذلك بالإضافة إلى أن هذا الشخص عندما يكون متعصباً؛ فإنه لا يستخدم العقل وسيلة أساسية للمعرفة، وإنما يكون في هذه الحالة خاضعاً لسيطرة انفعالاته نحو ما يتعصب به، فيُحكّم هواه أكثر مما يحكم عقله .

ومن جهة ثالثة فإنه يمكن القول: إن أهم خصائص التفكير الفلسفي لا تظهر لدى الشخص الذي يوصف بالتعصب، فهو لا ينظر إلى الموضوع الذي يتعصب له نظرةً شاملةً كليةً، كما أنه لا يتسامح مع مخالفه في الرأي بصدد موضوع تعصبه، وإنما يتحامل عليهم بعنف؛ لأنه لا ينظر إلى هذا الموضوع إلا من منظور واحد .

وأخيراً وليس آخراً، فإن التعصب يقضي على أهم وظائف الفلسفة التي تتمثل في إيماء النقد، وعدم الانغلاق الفكري الناتج من تمركز الشخص حول موضوع واحد^(١).

قرار الأمم المتحدة بشأن القضاء على أشكال التعصب الديني:

بالنظر إلى الآثار الضارة للتعصب وخاصة التعصب الديني، فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب الديني^(٢). وفيما يلي بنود هذا القرار التي قمت بعنونتها تسهيلاً لفهم مضمونها:

حرية الفكر والدين حق للإنسان مستمد من كرامته:

تؤكد الجمعية العامة للأمم المتحدة من جديد أن حرية الفكر والضمير والدين والمعتقد هي حقٌّ من حقوق الإنسان، مستمدٌّ من الكرامة الأصيلة لشخص الإنسان، ومكفول للجميع دون تمييز.

تكفل الدولة قانوناً وقضاءً حرية الفكر والدين:

تحت الدول على أن تكفل في أنظمتها الدستورية والقانونية ضماناتٍ وافيةً وفعالةً لحرية الفكر والضمير والدين والمعتقد، بما في ذلك توفير وسائل الانتصاف الفعالة في الحالات التي يُنتهك فيها الحقُّ في حرية الدين أو المعتقد.

تحظر الدولة المساسَ بالفرد بسبب دينه أو معتقده:

تحت أيضاً الدول على أن تكفل خاصة داخل ولايتها القضائية، عدم حرمان أيِّ فردٍ، ذكراً كان أم أنثى بسبب دينه أو معتقده، الحق في الحياة، أو الحق في الحرية، والأمن على شخصه وعدم تعرضه للتعذيب أو الاعتقال أو

(١) إبراهيم محمد تربي: ما الفلسفة؟ القاهرة، دار الكتب القانونية، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، ص ٦٥ وما بعدها.

(٢) قرار رقم (١٤٠/٥٣) في ١٩٩٩/٣/١ م - الدورة الثالثة والخمسون، البند ١١٠ (ب) من جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

الاحتجاز احتجازاً تعسفياً.

تكفل الدولة مكافحة الكراهية والتعصب والعنف بدافع ديني :
تحت كذلك الدول على أن تتخذ طبقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان
جميع الإجراءات اللازمة لمنع وقوع مثل هذه الحالات، وأن تتخذ جميع التدابير
اللازمة لمكافحة الكراهية والتعصب وأعمال العنف والتخويف والإكراه بدافع
من التعصب الديني . وأن تشجع من خلال النظام التعليمي وبوسائل أخرى
التفاهم والتسامح والاحترام في المسائل المتصلة بحرية الدين أو المعتقد .

الإقرار بأن التشريعات غير كافية لمنع الانتهاكات :

تسلم بأن التشريعات وحدها ليست كافية لمنع انتهاكات حقوق الإنسان،
بما في ذلك الحق في حرية الدين أو المعتقد .

جواز خضوع الحرية الدينية لقيود الصالح العام :

تؤكد أنه - على نحو ما أبرزت لجنة حقوق الإنسان - لا يجوز إخضاع الحرية
في إظهار الدين أو المعتقد إلا للقيود التي يفرضها القانون، والتي تكون
ضروريةً لحماية السلامة العامة، أو النظام العام، أو الصحة العامة، أو الآداب
العامة، أو حقوق الآخرين وحياتهم الأساسية . وتطبق بطريقة لا تبطل الحق
في حرية الفكر والضمير والدين .

وجوب احترام موظفي الدولة للأديان وتجنب التمييز بين الأفراد :

تحت الدول على ضمان أن يبدي أعضاء الهيئات المكلفة بإنفاذ القوانين
وموظفو الخدمة المدنية والمربون وغيرهم من الموظفين العموميين، في أثناء
تأديتهم واجباتهم الرسمية، الاحترام لمختلف الأديان والمعتقدات، وألا يميزوا
ضد الأشخاص الذين يعتنقون أدياناً أو معتقدات مغايرة .

حق أتباع الأديان في العبادة والتجمع وإنشاء أماكن لعباداتهم:

تهيب بجميع الدول أن تعترف بحق جميع الأشخاص في العبادة أو التجمع فيما يتعلق بأي دين أو معتقد، وإنشاء الأماكن اللازمة لتلك الأغراض وصيانتها، وفق ما هو منصوص عليه في الإعلان المتعلق بالقضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد.

حظر المساس بأماكن العبادة:

تُعرب عن قلقها الشديد لأي هجوم تتعرض له الأماكن والمواقع والمزارات الدينية. وتهيب بجميع الدول أن تبذل أقصى الجهود لضمان الاحترام والحماية الكاملين لمثل هذه الأماكن والمواقع والمزارات وفقاً لتشريعاتها الوطنية، وطبقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ضرورة التسامح وعدم التمييز لتحقيق الأهداف النبيلة:

تُدرك ضرورة تحلي الأفراد والجماعات بالتسامح وعدم التمييز، من أجل تحقيق أهداف الإعلان تحقيقاً كاملاً.

وجوب معالجة الأحداث والإجراءات المنافية لحرية الدين:

تشجع مواصلة الجهود التي يبذلها المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بالقضاء على جميع أشكال التعصب الديني وجميع أشكال التمييز القائمة على أساس الدين أو المعتقد الذي عُيِّن لدراسة الأحداث والإجراءات الحكومية في جميع أنحاء العالم التي تتعارض مع أحكام الإعلان، والتوصية بتدابير علاجية حسب الاقتضاء.

السماح للمقرر الخاص بزيارة الدول:

تشجع الحكومات على أن تنظر بصورة جادة في دعوى المقرر الخاص إلى

زيارة بلدانها لكي يتمكن من الاضطلاع بولايته اضطلاعاً أكثرَ فعاليةً.

انفتاح الأمم المتحدة على الحكومات في مجال طلب المساعدة:

تشجع الحكومات - عند طلب المساعدة من برنامج الأمم المتحدة للخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان - على أن تنظر حسب الاقتضاء في إمكانية إدراج طلبات الحصول على مساعدة في ميدان تعزيز الحق في حرية الفكر والضمير والدين وحمائتها.

ضرورة تعزيز جهود مؤسسات المجتمع المدني في مجال الحرية الدينية:

ترحب وتشجع الجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية والهيئات والجماعات الدينية لتعزيز تنفيذ الإعلان، وتدعوها إلى النظر فيما يمكن أن تقدمه من إسهامات أخرى من أجل تنفيذه ونشره في جميع أنحاء العالم.

ضرورة إعداد تدابير تنفيذية:

تطلب إلى لجنة حقوق الإنسان أن تواصل النظر في التدابير اللازمة لتنفيذ الإعلان^(١).

التعصب والتسامح في الهند

انتخابات المجلس التشريعي لولاية بيهار (إحدى كبريات الولايات الهندية) تمخضت نتائجها في شهر نوفمبر ٢٠١٥ م عن فوز ساحق لـ «التحالف الأعظم» الذي يتكون من «حزب جاناتا دال يونانيتد»، و«حزب راشتريا جاناتا دال»، و«حزب المؤتمر الوطني»، وعن هزيمة لائتلاف الديمقراطية الوطني الحاكم بقيادة حزب «بهارتيا جاناتا» الحاكم في نيودلهي. تحمل هذه النتائج أهمية قصوى في سياق الهند الوطني لأنها ترمز إلى رفض الشعب البيهاري سياسة

(١) وثيقة الأمم المتحدة في الدورة الثالثة والخمسين، Distr. General. A/Res -١٤٠/٥٣/ March ١٩٩٩.

الاستقطاب الديني التي لجأ إليها حزب « بهارتيا جاناتا » ، سعياً إلى الوصول إلى السلطة في ولاية بيهار ، وتمهيداً للفوز في الولايات الهندية الأخرى في الانتخابات العامة لمجالسها التشريعية في عامي ٢٠١٦-٢٠١٧ م. وربما تمثل هذه النتائج تراجعاً لحزب « بهارتيا جاناتا » على المشهد السياسي الهندي ، قد يكون من الصعب الجزم بذلك ، لكن هذه النتائج أثلجت - بلا شك - صدور القوى التقدمية في الهند المناوئة لسياسة الاستقطاب الديني التي يمارسها الحزب الحاكم بقيادة ناريندرا مودي .

جرت متابعة هذه الانتخابات باهتمام في عموم الهند ؛ لأن حزب « بهارتيا جاناتا » لم يدخر وسعاً في كسب أصوات الناخبين ، وقد خاطب رئيس الوزراء ناريندرا مودي ، الحشود (٢٦) مرة في أثناء الحملات الانتخابية التي استغرقت شهراً ونصف الشهر ، والتي جرت تغطيتها على نطاق واسع بوسائل الإعلام ، كان رئيس الوزراء يقود بنفسه الحملة الانتخابية للائتلاف الديمقراطي الوطني الذي يقوده حزب « باهاريتا جاناتا » في مقابل « التحالف الأعظم » الذي تشكل من أحزاب إقليمية مثل : حزب « راشتريا جاناتا دال » بقيادة لالو براساد ياداف ، وحزب « جاناتا دال يوناييتد » بقيادة نيتيش كومار رئيس وزراء بيهار في أثناء الانتخابات ، وحزب « المؤتمر الوطني » أقدم الأحزاب الهندية . وأعلن التحالف الأعظم المسمى بـ « مهاغاتياندهان » قبل الحملة الانتخابية أن نيتيش كومار سوف يكون مرشحه لمنصب رئيس الوزراء إذا ما حقق التحالف النصر في الانتخابات .

يُذكر أن الكتاب والفنانين البارزين في الهند باسروا برد الجوائز والأوسمة تعبيراً عن سخطهم من تفاقم أحداث اللا تسامح في المجتمع ، ومحاولة

القوات اليمينية المتطرفة حرقَ الحرية الدينية وحرية التعبير مع صمت الحكومة المركزية إزائها. واتخذت هذه العمليةُ شكلاً حركة واسعة ، إذ عبّر أكثر من (٥٠) أديباً وكاتباً وفناناً ينتمون إلى عوالم الأدب والفن والسينما عن غيظهم مما وصفوه بـ«صعود اللا تسامح» في المجتمع على نحو خطير مما يهدد النسيج التعددي للهند، والذي تبلور في اغتيال عدد من العلماء المكافحين ضد الأوهام والخرافات ، ومقتل المواطن الهندي أخلاق أحمد بتهمة ذبح بقرة وتناول لحمها ، وغير ذلك من الأحداث التي كان لها صدَى واسعٌ في الإعلام الهندي وخارجه . وفي سياق الانتخابات العامة في ولاية بيهار ينبغي الإشارةُ إلى بيانات بعض زعماء حزب « بهارتيا جاناتا » تنم عن تصورهم الضيق للمواطنة من جهة وحقدهم على المسلمين من جهة أخرى ، مثل : بيان النائب ادتاناث « بهاريتا جاناتا » الذي نصح « شاه روك خان » أحد أكثر نجوم السينما الهندية شهرةً بأن يهاجر إلى باكستان ؛ وذلك رداً على تعليق الأخير حول تفاقم اللا تسامح في المجتمع الهندي أخيراً ، كما صرّح أميت شاه رئيس حزب « بهارتيا جاناتا » في أثناء خطابه في بيهار قبل أيام الجولة الأخيرة من الانتخابات : إنه إذا ما فشل حزبه في انتخابات بيهار فسيجري الانتهاج في باكستان ، قاصداً أن الذين لا يصوتون لحزب « بهارتيا جاناتا » هم مؤيدون لباكستان ، هذا عدا البيانات والخطوات التي قام بها زعماء الحزب الحاكم والسعي إلى شحن الجو السياسي بالطائفية من أجل الاستقطاب السياسي ، والتي لقيت استنكاراً شديداً من المجتمع المدني . وبدأ المحللون السياسيون يجهرون بالقول : إن النتائج هي رفضٌ صريحٌ لسياسة الاستقطاب الديني في الهند . وعبر نائبُ رئيس حزب المؤتمر الوطني « راهول غاندي » ابن « راجيف

غاندي» رئيس وزراء الهند السابق عن ارتياعه الكبير لفوز «التحالف الأعظم» الذي حزبه جزء منه ؛ لأن ذلك دليلٌ صريحٌ على رفض ناخبي بيهار سياسة الحقد والكراهية وتقسيم الشعب على أساس الدين التي يمارسها الحزب الحاكم على حدّ تعبيره .

وقال شاهجان ماداميات ، الناقد الثقافي والمحلل السياسي البارز : إن هذه النتائج المدهشة ترمز ، فيما ترمز إلى مدلولات سياسية واسعة المدى ، حيث إن ولاية بيهار تقود الطريق هذه المرة أيضاً في نهضة سياسية جديدة ضد سياسة الاستقطاب الديني التي يمارسها الحزب الحاكم الذي يسعى إلى تنفيذ برنامج منظمة «آر إس إس» الهندوسية ، كما أنارت الطريق للقوى الحرة لتتحالف وتكتل ضد الحزب الحاكم على مستوى عموم الهند . وقال أيضاً : إن ولاية بيهار كانت نقطة انطلاقاً كثيرة من الحركات السياسية الثورية ، بدءاً من «المهاتما غاندي» الذي بدأ كفاحه باستقلال الهند من بيهار ، ثم شهدت بيهار انطلاقاً أعظم الحركات السياسية والاجتماعية بعد الاستقلال من أجل العدالة الاجتماعية ، بقيادة «جاي براكاش نارايان» و«رام مانوهار لوهيا» ، كما أن بيهار أوقفت مسيرة لال كريشنا أدواني لبناء معبد راما في أيو داهيا على موقع المسجد البابري ، وعليه فإن الفوز الساحق للتحالف الأعظم في ولاية بيهار يبشر بعودة القوى السياسية التقدمية إلى المشهد السياسي الوطني .

وأسفرت النتائج عن هزيمة كبيرة لحزب «بهارتيا جاناتا» الذي حصد (٥٣) مقعداً ، في حين حصدت الأحزاب المتحالفة معه (٥) مقاعد فقط ، وفي المقابل حصد التحالف الأعظم (١٧٨) مقعداً ، منها (٨٠) مقعداً لحزب «راشتريا جاناتا دال» بقيادة القائد الكارزمني «لالو براسابا ياداف» و(٧١)

مقعداً لحزب «جاناتا دال يونائتد» ، بقيادة المرشح لمنصب رئيس الوزراء نيتيش كومار ، و(٢٧) مقعداً لحزب «المؤتمر الوطني» أقدم الأحزاب الهندية الذي حكم الهند منذ الاستقلال . ويتكون المجلس التشريعي لولاية بيهار من (٢٤٣) مقعداً ، وعليه فإن فوز التحالف الأعظم (١٧٨) مقعداً يشكل أكثر من ثلثي الغالبية^(١) .

العنصرية

العنصرية من أكثر المفاهيم التي تتداخل ومفهوم التعصب، إلى حد سيادة الاعتقاد بأن التعصب لا يعني سوى العنصرية. والعنصرية تعني الاعتقاد بأن الإرث الثقافي أو العنصري لجماعة الفرد يتفوق فطرياً على الإرث الثقافي أو العنصري للجماعات الأخرى. يصاحب هذا الاعتقاد اتجاهات التعصب ضد أعضاء الجماعات التي صنفت بوصفها «أدنى أو أقل»، فالعنصرية أيديولوجياً تؤكد سيادة عنصر، أو استقلاله عناصر أخرى. تشمل هذه الأيديولوجية: إطار للاعتقادات في التدني البيولوجي و / أو الثقافي لعنصر معين.

استخدام مثل هذه الاعتقادات في تبرير المعاملة غير العادلة لأفراد هذه الجماعة. وهكذا تركز العنصرية على ثلاثة أسس : الأول: أن الإنسانية لا ترتد إلى سلالة واحدة، بل إلى عدد من السلالات، والثاني: أن هذه السلالات ليست متساوية في خصائصها، بل إن بعضها يتفوق على بعضها الآخر، والثالث: أن مظاهر الحضارة والرقى ترتبط بخصائص السلالات، وعلى هذا فالجماعات المرشحة لصنع الحضارة هي الجماعات الأولى، وليس على الجماعات الأخرى (الأدنى) إلا أن تظل تابعة أو خادمة للسلالات الأرقى، وليس لها

(١) د. م. الرحمن : هزيمة حزب بهارتيا جاناتا في بيهار تهيئ لانتصار التسامح في الهند ، ترجمة قسم الترجمة في جريدة الحياة ، عدد ٢٠١٥/١١/١٣ الموافق

أن تتطلع إلى المكانة نفسها. وعلى هذا بررت أيديولوجيا العنصرية: الظلم الاجتماعي، وسائر أشكال الاستغلال، بل والحروب^(١).

والعنصر أو العرق هو مصطلح يُطلق على مجموعة سكانية تتميز بصفات بيولوجية مشتركة تحددها العوامل الوراثية غير أنه لا توجد عوامل وراثية تفصل الجماعات العنصرية الواحدة عن الأخرى، كما لا توجد فوارق عنصرية ووراثية بين أبناء العنصر الواحد. وجدير بالملاحظة أنه ليس هناك ارتباط بين الصفات الوراثية البيولوجية، والقدرات الذكائية أو المزايا الحضارية للأجناس البشرية. إلا أن الاختلافات في المظهر الطبيعي أو البيولوجي للأفراد أو الجماعات قد تؤدي في ظروف معينة إلى ظهور الوعي العنصري الذي يدفع إلى الاعتقاد بمبدأ العنصر الجيد والعنصر الرديء، ولكنه من الخطأ القول: إن الاختلافات الاجتماعية والحضارية والسلوكية بين الأفراد تتأثر بالاختلافات العنصرية الموروثة طالما أن الفروق الحضارية والاجتماعية تعتمد اعتماداً كبيراً على العوامل البيئية والزمنية والاجتماعية^(٢).

والعرقية: هي التمرکز حول العرق الذي يشير إلى اعتقاد الفرد الجازم بسمو جماعته ورفعته التي يعدها أساس كل الجماعات الموجودة في المجتمع، إذ إنها تنصدر المكانة العالية، وتحتل المركز الحساس، لذا تُقيم الجماعات والأشياء المحيطة بها بدرجة علاقتها معها.

والعرقية كبقية المصطلحات استعملها كل من علماء الاجتماع وعلماء النفس وخاصة علماء النفس الاجتماعي. والعرقية تؤدي إلى تقسيم الناس إلى جماعات ومِلل مختلفة، وهي تقوي الشعور عند الجماعات العنصرية^(٣).

(١) هاني الجزائر: في أسباب التعصب، القاهرة، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٩م، ص ٢٨ وما بعدها.

(٢) إحسان محمد الحسن: موسوعة علم الاجتماع، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ١٩٩٩، ص ٤٦٣.

(٣) إحسان محمد الحسن: مرجع سبق ذكره، ص ٤١١.

وتعدُّ العنصرية والعرقية والعدوان أشكالاً تتنافى مع مبدأ التسامح، فالنوع البشري يتألف من رجال ونساء، ولكن من الواضح أنهم جميعاً آدميون، ومع ذلك فهناك كثيرٌ ينكرون التنوع الموجود في الطبيعة، ويدعون أن هناك جنساً أسمى وهو بالطبع جنسهم^(١).

ولاشك أن السياسة العنصرية والتحيز العنصري الذي تمارسه بعض الأنظمة نال قسطاً وافراً من استياء شعوب العالم والأمم الحرة وغضبها، كما أن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بادرت إلى استنكار هذه السياسة العنصرية، وأصدرت إعلاناً ينظم شجبها هذه الظاهرة ووضع إجراءات وتدابير من شأن أعمالها استئصال العنصرية التي شانت التاريخ البشري المعاصر.

إعلان بشأن العنصر والتحيز العنصري:

أصدرت الجمعية العامة إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بموجب قرارها رقم ١٩٠٤ (د-١٨) في ٢٠/١١/١٩٦٣م ويحوي على (١١) مادة، وبعدهُ أصدر المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في سنة ١٩٧٨م^(٢)، إعلاناً بشأن العنصر والتحيز العنصري، يتضمن المواد التالية:

المادة (١) : (الأصل وحدة الجنس البشري على الرغم من الاختلافات الثقافية والاجتماعية)

- ينتمي البشر جميعاً إلى نوع واحد، وينحدرون من أصل مشترك واحد. وهم يولدون متساوين في الكرامة والحقوق، ويشكلون جميعاً جزءاً لا يتجزأ من الإنسانية.

(١) علي أسعد وطفة: التربية على التسامح في مواجهة التطرف، مجلة بحوث عربية (جامعة الدول العربية - العدد ١٢٤، القاهرة) ٢٠٠٥م، ص ٨٠.

(٢) أصدر المؤتمر هذا الإعلان في دورته العشرين، يوم ١٩٧٨/١١/٢٧م.

- لجميع الأفراد والجماعات الحق في أن يكونوا مغايرين بعضهم لبعض، وفي أن ينظروا إلى أنفسهم وينظر إليهم الآخرون هذه النظرة، إلا أنه لا يجوز لتنوع أنماط العيش، وللحق في مغايرة الآخرين أن يُتخذ في أيّ ظروفٍ ذريعةً للتحيز العنصري، أو يبررا قانوناً أو فعلاً أيّ ممارسة تمييزية من أي نوع، ولا أن يوفرا أساساً لسياسة الفصل العنصري التي تشكل أشدّ صور العنصرية تطرفاً.
- لا تؤثر وحدة الأصل، على أي وجه، في كون البشر يستطيعون ويحق لهم أن يتغايروا في أساليب العيش، كما لا تحول دون وجود فروق بينهم مصدرها تنوع الثقافات والظروف البيئية والتاريخية، ولا دون حقهم في الحفاظ على هويتهم الثقافية.
- تتمتع شعوب العالم جميعاً بقدرات متساوية في بلوغ أعلى مستويات النمو الفكري والتقني والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي.
- تعزى الفروق بين إنجازات مختلف الشعوب، بكاملها إلى عوامل جغرافية وتاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. ولا يجوز بأي حال أن تتخذ هذه الفروق ذريعةً لأي تصنيف متفاوت المراتب للأمم أو الشعوب.

المادة (٢) : (العنصرية قائمة على أفكار غير علمية وغير أخلاقية)

كل نظرية تنطوي على الزعم بأن هذه أو تلك من الجماعات العنصرية أو الإثنية هي بطبيعتها أرفع أو أدنى شأنًا من غيرها، موحية بأن ذلك يمنح جماعات معينة حقّ التسلط أو القضاء على من تفترضهم أدنى منزلة، أو تؤسس أحكاماً قيمية على أي تغاير عنصري، هي نظرية لا أساس لها من

العلم، ومناقضةً للمبادئ الروحية والأخلاقية للإنسانية. تشمل العنصرية أيّ مذاهب عنصرية، وأيّ مواقف تحيزية، وأيّ أنماط من السلوك التمييزي، وأيّ ترتيبات هيكلية وممارسات مجسدة في قوالب مؤسسة، تسفر عن تفاوت عنصري، كما تشكل الدعوى الزائفة بوجود مبررات أخلاقية وعلمية لقيام علاقات تمييزية بين الجماعات، وهي تنعكس في صورة أحكام تشريعية أو تنظيمية وممارسات تمييزية، وكذلك في صورة معتقدات وتصرفات مناهضة للحياة المجتمعية، وهي تعوق تطور ضحاياها، وتضل من يمارسونها، وتشيع الفرقة بين أبناء الأمة الواحدة، وتمنع التعاون الدولي، وتخلق توترات سياسية بين الشعوب، وهي تناقض المبادئ الأساسية للقانون الدولي، ومن ثمّ تعكر بصورة خطيرة صفو السلم والأمن الدوليين. إن التحيز العنصري يرتبط تاريخياً بعدم مساواة السلطة، وتعززه فوارق اقتصادية واجتماعية بين الأفراد والجماعات لا يزال حتى اليوم يسعى إلى تبريرها، لكنّ هذا التحيز ليس له أيّ مبرر على الإطلاق.

المادة (٣): (التمييز بين البشر يتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان)

كلُّ تمييز، أو إقصاء، أو تقييد، أو تفضيل مبني على العنصر أو اللون أو الأصل الإثني أو القومي، أو على تعصب ديني تحفزه اعتبارات عنصرية، ويقوض أو يهدد المساواة المطلقة بين الدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها، أو يحد بطريقة تحكيمية أو تمييزية من حق كل إنسان وكل جماعة بشرية في التنمية الشاملة، يتعارض مع مقتضيات قيام نظام دولي يتسم بالعدل، ويضمن احترام حقوق الإنسان، إذ إن الحق في التنمية ينطوي على التساوي في حق الانتفاع بوسائل التقدم والازدهار الشخصي والجماعي في مناخ يسوده

احترام قيم الحضارات والثقافات، على كلا الصعيدين الوطني والعالمي .

المادة (٤) : (الفصل العنصري والتمييز العنصري والسياسة العنصرية

جرائم ضد الإنسانية)

- كل قيد على حرية البشر في الازدهار الكامل، وعلى حرية الاتصال فيما بينهم، يكون قائماً على اعتبارات عنصرية، أو يناقض مبدأ المساواة في الكرامة والحقوق، ومن ثم لا يمكن قبوله.
- إن الفصل العنصري واحدٌ من أخطر الانتهاكات لهذا المبدأ، وهو يشكل شأنه شأن الإبادة الجماعية، جريمةً ضد الإنسانية، وسبباً لتعكير صفو السلم والأمن الدوليين تعكيراً خطيراً.
- هناك سياسات وممارسات أخرى للعزل والتمييز العنصريين تشكل جرائم ضد ضمير البشر وكرامتهم، وقد تؤدي إلى إثارة التوترات السياسية، وإلى تعريض السلم والأمن الدوليين لخطر بالغ.

المادة (٥) : (وجوب استخدام الثقافة والتربية لتعرية الأفكار العنصرية)

إن الثقافة، وهي نتاج البشر جميعاً وتراث مشترك للإنسانية، والتربية بأوسع معانيها، تقدمان للرجال والنساء وسائل للتكيف متزايدة الفعالية، لا تتيح لهن أن يؤكدوا أنهم يولدون متساوين في الكرامة والحقوق فحسب، بل تمكنهم أيضاً من أن يعترفوا بأن عليهم واجب احترام حق الجماعات كافة في أن تكون لها هويتها الثقافية الخاصة، وفي تنمية حياتها الثقافية التي تميزها داخل الإطارين الوطني والدولي، على أساس أن من المتفاهم عليه أن لكل جماعة أن تقرر بنفسها وبملاء حريتها الحفاظ على القيم التي تعدها من المقومات الأساسية لهويتها، والقيام بما تراه مناسباً من تكييف لهذه القيم أو إثراء لها.

على الدول، وفقاً للمبادئ والإجراءات الدستورية لكل منها، وكذلك على جميع السلطات المختصة، وجميع العاملين في التعليم، مسؤولية السهر على جعل الموارد التربوية لجميع البلدان تستخدم في مكافحة العنصرية، بالاستيثاق على وجه أخص، من كون مناهج التعليم والكتب المدرسية تنطويان على نظرات علمية وأخلاقية بشأن وحدة البشر وتنوعهم، ولا تشتمل على أيّ تمييز يسيء إلى أيّ شعب، وبتدريب المعلمين على تحقيق هذه الغايات، وبجعل موارد النظام التعليمي متاحة لفئات السكان كافة بلا قيد أو تمييز عنصريين، وباتخاذ تدابير مناسبة لمعالجة أوجه القصور التي تعاني منها بعض الفئات العنصرية أو الإثنية على صعيد مستواها التعليمي أو المعيشي، وخاصة لتفادي انتقال أوجه القصور المذكورة إلى الأطفال.

تحت وسائل إعلام الجماهير والمهيمنين عليها والعاملين في خدمتها، وكذلك جميع الفئات المنظمة داخل المجتمعات الوطنية، على العمل - مع المراعاة التامة للمبادئ التي ينص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولاسيما مبدأ حرية التعبير - على تعزيز التفاهم والتسامح والود فيما بين الأفراد والجماعات، وعلى الإسهام في استئصال العنصرية والتمييز والتحيز العنصريين، وخاصة بالامتناع عن تقديم صورة للأفراد أو لبعض الجماعات البشرية نمطية الغالب، أو مغرضة، أو أحادية الجانب، أو متحيزة. ويتحتم أن يكون الاتصال بين الجماعات العنصرية والإثنية عمليةً متبادلةً تمكنها من التعبير عن ذاتها، ومن إسماع صوتها على أكمل وجه وبمطلق الحرية، ومن ثمّ ينبغي على وسائل إعلام الجماهير أن تفسح مجالاً حراً لما يقدمه الأفراد والجماعات من أفكار تيسر هذا الضرب من الاتصال.

المادة (٦) : (الدولة مسؤولة عن استئصال العنصرية)

تتحمل الدولة المسؤولية الأولى عن كفالة حقوق الإنسان وحياته الأساسية لجميع الأفراد وجميع الفئات، على قدم المساواة في الكرامة والحقوق. ينبغي للدولة أن تتخذ - إلى أقصى الحدود التي يمتد إليها اختصاصها، ووفقاً لمبادئها وإجراءاتها الدستورية، وخاصة في مجالات التربية والثقافة والاتصال - جميع التدابير ولاسيما التدابير التشريعية والمناسبة لمنع وتحریم واستئصال العنصرية والدعاية العنصرية والعزل العنصري والفصل العنصري، والتشجيع على نشر المعارف وثمرات ما يجري من بحوث مناسبة في العلوم الطبيعية والاجتماعية حول أسباب التحيز العنصري والمواقف العنصرية، مع المراعاة اللازمة للمبادئ المجسدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

لما كان سنُّ القوانين التي تحرم التمييز العنصري غير كافٍ في ذاته، فإن على الدولة أيضاً أن تستكمل هذه القوانين بجهاز إداري للتحقيق المنتظم في حالات التمييز العنصري، وبنظام وافٍ من إجراءات التظلم القانونية من أعمال التمييز العنصري، وبرامج تربية وبحثية عريضة القاعدة تستهدف مكافحة التحيز والتمييز العنصريين، وكذلك ببرامج لتطبيق تدابير إيجابية في الميدان الاجتماعي والتربوي والثقافي مصممةً على نحو يكفل إذكاء تبادل الاحترام الصادق فيما بين الجماعات. كما ينبغي أن تنفذ - حيث ما اقتضت الظروف ذلك - برامج خاصة لتيسير النهوض بأوضاع الفئات المحرومة، وللعمل - في حالة المواطنين - على ضمان مشاركتها الفعلية في مراحل اتخاذ القرارات في الجماعة.

المادة (٧) : (اقتدار القوانين والتدابير الأخرى معاً لمكافحة العنصرية) يشكل التشريعُ، بالإضافة إلى التدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واحدةً من الوسائل الرئيسة لكفالة المساواة بين الأفراد في الكرامة والحقوق، ولكبح أي دعاية أو أية صيغة تنظيمية أو أي ممارسة قائمة على أفكار أو نظريات تنادي بالتفوق المزعوم لفئات عرقية أو إثنية، أو تحاول تبرير أو تشجيع الكراهية والتمييز العنصريين على أي صورة . فينبغي أن تعتمد الدول من القوانين ما يناسب هذه الغاية، وأن تكفل قيام جميع إداراتها بتنفيذها وتطبيقها، في إطار من المراعاة الحقة للمبادئ التي ينص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وينبغي أن تشكل القوانين المذكورة جزءاً من إطار سياسي واقتصادي واجتماعي ييسر تطبيقها. وعلى الأفراد وسائر الكيانات القانونية، العامة منها والخاصة، الانصياع لهذه القوانين، واستخدام جميع الوسائل المناسبة لمعاونة السكان بمجموعهم على تفهمها وتطبيقها.

المادة (٨) : (واجب الأفراد والعلماء والباحثين في مكافحة العنصرية) لما كان من حق الأفراد أن يتمتعوا بنظام اقتصادي واجتماعي وثقافي وقانوني على الصعيدين الوطني والدولي، قادرٍ على أن يتيح لهم استخدام جميع قدراتهم في ظل مساواة تامة في الحقوق والفرص، فإن عليهم لقاء ذلك واجباتٍ تجاه أقرانهم، وتجاه المجتمع الذي يعيشون فيه، وتجاه الجماعة الدولية. وهذا يفرض عليهم واجب العمل على تحقيق الانسجام فيما بين الشعوب، وواجب مكافحة العنصرية والتحيز العنصري، والمؤازرة بكل الوسائل المتاحة لهم في استئصال التمييز العنصري بكل أشكاله.

في مجال التحيز العنصري والمواقف والممارسات العنصرية، ينبغي

لاختصاصيي العلوم الطبيعية والاجتماعية والدراسات الثقافية، وكذلك للمنظمات والرابطات العلمية، الاطلاع ببحوث موضوعية ذات قاعدة عريضة من مختلف فروع المعرفة. وينبغي للدول جميعاً أن تشجعهم على القيام بهذه المهمة.

يقع على عاتق هؤلاء الاختصاصيين، عامة، أن يكلفوا بكل الوسائل المتاحة لهم عدم إساءة تأويل النتائج التي تخلص إليها بحوثهم، وكذلك مساعدة الجمهور على تفهم هذه النتائج.

المادة (٩) : (السياسة العنصرية انتهاك للقانون الدولي)

- إن مبدأ تساوي جميع الناس وجميع الشعوب في الكرامة والحقوق، بصرف النظر عن العنصر أو اللون أو الأصل، مبدأ من مبادئ القانون الدولي مقبول ومعترف به عموماً، وتبعاً لذلك فإن أي شكل من أشكال التمييز العنصري الذي تمارسه دولة ما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي، يستتبع مسؤوليتها الدولية.
- يتوجب، حيث ما كان ضرورياً، اتخاذ تدابير خاصة تكفل للأفراد والجماعات المساواة في الكرامة والحقوق، مع تفادي وسم تلك التدابير بطابع تبدو معه منطوية على تمييز عنصري، وفي هذا الشأن ينبغي إيلاء عناية خاصة للجماعات العنصرية أو الإثنية المتحفية اجتماعياً أو اقتصادياً بحيث تكفل لها، على قدم المساواة الكلية مع غيرها من الجماعات ودونما تمييز أو تقييد، حماية القوانين والأنظمة والانتفاع بمزايا التدابير الاجتماعية النافذة، ولاسيما في مجالات الإسكان والعمالة والصحة، وحيث تحترم أصالة ثقافتها وقيمها، وبحيث تيسر لها سبل

- الترقّي الاجتماعي والمهني، خاصة عن طريق التعليم.
- ينبغي أن يتاح لجماعات السكان الأجنبية الأصل، وخاصة للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم الذين يسهمون في تنمية البلد المضيف، الانتفاع بتدابير مناسبة تستهدف ضمان أمنها واحترام كرامتها وقيمها الثقافية، وتيسر تكيفها مع الوسط الذي يستقبلها، وكفالة الترقّي المهني لها، كي يتمكن أفرادها لدى عودتهم لاحقاً إلى بلدهم الأصلي من الاندماج فيه والإسهام في تنميته، كما ينبغي أن تيسر لأبناء هذه الجماعات إمكانات تعلم لغتهم الأصلية.
- إن أوجه اختلال التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية تسهم في تفاقم العنصرية والتحيز العنصري، ومن ثمّ ينبغي لجميع الدول أن تسعى إلى الإسهام في إعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي على أساس أكثر إنصافاً.

المادة (١٠) : (للمنظمات الداخلية والخارجية دور فعال في مكافحة العنصرية)

ينبغي للمنظمات الدولية، العالمية منها والإقليمية، الحكومية وغير الحكومية، أن تؤازر وتساعد كل منها بالقدر التي تسمح به ميادين اختصاصها ووسائلها، في التطبيق الكامل للمبادئ الواردة في هذا الإعلان، فتسهم بذلك في ما ينهض به البشر جمعياً، وقد ولدوا متساوين في الحقوق والكرامة، من نضال مشروع ضد ما في العنصرية والعزل العنصري والفصل العنصري، والإبادة الجماعية من طغيان واضطهاد، كي تتحرر من هذه الآفات شعوبُ

العالم كافة، وإلى الأبد^(١٢٩).

الطائفية

الطائفية: جماعة من الناس منغلقة على ذاتها، ومنفصلة عن المجتمع انفصالاً تمييزياً، قوامه الوراثية، أو الولاء المذهبي، أو الانطواء الديني. وتختلف عن الطبقة القابلة للحراك الاجتماعي صعوداً وهبوطاً كما تختلف عن الصنف أو الفئة المهنية^(١).

والطائفية: هي مناداة بمذهب ديني معين في إطار سياسات انشاقية، أو هي المناداة بسياسات انشاقية لصالح مذهب ديني ما. ومصطلح طائفية يستخدم في علم اجتماع الأديان ليقصد به ذلك الجزء من المجتمع الذي انفصل عن التيار الديني الأساسي لخلافات حول الممارسات أو المعتقدات الدينية أو كليهما، ولكن هذا الجزء المنشق لا يُؤسس ديناً جديداً، إما أنه يكون منظماً بطريقة كافية، وإما لأن المعتقدات التي ينادي بها لا تكون متميزة تمييزاً كافياً عما هو موجود في الدين الأصلي. ومصطلح الطائفية في هذا الاستخدام يكون ذا معنى محدد جداً وتكتيكياً جداً، ذلك أنه في الحياة اليومية فإن مصطلح «طائفية» عادة ما يستخدم للإشارة إلى أي حركة انشاقية تنفصل عن الجسم الرئيس قومية كانت أم سياسية أم حتى لغوية، وليس بالضرورة دينية.

وتبدأ الطوائف في الظهور عندما يضطر الدين الأساسي بعد فترة من ظهوره طالت أم قصرت إلى مواجهة قضايا ومشكلات معينة، وتقديم رأيه بخصوصها، مثل: علاقة الدين بالسياسة والسلطة، وكذا القضايا المتعلقة

(١) <http://html.umn.edu/humanrts/arab/b-19.www1>

(١) خليل أحمد خليل: مرجع سبق ذكره، ص ٣٠.

بالنشاطات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية وغير ذلك من مسائل دنيوية، فتظهر الطوائف لتعبر عن رفض التصورات التي قدمها الدين الرئيس لهذه القضايا وغيرها. وهذا الرفض يتخذ إما شكلاً إيجابياً وإما شكلاً سلبياً، وفي شكله الإيجابي فإن الرفض يفرّخ مذاهب ذات طابع عسكري تفضل التعبير حركياً عن رفضها، أما في شكله السلبي، فإن الرفض يؤدي إلى ظهور طوائف تفضل الانسحاب على المواجهة، والتفوق على الذات لترسيخ معتقدات الطائفة بالعمل على تقويض دعائم الدين الأصلي. وعلى الرغم من قلة عدد المنتمين إلى أي طائفة بالمقارنة بعدد المنتمين في التيار الأصلي إلا أن قوة الطوائف الحقيقية تكمن في أن المنتمين إليها يختارون ذلك الانتماء طوعاً وعن اقتناع، ومن ثمّ فإنهم يكونون شديدي الإيمان بما يعتنقونه، وشديدي التطرف، وذلك على خلاف الدين الرسمي الذي عادة ما ينتمي إليه الأفراد بالمولد. ولقد قام كثيرٌ من الباحثين بدراسات حول طبيعة الطوائف وقدرتها على البقاء والاستمرار على الرغم من مخالفتها الجسم الرئيس للدين، وأفرخت هذه الدراسات اتجاهين متعارضين:

الاتجاه الأول: يؤمن بأن الطوائف بعد فترة من الزمن غير طويلة لا تتعدى الرعيل الأول من المؤسسين، وتفقد حماسها وتطرفها في الرفض، وتوفق آراءها وتصوراتها الخاصة بالقضايا الرئيسة مع الاتجاهات العامة السائدة في الدين الأصلي، ومن العوامل التي يرى أصحاب هذا الاتجاه أنها تؤدي إلى هذا الوضع التوفيقى عامل الوقت الذي عادة ما يطفئ شعلة أيّ حماية، وكذا مولد أطفال للمنتمين إلى المذهب وشعورهم بالمسؤولية تجاههم، وأيضاً وفي حالات كثيرة تحسن الأوضاع المادية والاجتماعية للمنتمين إلى الطائفة لأسباب عدة

منها التبرعاتُ مثلاً مما يقلص من حماسيتهم للمعارضة والنزال، ويقوي لديهم الشعورَ بالحاجة إلى الاستقرار والمحافظة على وضعهم الجديد. كلُّ هذه العوامل تؤدي في رأي أنصار هذا الاتجاه إلى تنميط الطائفة وتحويلها إلى مجرد منظمة اجتماعية غير رافضة يعطونها اسم: «فئة» أو «ملة».

أما الاتجاه الثاني: فيُقرُّ أنه على الرغم من أن شعلة الحماسة وجذوة الرفض التي تميز الطوائف وهي فتية قد تخبو، فإن هذا أمر لا يمكن تعميمه بأي حال من الأحوال على كل الطوائف، فأنصار هذا الاتجاه يؤكدون أن الدراسات قد أظهرت أن بعض الطوائف تنجح في أن تستمر إلى فترة طويلة من الزمن على حالتها من الرفض المتحمس على الرغم من التغييرات التي تطرأ على تكوينها وقياداتها، بل إنه مع تقادم الزمن يضحى لها تنظيمٌ على درجة عالية من التقنية، فتصبح طوائفَ راسخةً. ويرى أصحابُ هذا الاتجاه أن هذا النوع من الطوائف ينجح في الاستمرار بالبقاء؛ لأنه عادة ما يهجر المجتمع وينعزل عنه، إما عزلةً جغرافيةً، حيث يؤسس مجتمعاتٍ منفصلةً تعمل على ترسيخ معتقداتها، وإما عزلةً غيرَ جغرافية، بمعنى أن الطائفة على الرغم من بقاء أفرادها داخل المجتمع جغرافياً، فإنها تضحى منظمةً منغلقة على نفسها، تفرض على أفرادها عدمَ التعامل مع المجتمع، خاصةً فيما يتعلق بعلاقات الزواج والصدقة، كما يطلب منه رفض الوظائف الحكومية، ورفض أداء الخدمة العسكرية، وعلى الرغم من الانتماء الظاهري للمجتمع إلا أنه من الناحية الواقعية تكون هذه الطوائفُ منعزلةً عنه انعزالَ الطوائف التي تفصل جغرافياً. والفكرة الأساسية التي تحاول الطائفة أن ترسخها بهذا الانعزال الجغرافي أو الاجتماعي هي أن أعضاء الطائفة صفوفٌ، فالطائفة تكرر إذاً أيديولوجية النخبة، ولكنها هنا

نخبةً دينيةً وليست سياسيةً.

فالتوائف توفر الشعور بالانتماء إلى جماعة ترسخ مجموعة من القيم، وتطلب من أعضائها، التحلي بها، وإعادة تنظيم حياتهم وفقاً لها، فهي تعوضهم معنوياً عما لا يوفره لهم المجتمع الأصلي وهو الشعور بالانتماء، بل إن الانتماء إلى طائفة قد يعوضهم مادياً أيضاً نتيجةً للخدمات المجانية أو الرمزية التي تقدمها لهم الطائفة، فيقل شعورهم بوطأة الحرمان الاقتصادي.

ويرى بعض علماء السياسة أن لبَّ مفهوم الطائفة، وهو وجود جماعة تؤمن بما تعتقد أنه مثاليات، تميزها وتفصلها عن الاتجاهات السائدة، وقدرة هذه الجماعة على أن تعبر عن مصالحها وآمالها وتطلعاتها تعبيراً منظماً، يوجد أيضاً في المجال السياسي أفضلُ تعبير عنه هو الأحزاب السياسية التي تطرح برامج ذات طابع خيالي. وتعريف الطائفة بأنها انشاقات دينية أو مذهبية، وخلافات حول ممارسات أو معتقدات، ينتج منها جماعات متميزة، بفكر معين يخصصها دون غيرها، ويكون من مظاهرها أنها :

- حركة انفصالية تنفصل عن الجسم الرئيس للدين أو المذهب دينياً كان أم سياسياً.
- تبدأ بالظهور بعد فترة من ظهور المعتقد أو المذهب، طالت تلك الفترة أم قصرت، بسبب قضايا ومشكلات معينة، ثم تقدم رأيها فيما يخص ذلك، مثل : علاقة الدين بأشياء، أو المذهب بقضايا وعدم علاقته بها.
- تتخذ الطائفة أشكالاً إيجابية أحياناً، وأشكالاً سلبية مثل : التطرف، أو ظهور تشنجات معينة.
- تجنح الطائفة غالباً إلى الانغلاق، ويكون من مظاهر ذلك في الزواج

والصدقات ... إلخ.

والحقيقة أنه ليس كل الطوائف على حقٍّ أو على اجتهاد صحيح، وإنما يتحدد ذلك بالمناهج التي تقوم عليها، بحيث لا تسبب إشكالات في الأمة فتفرقها وتمزقها لأهواء من هنا وهناك.

وأما علاقة الطائفة بالأحزاب السياسية حالياً، فيبدو أنها توافقها من جانب وتخالفها من جوانب أخرى، منها الانعزال عن المجتمع والأحزاب عكس ذلك، حيث إنها تدرس المجتمع وتسعى إلى التفاعل مع أفرادهِ^(١).

وجدير بالذكر أن المجتمعات المتقدمة تتسامح بين طوائفها، ويعترف القسُّ المسيحي جوردون ميلتون بأن هناك (١٢٠٠) مذهب ديني تمارس طقوساً على امتداد الولايات المتحدة الأمريكية^(٢). كما أن ماليزيا الإسلامية تُعدُّ نموذجاً للتسامح تجاه الأقليات؛ إذ فيها يوجد أكبرُ تمثال في العالم للصنم الهندوسي، يقع بالقرب من العاصمة كوالالمبور، ويحج إليه الهندوس من شتى بقاع الأرض، فالدستور الماليزي يكفل للمواطن حقَّ ممارسة الحريات والشعائر الدينية بسلام وتآلف، فنحو أكثر من (٤٠٪) من الشعب الماليزي ليسوا مسلمين، والمجتمع الماليزي متعدد الأديان، فالبوذيون يمثلون نحو (١٩٪) من السكان، ويمثل المسيحيون نحو (٩٪)، والهندوس نحو (٦٪)، وباقي السكان من ديانات كونفوشيوسية وطاوية وسيخية وبعضهم ملحدون لا دين لهم، والمحاكم الشرعية تُطبق أحكام الشريعة الإسلامية على المسلمين فقط، أما باقي أتباع الأديان الأخرى فيحتكمون إلى شرائعهم، وسببُ هذا التعايش بين أتباع القوميات والأديان أن ماليزيا دولةٌ مدنيةٌ، والجهة الوطنية الحاكمة

(١) توفيق يوسف الواعي : المصطلحات السياسية، المنصورة (مصر) ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، ص ١٣٦ وما بعدها.

(٢) مجلة العربي، العدد ٢٦٥، المجلس الأعلى للآداب والعلوم والفنون، الكويت، ١٩٨٠م، ص ٢٧.

في ماليزيا تتكون من (١٤) حزباً من مختلف الطوائف والمرجعيات الإسلامية والوثنية، وتأتي عن طريق انتخابات تشريعية عامة، ومن ثم فإن المرجعية الأساسية هي المصلحة الوطنية، إذ أدركت الحكومة أنه كلما كانت هناك فاعلية في سيطرة المجتمع على موارده من خلال سياسات تنموية واعية كان من شأن ذلك أن يوجد حلولاً للصراعات الاجتماعية والسياسية مهما كانت، وقد استغلت الحكومة عوائد النمو الاقتصادي في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للشعب بعيداً عن تهديد المصالح الاقتصادية للأقلية الصينية والهندية، ومن ثم قضت على فرص اشتعال الصراع العرقي، وقد نجحت ماليزيا في أن تنقل الولاء بطريقة سلمية إلى الوطن بمعناه الشامل وليس إلى شخص معين أو حزب ديني أو جماعة، فالدين لله والوطن للجميع^(١).

ثالثاً: سلوكٌ فرديٌّ طاردٌ للتسامح

الأنانية

الأناني: هو الفردُ المغلقُ على مصالحه الضيقة، ولا يهتمه مصالح الآخرين، فهو لا يرى المجتمع إلا من خلال مصالحه الذاتية، ويرى بعضهم أن هناك عشرين سبباً رئيساً لعدم تسامحنا، فلا بد أن نختار الاستماع إلى صوت المحبة، أو صوت الأنا الذي دائماً ينبع من الخوف ويتركنا في حالة من الصراع، وحينئذٍ نفقد الشعور بالطمأنينة، وفيما يلي هذه الأسباب التي تقدمها الأنا حتى لا نسامح:

- هذا الشخص قد آذاك بالفعل، فيستحق غضبك، ويستحق ألا يشعر بحبك نحوه، وكذلك يستحق أيَّ عقابٍ آخر.

(١) سارة عبد الحليم (جريدة الأهرام المصرية): يمكن مراسلة الباحثة على بريده الإلكتروني : Sarahabdelalim@yahoo.com

- لا تكن أحمق، فإذا سامحت سيكرر هذا الشخص الفعل نفسه الذي ضايقتك مراتٍ ومراتٍ .
- إذا سامحت فأنت ضعيفٌ .
- إذا سامحت ذلك الشخصَ؛ فكأنك وافقته على فعله هذا .
- الشخصُ الذي يقلل من شأنه هو الذي يكون على استعداد للتسامح فقط .
- عندما لا تسامح فأنت تتحكم في الشخص الآخر، والتحكم هو أفضلُ طريقة تجعلك آمناً .
- أفضلُ طريقةٌ تُحافظ بها على المسافة بينك وبين الشخص الذي آذاك هي ألا تسامحه أبداً .
- اكبح تسامحك؛ إذ إنها الطريقة التي تشعرك أنك على ما يُرام، وأعلم أنها أفضلُ طريقة لنيل ثأرك .
- إن كبت التسامح يمنحك قوةً تفوق قوةَ الشخص الذي سبب لك الأذى .
- إن تسامحك مع من آذوك يُعدُّ غباءً شديداً .
- إذا سامحت فأنت تتخلى عن كلِّ إحساس بالأمان .
- إذا سامحت الآخرين، فقد يعتقدون موافقتك على ما فعلوا أو لم يفعلوا .
- التسامحُ ليس أكثرَ من الصفح عن السلوك السيئ .
- عندما تنفذ الحيل، يُمكنك عندئذٍ أن تسامح إذا قدموا أعذاراً صادقةً، وذلك نوع من السماح فقط .
- إذا سامحت فسُتبتلى من الله .
- فلنواجه الأمر، إنه دائماً خطأً الآخر، فلماذا تسامح؟

- لا تصدقُ أبداً أي شخص يحاول أن يخبرك أنك تعلق الأخطاء التي لا يُمكنك مواجهتها مع نفسك، على الآخرين.
- لا تقع فريسةً لفكرة أنك لا يمكنك الصفح عن شيء ارتكبه شخص آخر لكونك قد ارتكبت شيئاً تراه لا يُغتفر.
- إذا سامحت عن هذا الفعل المشين، فلست بأفضل من هذا الشخص الملموم.
- ستُدرك أنك قد خسرت بالفعل مع ذلك التسامح عندما تتأكد أن هناك رباً أو قوةً علياً تحميك من أن تصبح ضحيةً بريئة، أو أن تؤذي نفسك.
- ماذا تفعل مع رسائل الأنا؟
- خذ بعض الوقت لتتعرف إلى هذه القائمة من عبارات الأنا، وسوف تدركها فوراً عند ورودها على خاطرك، وفي تلك اللحظة ستدرك أن عليك أن تختار بين صوت الأنا أو صوت المحبة وصوت التسامح^(١٣٤).

٧- التربية على التسامح

أتناول الآن مفهوم التربية على التسامح، والمبادئ التربوية للتسامح، ومراحل الوصول إليها، وتغيير أنظمة معتقداتنا، ودور مؤسسات المجتمع المدني في نشر مبادئ التسامح، والفرضيات التسع لبناء التسامح.

مفهوم التربية على التسامح

أصبحت التربية أداةً فعالةً في مواجهة مختلف مظاهر التسلط والقهر والاستبداد في المجتمع، وأصبحت معنيةً بتأصيل القيم الحرة في أعماق مناحي الحياة الإنسانية، وهي اليوم في اتجاه بناء ثقافة السلام، وقيم التسامح، ونبذ

(١) جيرالد ج جامبولسكي: التسامح أعظم علاج على الإطلاق، (دون ذكر المترجم)، الرياض، مكتبة جرير، ٢٠٠٢م، ص ٣٧ وما بعدها.

العنف لكي تضمن للمجتمع أسس الانطلاق الحضاري والإنساني الممكن .
ومما هو مُسلّم به اليوم أن النظم الحرة تسعى دائماً إلى تطوير المجتمع وتحسينه، ومدّه بقيم الحرية والتسامح والعدالة والسلام، لذلك على التربية أن تعدّ الأطفال ليصبحوا مواطنين مسؤولين عن المجتمع، ومحافظةً على ترسيخ قيم التسامح ومبادئه . والطريقُ الأفضلُ لتحقيق هذا الهدف هو تنظيم المدارس، وإعدادُ مناهجها استناداً إلى قيم التسامح . إن تعليم احترام حقوق الإنسان في الوسط المدرسي أي : التوظيف الحر للمؤسسات المدرسية هو شرطٌ أساسيٌّ لنجاح التربية على حقوق الإنسان، فالهدفُ الجوهريُّ للأنظمة الحرة هو بناءُ مجتمع متحرر من شتى أشكال العنف .

إن الأفكار والأيدولوجيات القائمة على التمييز والإقصاء: كالعنصرية والقومية، والعرقية، وكرهية الأجنبي، تُهدد وجودَ النظام الحر برمته، فعلى التربية أن تناضل ضد هذه الأيدولوجيات التعصبية التي تتوسل أحياناً بالعنف، وهو ما يؤدي إلى انهيار الحياة الاجتماعية، وتصعد الأنظمة الحرة، وهذا يعني بأن الدفاع عن الأنظمة الحرة يكون في النضال ضد العنف وضد كل أشكال القهر والتعصب والتطرف (١٣٥) .

وينبغي على المدرسة أن تطهر نفسها من جميع الأفكار المناهضة لقيم التسامح، والعنف، والتعصب، إذا ما أرادت أن تمارس دورها المرسوم وهو دورٌ تربويٌّ يقوم على نشر قيم السلام والإخاء والمحبة، وعلى المدرسة تربية الأطفال على احترام الثقافات المتنوعة، وقبول الآخر مبدأً الاختلاف، وعليها تحرير الأطفال من النظرة الدونية إلى الآخر، والتخلص من جميع أنواع العدوانية

() علي أسعد وطفة : التربية على التسامح في مواجهة التطرف ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٦ وما بعدها.

تجاه الآخرين المختلفين عنهم. وعلى المؤسسة المدرسية أن تضع في مناهجها مقرراتٍ حول التسامح، والسلام، وحقوق الإنسان، وحرية إبداء الرأي، واحترام رأي الآخر، والدعوة إلى السلام العالمي، ونبذ الحروب، والتعريف بثقافات الشعوب، والدعوة إلى تقاربها وتعاونها، وترسيخ مبادئ التفكير الحر غير المنمط على طريق النقد الموضوعي، لما في ذلك من أهمية في الحياة المعاصرة. وهذا يتطلب تحرير التربية بمناهجها وممارساتها من مختلف أشكال التعصب والتصلب الذي تعانیه، ومن ثم تأتي الخطوة الثانية التي تتمثل في تبني مناهج تربوية جديدة قادرة على تعزيز قيم التسامح والمحبة وحقوق الإنسان بين الأجيال وأفراد المجتمع عامة.

ولابد للتربية المدرسية الحقة في مجال حقوق الإنسان من أن تعمل على تحقيق الأهداف التالية:

تصنيفية كل أشكال التفرقة والتمييز القائمة على أساس الجنس، أو الأصل الاجتماعي، أو اللون، أو الدين.

تأصيل قيم التسامح والسلام في البنية الذاتية لشخصية الإنسان. تعزيز وعي الفرد بحقوق الإنسان وواجباته وفقاً لمقتضيات مجتمع مدني مؤسساتي يقوم على التلازم الأساسي بين الحرية والمسؤولية.

وليس الهدف من التربية على التسامح وحقوق الإنسان مجرد تلقين الطالب جملة من المعارف التي يتعين حفظها واسترجاعها، بل أن جوهر كل عملية تربوية يكمن في إحداث التحول في المواقف الأولية والسلوكيات العفوية، والارتقاء بها إلى مواقف متطورة وسلوكيات مستجيبة، وإلى جملة من القيم

التي يقودها العقل بعيداً عن كل أشكال الامتثالية^(١).

المبادئ التربوية للتسامح

يعرض الفيلسوف كارل بوبر ثلاثة مبادئ في هذا الشأن :

المبدأ الأول : «قد أكون أنا على خطأ، وقد تكون أنت على صواب».

- إن هذا المبدأ وفق أفكار فولتير يدعم التسامح بكل وضوح. وقد يمكن أن نكون معاً على صواب، وقد يكون هناك رأي صائب ورأي خاطئ حول أي موضوع من الموضوعات، وقد نكون في الحقيقة معاً على خطأ.

المبدأ الثاني : «عبر تفاهمنا حول الأمور تفاهماً عقلانياً، قد نصل إلى

تصحيح بعض أخطائنا».

- وهذا المبدأ في غاية الأهمية، ويفترض مسبقاً وجود التسامح. وهذا المبدأ بحديثه عن التفاهم، وبإلحاحه على دلالة التخاطب، وتحديدًا التخاطب العقلاني، إنما يلح على الأهمية المطلقة التي ترتديها اللغة البشرية واستخدامها العقلاني، إذ نستخدم الكلام بدلاً من السيف أو المسدسات والقنابل، الأمر الذي يتطلب استخدام اللغة العادية والمتواضعة.

المبدأ الثالث : «إذا تفاهمنا على الأمور تفاهماً عقلانياً، قد ندنو معاً من

الحقيقة».

فمن الأهمية أن نتمكن من تعلم بعضنا بعضاً لنرى إن كنا مخطئين حتى ولو لم نتفق في نهاية المطاف، وهناك قدرٌ كبيرٌ من الأشياء يمكن تعلمه حتى من نقاش لا تصل إلى نتيجة.

(١) علي أسعد وطفة: مرجع سبق ذكره، ص ٩٠.

والخلاصة أن المبدأ الأول يتطابق مع فهم كل من سقراط وفولتير لافتقارنا إلى المعرفة. والمبدأ الثاني يلح على دلالة اللغة والكلام المنطلق في تعبيره عن نفسه، ويكون على علاقة وثيقة بالتسامح. ويقوم المبدأ الثالث على قاعدة أننا عبر التخاطب سيكون من شأننا معاً أن ندنو من الحقيقة حتى ولو لم نصل إلى اتفاق، والندنو من الحقيقة يكون بفضل التسامح المتبادل. وهذه المبادئ الثلاثة تلخص الموقف العقلي أو النقدي الذي هو أساس الأخلاق، وهي أيضاً تقودنا إلى التسامح، إذ إن التسامح والتفاني في سبيل الحقيقة هما مبدآن من المبادئ الأخلاقية التي تؤسس للعلوم من جهة، وتسير بها العلوم قدماً من جهة ثانية^(١).

مراحل الوصول إلى التسامح

هناك مرحلتان لكي نصل في النهاية إلى اعتناق فضيلة التسامح: الأولى هي مرحلة الإعداد المتمثلة في تغيير المعتقدات التي تتعارض مع التسامح، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة التنفيذ المتمثلة في اختيار التسامح طريقاً في حياتنا، وفيما يلي بيان ذلك:

مرحلة الإعداد : تغيير معتقداتنا عن الآخر :

هناك قائمة من المبادئ الأساسية متمثلة بما يلي :

- كن مدركاً بإمكانية تغيير معتقداتك عن التسامح.
- لا تنظر إلى نفسك على أنك مجرد جسد، بل انظر إلى نفسك بوصفك كائناً روحياً يسكن الجسد لفترة محددة.
- ضع في حسابك إمكانية أن تكون المحبة والحياة شيئاً واحداً خالداً.

(١) كارل بوبر: التسامح والمسؤولية الفكرية، بحث في كتاب التسامح بين شرق وغرب، ترجمة إبراهيم العريس، بيروت، دار الساقى، ١٩٩٢م، ص ٨٨ وما بعدها.

- انبذ قيمة الإشفاق على الذات .
- انبذ كثرة انتقادك الناس وتصيّد أخطائهم .
- تخيّر أن تكون سعيداً أكثر من أن تكون مُعافى .
- كنّ راغباً في التخلي عن الإحساس بكونك ضحية .
- اجعل من راحة البال هدفك الأوحد .
- اجعل من نفسك مع كل فرد تقابله معلماً للسماحة .
- يجب أن تؤمن بأن التمسك بالأفكار غير العادلة والمتزمتة هو طريقك إلى المعاناة .
- يجب أن تدرك أن أيّ ألم عاطفي تشعر به في هذه اللحظة ينتج من فقد أفكارك الخاصة .
- يجب أن تؤمن بأن لديك القدرة على اختيار الأفكار التي اعتنقتها .
- يجب أن تؤمن بأن تمسكك بالغضب لن يمنحك ما تصبو إليه .
- ينبغي أن تؤمن بأنه من الأفضل لك أن تجعل قراراتك قائمة على المحبة أكثر من الخوف .
- ينبغي أن تؤمن بأنه لا قيمة في معاقبة نفسك .
- ينبغي أن تؤمن بأنك تستحق السعادة .
- بدلاً من رؤيتك الناس كأنهم يهاجمونك، انظر إليهم بوصفهم خائفين يلتمسون منك العون والمحبة .
- كنّ راغباً في رؤية إشراقة طفل بريء في كل طفل تلقاه بغض النظر عن ملابسه التي يرتديها، وبغض النظر عن الأشياء المزعجة التي تسبب فيها .

- كن راعباً في رؤية نور الطفل البريء الذي بداخلك .
- كن راعباً في حساب ما تنعم به أكثر من تنعم عليه .
- ابحث عن قيمة الكف عن إصدار أحكام على الآخرين .
- ينبغي أن تؤمن بأن المحبة هي أعظم مداو في العالم .
- ينبغي أن تؤمن بأن كل فرد تقابله هو معلم للصبر .
- ينبغي أن تؤمن بأن التسامح هو مفتاح السعادة .
- ينبغي أن تؤمن بأنك من الممكن أن تجرب فقدان الذاكرة في كل لحظة ، متناسياً كل شيء فيما عدا المحبة التي حباك بها الآخرون .
- يجب أن تدرك أن كل لقاء لك مع شخص تقابله هو موعد مقدس ، وتخيل أن هذا الشخص الذي تقابله هو شخص عظيم جداً ، أيًا كان مظهره ، وتعامل مع ذلك بوصفها علاقة مقدسة ، حيث تكون لديك فرصة للتعلم .
- تخلص من اعتقادك في قيمة إيذاء أو معاقبة الشخص الآخر أو حتى نفسك ، وتذكر أن الهدف الأساسي من التسامح هو ليس تغيير الشخص الآخر ، ولكن تغيير الأفكار المتناقضة والسلبية داخل عقلك .

مرحلة التنفيذ : اختيار التسامح :

الإرادة : هي مفتاح اللغز الذي يمنحك القدرة على المضي قدماً في عملية التسامح . وعندما تبدأ بالتنفيذ ، وتفضي إلى نفسك بكل ثقة بأنك تأمل بالتخلص من كل الهموم ، وتفوض غضبك إلى أسمى حقيقة في نفسك ، إلى القوة العليا ، إلى الله ، سوف يبدأ غضبك في التحول إلى محبة ، إنها إرادتك في التماس العون من هذه القوة العليا التي تمكنك من أن تحول غضبك إلى

محبة:

- قرر أنك لم تعد تُعاني من رد فعل أفكارك غير المتسامحة.
- قد تجد أنه من المفيد كتابة خطاب إلى الشخص الذي تود أن تسامحه والإفشاء بكل مشاعرك فيه، ثم تمزق هذا الخطاب فيما بعد.
- قد تجد المداراة عن طريق نظم الشعر عن التسامح، صغ أفكارك ومشاعرك من خلال كلمات مألوفة ومعبرة.
- كن واثقاً من أن هدفك الوحيد هو راحة البال، وليس تغيير الشخص الآخر أو معاقبته.
- كن راغباً في رؤية هذا الشخص الذي آذاك بوصفه من أكبر معلميك الذين يتيحون لك الفرصة لتدرك ماهية السماح.
- تذكر أنك في أثناء صفحك عن الشخص الآخر إنما تسامح نفسك.
- ابدأ في التدريب، وتبين قيمة الدعاء للشخص الآخر، كما تدعو لنفسك.
- تذكر أنه في التسامح لا تتفق في الرأي مع الشخص الآخر، أو تتغاضى عن مسلكه الجارح.
- استمتع بالمساعدة والطمأنينة التي تنبع من التسامح^(١).

تغيير أنظمة معتقداتنا عن الآخر

إذا كنا نريد التعرف إلى قيمة التسامح - أن تسامح كل الناس، وكذلك أنفسنا - فإن علينا أن نغير أنظمة معتقداتنا، ويمكننا أن نبدأ بالتخلي عن معتقد الأنا بأننا حتماً سنجد شخصاً نلومه عندما يقع شيء خطأ، ويمكننا

(١) جيرالد ج جامبولسكي: مرجع سبق ذكره، ص ١٠١ وما بعدها.

أن نعتنق معتقداتٍ جديدةً في قلوبنا، تسمح لنا برؤية قيمة التخلي عن لوم الذات ولوم الآخرين، والاستسلام للمحبة.

إحدى هذه الطرائق التي يمكننا أن نتخذها هي تغيير الطريقة التي نرى فيها أنفسنا (من نكون وماذا نكون؟)، الأنا تجعلنا نندمج مع الجسد بدلاً من أن نرى أنفسنا بوصفنا مخلوقاتٍ روحيةً تعيش لفترة محددة في أجسام مادية. وإذا اعتدنا أن تكون لدينا الرغبة في النظر إلى أنفسنا، وإلى من حولنا بوصفنا كائناتٍ روحيةً لا أجساداً، فسيصبح من السهل أن نرى قيمة التسامح؛ إذ إن ما يحيل بيننا وبين راحة البال هو عدمُ رغبتنا في إدراك قيمة أن نسامح أنفسنا ومنَ حولنا. وسنقع في دوامة من الندم والغضب بسبب أشياء وقعت في الماضي، ولكي نكون سعداء حقاً ينبغي أن نتعلم قيمة التسامح ومحبة أنفسنا والآخرين، وسنحظى بالسعادة والسلام عندما نتوقف عن إلغاء اللوم على الآخرين أو الأشياء عندما نصاب بأذى، فاللوم لا يعيد إلينا السعادة التي نرجوها ولا حتى النيل من آذانا، فالتسامح هو الطريق إلى تحقيق ما نصبو إليه فقط، فعلينا أن نكون أشخاصاً بعيدين عن الغضب، والأذى، والمرارة والألم في كل من الصراعات الداخلية والخارجية. وبين ما كل واحد منا يتحمل مسؤولية التخلي عن المعوقات التي تمنعه من أن يسامح نفسه والآخرين، فسنشفى ونصبح سعداء، وننعم بالسلام^(١).

إن التغلب على الخوف والخزي واللوم نعه أول معوق نحتاج إلى أن نتغلب عليه من أجل تغيير معتقداتنا، فعلينا أن نؤكد رغبتنا في الحياة برؤية الآخرين إما ودودين، وإما خائفين يلتمسون المساعدة من أجل المحبة، فلا نفسر سلوك

(١) جيرالد ج جامبو لسكي: مرجع سبق ذكره، ص ٤٤.

الآخرين بأنهم مذنبون أو أبرياء، ولكن ننظر إليهم بوصفهم ودودين ينشدون العون من أجل نشر المحبة. إن سرد ما مررنا به في حياتنا من تجارب هو أفضل طريقة لننقل من خلالها الدروس التي تعلمناها إلى الآخرين، وحينئذٍ نتمتع بعقل متفتح، ونؤمن بأن لا شيء بالفعل مستحيل.

ومن المهم أن نكون واعين للإدراك والتصور بأننا لدينا طريقة خاصة تجعل لحياتنا معنى، وأي شيء مخيف أو مؤذٍ حصل لنا ينبغي أن نستخدمه في الحكم على الأمور التي تحدث في الحاضر والمستقبل.

ومن الضرورة التحكم في الماضي والمستقبل؛ لكي نعد قلوبنا وعقولنا للتسامح؛ لكي نتغلب على عقبة اعتقاد أن الماضي سوف يتكرر حتماً في المستقبل. إن الأفكار والمشاعر التي نكتبها في عقولنا تتحول دائماً إلى أمراض بدنية أو اضطرابات عاطفية: القلق، الإحباط، التقدير الضعيف للذات، الصداع، آلام الظهر، آلام العنق، آلام المعدة، ونقص المناعة الذي يمكن أن يجعلنا عرضةً للأمراض والحساسية، ولقد حان الوقت للكف عن الهجوم على أجسادنا بأفكارنا السلبية. ويمكن أن تتحول أفكارنا القاسية المتزمته إلى ردود أفعال عصبية تهاجم أجسادنا، وتصبح عوامل أساسية في تطور كثير من الأمراض النفسية والعضوية^(١).

وتمثل العلاقات الإنسانية في مجال العمل تحدياً خاصاً لكل من الموظفين وأصحاب العمل على حد سواء: كالغيرة والخوف من عقبات أن تكون شخصاً مخلصاً، ومجموعة أخرى من المشكلات التي يمكن أن تحدث، وفي بعض الأحيان يولد الضغط في علاقات العمل أعراضاً عضوية، وكما يبدو فإن

(١) جيرالد ج جامبولسكي: مرجع سبق ذكره، ص ٤٦ وما بعدها.

توجيه غضبنا تجاه شخص ما يؤثر علينا، فينبغي أن تحلى في حياتنا العملية بالتسامح الذي هو طوعٌ إرادتنا وقتما نستشعر الحاجة إليه، أما في أوقات الأزمات والكوارث فمن اليسير على أي فرد أن يشعر بأنه ضحية، ويستحق الشفقة لمعاناته تلك الكوارث، ولكن ينبغي أن ندرك أن ما وقع من أزمة أو كارثة لم يكن لنا حيلة فيها^(١).

دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر مبادئ التسامح

لمؤسسات المجتمع المدني دورٌ بارزٌ في تربية المواطنين على مبادئ التسامح وقيمه، ومن ذلك إطلاقُ مجموعة فاعلة من المتطوعين والمتطوعات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: برنامج «مجموعة للتسامح»، بهدف تعزيز قيمة مبدأ التسامح ليشمل جميع الفئات، وتحديدًا الشباب والأطفال. وقد نبعت فكرة المجموعة من مفهوم التسامح، وهو الاعتراف بثقافة الآخر، والتفاهم الجماعي بين مختلف الفئات والشعوب، ويتضمن الحرية والمساواة التي جاءت بها كلُّ الشرائع السماوية، وأولها الدين الإسلامي، وبما جاء في منظمات حقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة.

ولمجموعة التسامح عدةٌ أنشطة من الحملات التوعوية والمحاضرات والندوات والدورات لتحقيق أهداف:

- إحياء سنة الحبيب المصطفى صلى الله عليه وعلى آله وسلم بتعميم ثقافة التسامح وخلقها على كلِّ المستويات حتى تكون ثقافةً عامةً يعمل بها الصغيرُ والكبيرُ والرجلُ والمرأةُ، والعاملُ وربُّ العملِ والمسلمُ وغير المسلم.

(١) جيرالد ج جامبولسكي: مرجع سبق ذكره، ص ٧٨.

- تعليم التسامح وتنشئة هذه القيمة لدى الأجيال الصاعدة.
 - تفعيل دور الإعلام في التأكيد على أهمية التسامح والحوار وأثره على تماسك مجتمعاتنا ووحدتها، وإعداد الكتب والملصقات والأفلام وإصدارها ونشرها عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي.
 - نشر ثقافة الاختلاف وتقبل الآخر المختلف عنا.
 - تعزيز قيمة التسامح والتصالح بين المتنازعين لنشر السلام.
 - نبذ صور الكراهية والعنف والغضب والتعصب المنتشرة في مجتمعاتنا، وخاصة تلك التي تغلف تحت قناع الدين.
 - تعليم الحقوق والقيم حتى لا تتضارب قيمة التسامح مع مبدأ الكرامة الإنسانية.
 - تزويد الأشخاص بالمهارات للتعامل مع الآخرين، وتعليم مهارات حل المشكلات الاجتماعية للوصول إلى التوافق النفسي والاجتماعي.
 - الرقي بالمجتمع وأفراده، ونشر مبدأ: الدينُ المعاملةُ.
- وكانت «مجموعةٌ لنتسامح» قد دشنت المشروع في جدة، وأعلنت أنها ستوجد في أماكن تجمعات الناس وخاصة الشباب والناشئة والأطفال في المدارس والجامعات والأسواق والأندية الرياضية والمقاهي والملاهي والحدائق والمطارات^(١).
- ومن جهة أخرى أزاحت مؤسسة الفكر العربي ومكتب اليونسكو الإقليمي في بيروت بالتعاون مع بعض البلديات والمنظمات الأهلية، الستارَ عن الجدارية الفنية الثانية التي جاءت بعنوان: «ليش ضد بعض» من مشروع جداريات:

(١) محمد البرعي: مقال صحفي، جدة.

« نتعرف - نتحاور - نتماسك »، وذلك في إطار مشروع تعزيز الحوار والتماسك الاجتماعي، من خلال دعم القيم الإنسانية المشتركة، والمشروع يأتي في إطار هذا التوجه، وكذلك رفض التمييز والتحيز والكرهية والتعصب والخوف من الآخر والعنف والإقصاء من أجل إزالة الحواجز بين قلوب وعقول أبناء الوطن الواحد، والهدف من المشروع هو إعداد جيلٍ جديرٍ بمواطنيته وانتمائه، وجديرٍ ببغدهِ أفضل وأكثر انفتاحاً وتسامحاً^(١).

الفرضيات التسع لبناء التسامح

من الضرورة تأييد ما قاله المفكرُ العراقيُّ عبدُ الحسينِ شعبان من أنه لا بد من الإقرار بأن الوضع الذي نعيشه يعد من أكثر الأوضاع قسوةً إزاء قضايا التسامح واحترام حقوق الإنسان، إذ إن القهر السياسي في الماضي، والنقص الفاضح في المعرفة، والتخلف المريع في ميدان العلوم والتكنولوجيا، والموقف من قضايا تحرر المرأة، ومعالجة مسألة الأقليات وحقوق الإنسان عامة هي أوضاع كانت سبباً رئيساً في تفشي ظاهرة اللاتسامح، خاصة الأسباب الداخلية، الفكرية والثقافية وانعكاساتها اقتصادياً واجتماعياً، إضافة إلى العوامل الخارجية التي أسهمت في عزل العرب والمسلمين وتهميش دورهم وعرقلة إسهامهم في الحصول على العلم والتكنولوجيا، ناهيك عن الحروب والعدوان المتكرر والحصارات واحتلال الأراضي وغيرها لعبت دوراً تبيدياً لإمكانات وأموال العرب والمسلمين وإنفاقها على العسكرة والتسلح والتنكر لحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير وتمكينه من بناء دولته الوطنية المستقلة، مما أدى إلى تعطيل التنمية وتأخير الإصلاح وتعويق التطوير، وعرقلة السير نحو

(١) جريدة الوطن، مقال صحفي، بيروت.

الحدّاءة .

إن عدم الاعتراف بالآخر، والسعي إلى إقصائه أو إغائه أو تهيمشه على المستوى الداخلي (علاقة الحكومات بالشعوب) أو على المستوى الدولي (فرض الاستتباع وإملاء الهيمنة) قادت إلى ادعاء الأفضليات وامتلاك الحقيقة، ووعداً الآخر المختلف : الخصم والعدو .

إن التحدي الأساسي هو البحث عن المشترك الإنساني، والاعتراف بالآخر، والتسامح في التعامل معه، وهو ما نطلبه لأنفسنا من الآخر أيضاً، وعلى العكس من ذلك؛ فإن رفض أي تغيير بحجة التراث والأصالة يقود إلى الاستغراق في التشدد والتعصب والغلو، ولعل هذا يؤدي إلى تفاقم أوضاعنا سوءاً ويزيد من معاناة مجتمعاتنا، ويعمق من احتقاناتها السياسية والاجتماعية والدينية والمذهبية .

إن الإصلاح أصبح حاجة ماسة وضرورة ملحة خاصة في ظل أوضاع تتسم بالقسوة واللاتسامح، وضعف المبادرة، وانعدام أي خطة حقيقية للإصلاح ومكافحة الفساد وسوء الحكم والاستتثار؛ إذ إن الإصلاح تياراً عالمياً لا يمكن التصدي له تحت ذرائع الخصوصية، بل لابد من التفاعل معه ورفضه، ومن ثمّ فهو بحاجة إلى مؤسسات راعية، وقوانين ناظمة، وتطور تدريجي طويل الأمد، لكنه تطور مستمر وواضح الأهداف . والأمر يتطلب إصلاحاً حقيقياً على المستوى الدستوري والقانوني، وكذلك ظروفاً مناسبة اجتماعية وسياسية وثقافية، وإحداث تنمية عقلانية ومستدامة .

إن الوصول إلى ذلك يتطلب فضاءاتٍ صحيحةً ومناخاتٍ مواتيةً، وبيئةً سليمةً تسمح لبذل فكرة التسامح، كما يتطلب ذلك توفير الظروف والمستلزمات

الضرورية. ولاشك أن اعتماد بعض الفرضيات والوقائع يقود إلى إحداث تراكم وتدرج قد يكون طويل الأمد، لكنه سيؤدي إلى نقلة جوهرية في أوضاعنا السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية وغيرها.

الفرضية الأولى: جدلية الخطأ والصواب^(١)

تتعلق بالإقرار بفكرة الخطأ والصواب، أي: احتمال الخطأ والصواب للطرفين، وقد يكون كلاهما على خطأ، وعندها يجب اللجوء إلى رأي ثالث قد يكون هو الصواب، ولهذا فإن قبول مبدأ التسامح هو الإقرار بمبدأ نسبية المعرفة الذي أخذ به سقراط، وطوره فولتير. إن الإقرار بفكر الخطأ والصواب ونسبية المعرفة وفقاً لما ذهب إليه الإمام الشافعي أو الإمام جعفر الصادق أو الإمام أبو حنيفة أو فولتير أو غيرهم يقود إلى تهيئة تربة خصبة تساعد على قبول مبادئ التسامح، وفي ذلك خطوة أساسية خاصة أن على المسلمين أن يستذكروا دور ما قاله الفاروق عمر: «رحم الله امرأً أهدى إليَّ عيوبِي»، ولعل في ذلك اعترافاً بالخطأ المحتمل، وكما قالت العرب: فالاعتراف بالخطأ فضيلة، فما بالك إذا اعترف كلُّ منا بخطئه؛ فسيكون ذلك نوعاً من الاعتذار، وخطوة محورية للتسامح. إن فكرة التفاهم والعقلانية مسألة ملحة وضرورية لما تمثله من نقاش وحوار لتصحيح الأخطاء بغية الوصول إلى ما هو صحيح وما هو خطأ، وما هو حقيقي، وما هو مزيف، دون الإغراق في البحث عن من هو المخطئ ومن هو المصيب؟ وإنما ينصب البحث حول إمكانية التعايش والتسامح، دون أن يعني ذلك عدم تحديد الحقوق، بل الاعتراف بها من خلال التمسك بها والدفاع عنها^(١).

(١) ساجري عتونة لهذه الفرضيات ابتغاء ليساعد على استيعابها.

(٢) عبد الحسين شعبان: فقه التسامح في الفكر العربية الإسلامي - الثقافة والدولة، بيروت، دار النهار، ٢٠٠٥م، ص ١٦١.

الفرضية الثانية: الحوار من أجل الحقيقة وصولاً إلى التسامح

تتعلق بالاعتراف بفكرة الاقتراب من الحقيقة، وهي طريق النقاش لإنضاج وتطوير الأفكار وصولاً إلى الحقيقة. إن عدم ادعاء امتلاك الحقيقة والنقاش والجدل حول سبل الوصول إليها يقود إلى التسامح، بل إنها خطوة لا يمكن تجاهلها وصولاً إلى الفكرة الجوهرية للتسامح.

الفرضية الثالثة: البشرُ خطأؤون، والاعترافُ باخطأ فضيلةٌ

تتناول فكرة عدم العصمة من الخطأ، أي: أن العلماء والمفكرين هم كذلك يخطئون، بل يكونون قد أخطؤوا أكثر من مرة في القضايا العملية وفي التجارب الحقلية أو في مستوى الأخلاق أيضاً. إن الإقرار بمبدأ عدم العصمة من الخطأ يمكننا من الاعتراف بأخطائنا، ومن ثمَّ إلى اعتراف كلِّ واحد منا بأخطائه يسهل علينا الوصولُ إلى الحلول الوسط، عبر محطة التسامح .

الفرضية الرابعة: مفهوم التسامح

إن التسامح يعني القبولَ بالتعددية والاحترامَ للتنوع الثقافي ولأشكال التعبير عن الصفات الإنسانية، ولهذا فإن التسامح يفترض المعرفة بالآخر، والانفتاح عليه، والاتصال به، والحرية في التعامل والتعايش معه .

الفرضية الخامسة: الاختلاف بين البشر أساس التسامح

إن التسامح يفترض الإقرار بالاختلاف بين البشر بطباعهم ومظاهرهم وأوضاعهم ولغاتهم وسلوكياتهم وقيمهم، لهذا يقتضي قبول الحق في العيش بسلام معهم .

الفرضية السادسة: خيارات التسامح

إن التسامح يفترض اتخاذ موقف إيجابي بحق الآخرين، بل من حقوقهم،

خاصة التمتع بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وهذا لا يعني التنازل على حساب « الأنا » أو المساومة عليها، بل هو اعترافٌ بحق « الآخر » .

الفرضية السابعة : واجبات الدولة في مجال تبني التسامح

أن التسامح على مستوى الدولة يعني ضمان العدل وعدم التمييز في التشريع وفي إنفاذ القانون والإجراءات القضائية والإدارية، وإتاحة الفرص للجميع دون تهميش أو تعصيب .

الفرضية الثامنة : واجبات الفرد في مجال تنفيذ التسامح

إن التسامح ضروري على صعيد الفرد والأسرة والمجتمع، وأن الأفراد متساوون في الكرامة والحقوق، ينبغي أن يساعد بعضهم بعضاً من خلال التعايش، والاعتراف بحق الاختلاف، والمساواة .

الفرضية التاسعة : واجبات المؤسسات التربوية في مجال التسامح

إن التعليم هو الوسيلة الناجعة لمنع اللاتسامح، خاصة تعليم المجتمع الأفراد الحقوق والحرريات التي يتشاركون فيها، ولعل المدرسة والتربية من الطفولة يمكن أن تسهما في خلق بيئة مستعدة لقبول التسامح والاختلاف . ويمكن للمسجد والكنيسة والمؤسسات الدينية الأخرى أن تسهم في إصلاح الأوضاع، ووضع مستلزمات التطور البعيد المدى للإقرار بالتسامح .

والخلاصة : إن مبدأ التسامح يتخذ منابع عدة، دينية وسياسية وقانونية وعرقية وأخلاقية واجتماعية وفكرية وفلسفية، لكنه يواجه عقبات اللاتسامح بسبب التعصب الذي يتخذ أحياناً شكل حروب أو عدوان أو أعمال إبادة أو انتقام أو تحريم آراء أو تجريم وجهات نظر أو تكفير فكر، بل إنه يمتد إلى الحياة الشخصية ليقف حائلاً أمام الشريك والزوج والأهل . وإذا كان دعاة التسامح

قليلين، فالأمر يتطلب رياضةً نفسيةً وروحيةً بوصفها معياراً أخلاقياً، مثل ما يتطلب قوانين ومؤسسات ضامنة ورعاية، الأمر الذي يجعل فريق اللاتسامح ينحسر تدريجياً خاصة من خلال التطور والتراكم، وهكذا يمكننا أن نردد ما قاله الإمام عليُّ بنُ أبي طالب رضي الله عنه: « فلا تستوحشوا طريقَ الحقِّ لقلّةِ سالكيه^(١) ».

٨- حاجة الدولة والمجتمع إلى التسامح

« إن التسامح ليس فضيلةً أساسيةً تملئها التعاليمُ الدينيةُ والفلسفيةُ العظيمةُ فحسب، ولكنه بالأحرى يمثل استجابةً للمتطلبات الاجتماعية والسياسية في أوقات الاضطرابات الأيديولوجية الكبيرة^(٢) ». هذا ومن المؤلف إطلاق اسم التسامح على الوضع المتناقض المائل في قبول أن يعتقد بعض الناس، وأن يعملوا على نحو يُغيّرُ اعتقاد الآخرين وعملهم، فالتسامح هو الاعترافُ المتبادلُ بأن الآخر مغايرٌ، والقبول بشرعية وضرورة هذا التغيّر، وهو اعتراف نظري وعلمي سواء بسواء. ويعد التسامح من جهة أخرى الصورة التي يُخضع فيه الفردُ قناعاته الخاصة لضرورات الحياة المشتركة مع أناس يتأكد من أنهم على خطأ أساسي. إن التسامح بالمعنى النبيل لا يستند إلى أساس التساهل ولا الشهامة والضعف، ولا الحساب النفعي أو الذرائعي، إنه الاعتراف بتعددية المواقف الفلسفية الإنسانية، والاعتراف بتنوع الآراء والقناعات والأفعال والأخلاق الناجمة عنها، وبضرورة التوفيق بين تبايناتها الحاسمة وتنافراتها ضمن نظام مدني سياسي.

فالتسامح فنٌ عيش مشترك، مع التطلع دوماً إلى الحفاظ على مسافة صحيحة

(١) عبد الحسين شعبان: مرجع سبق ذكره، ص ١٦٢ وما بعدها.

(٢) محمد أركون: الإسلام واختلاف النماذج، مجلة رسالة اليونسكو، يونيو ١٩٩٢م، باريس، ص ٣٢.

بين ضرورات الحياة العامة وضرورات الحياة الخاصة. إن مهمة التسامح هي تأمينُ التعايش المشترك في نسق التباين، ومن ثم الحفاظُ عليهما، وحمايةُ ما تنطويان عليه من قيم أساسية للوجود الإنساني. إن التسامح لا يمنع ألوان المعارضة والاختلاف، بل ولا الصراعات، ولكنه يعترف بأن تأكيد الذات يقتضي الاعتراف بالآخر، وهذا يعني الاعتراف بالآخر من حيث مشابهته الأساسية ومخالفته الأساسية سواء بسواء، فالاعتراف بالآخرين وبالذات بنزاهة، ذاكم هو التسامح بالمعنى الأنبل، ومن ثم فإن الحفاظ على الفوارق والتعارض، وحتى على الخصومات، يشكل شرط التسامح.

ويرتبط مفهوم التسامح ارتباطاً عميقاً بمفهوم السلام، فالسلام هو لازمة طبيعية لمفهوم التسامح، فإذا كان السلام هو غياب الحرب ووجود الأمن؛ فإن هذا يعني وجود التسامح بوصفه ضرورةً حيويةً لمفهوم السلام، وهذا يعني في نهاية المطاف أن التسامح والسلام هما مفهوم واحد لوجهين متشابهين إلى حد كبير. والعنف في النهاية هو الصيغة اللغوية التي تقابل مفهوم التسامح، فالعنف التعسبي أو العدواني هو نقيض التسامح؛ وذلك لأن التسامح هو التصور الذي يتنافى مع أي ممارسة للعنف والقسر والتسلط والعدوان^(١).

إن الدولة لن تنتظم مسيرتها دون التسامح بين رعاياها، فسيادة التعصب من أكثرية أو أقلية، أو داخل أقلية يحول دون ازدهار الوحدة الوطنية وسيادة روح المواطنة بين الجميع. والمجتمع مؤلف من أفراد وجماعات إذا ما خرمتهم روح التعصب، وتمزقوا بين ملل ونحل لم يعد المجتمع منسجماً أو منتظماً في تقدمه، فالتقدم الاجتماعي هو مظهرٌ لسيادة الحضارة في المجتمع، كما

(١) علي اسعد وطفة: مرجع سبق ذكره، ص ٨٠ وما بعدها.

أن الجميع سيشعرون بالارتياح فلا تفرقةً تنقصهم، ولا كانتونات مجموعائية تفرقهم.

وقد أثبت التسامح في ظل النظم الحرة أنه قوة لدولة وقوة للمجتمع، في حين اللاتسامح الديني أو المذهبي في مجتمعاتنا الإسلامية والعربية مظهرٌ بارزٌ من مظاهر تخلفنا الثقافي والاجتماعي، فتأكيد تنفيذ قيم التسامح ومبادئه هو الطريقُ الطبيعيُّ لاستقرار الأمن والطمأنينة في المجتمع. وعلى العلماء والمفكرين والباحثين والأدباء والفنانين أن يسهموا بنشاط ملحوظ في حملة استيطان التسامح في ربوع مجتمعاتنا البشرية، وكلُّ واحد من هؤلاء يملك من القدرات والمهارات والفرص ما يشكل طاقةً عظيمةً في مشروع نقل التسامح من الجانب النظري إلى جانب ثقافة للجميع.

خاتمة

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

- التسامح طريقٌ حياةٍ، وأسلوبُ عملٍ، وغايةٌ من غايات التربية، وهدفٌ سياسيٌّ للوحدة الوطنية.
- التسامح محاولة عملية لتوسيع دائرة «الأنا»، والتفاهم والتعايش الدائم مع «الآخر»، ومن ثم يتحرر الفردُ من الانغلاق الذاتي إلى الترحيب بالآخر.
- التسامح يتيح لنا الظروفَ الموضوعيةَ؛ لكي نعيش في مجتمع واحد لا فرقة فيه إلا الفرقة بين الحق والباطل أو بين الفضيلة والرذيلة. في حين من يترصب بنا في الخارج فلا يريد لهذه المنطقة أن تستقر، ولا لهذه الشعوب أن تتعايش بسلام، الأمر الذي ينبغي أن ندرك هذا المخطط الإستراتيجي العدواني.
- كلُّنا نحبُّ الحريةَ، ولا يوجد من يتباهى بحب العبودية، والحرية تقتضي أن نعيش في مجتمع تسوده قيمُ التسامح والسلام. وعلى أيِّ فرد أن يدرك أن محبته الحريةَ تتناقض مع الانغلاق أو التعصب أو كراهية الآخر.
- من فضائل التسامح أنه يعزز الاستقرارَ السياسيَّ للمجتمعات البشرية، في حين التعصبُ أو الكراهيةُ أو الطائفيةُ؛ فلا تنتج إلا جماعاتٍ متحاربةً أو متباغضةً أو متباعدةً.

- تعدد المذاهب الإسلامية يدل على الفضاء الرحب للإسلام، فأما الذين يدركون جوهر هذه المذاهب فيعرفون أنها متعلقة بحرية الاجتهاد في التفسير الشرعي، وأما الذين انغلقوا أو جمدوا من أصحاب بعض المذاهب، فقد أصبحوا ظاهرةً للتشردم والتعصب.
- قامت الحضارة الإسلامية العالمية على مبادئ التسامح، فقد انفتحت على جميع الأمم والشعوب الأخرى، أما الذين لم يندمجوا بروح هذه الحضارة وأهدافها، فقد افتقروا أبرز ميزة لها ألا وهي التسامح تجاه الأديان والمذاهب كلها.
- غير المسلمين بشرٌ يعيشون بين جنبينا أو في مواطن كثيرةٍ من العالم، ومن ثمّ فلا مجال لتجاهلهم أو إلغاء وجودهم، وإنما الواقع يقتضي الاعتراف بهم، ومن ثمّ إقرار جملة من الحقوق الإنسانية لهم بوصفهم من مخلوقات الله، وتجمعنا معهم كينونة البشرية، الأمر الذي يدفعنا بحكم ديننا الحنيف إلى فتح أبواب العيش المشترك معهم، والتعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية من أجل عالم يسوده السلام والرخاء والتسامح والعدل.
- ومن جهة أخرى، يجب الإقرار بتمتع غير المسلمين (النصارى، اليهود، المجوس، الصابئة، إلخ) في ظل الحضارة الإسلامية بقسط وافر من الحقوق والحريات، شأنهم في ذلك شأن المسلمين، وهذه حقيقة تاريخية اعترف بها المنصفون من المستشرقين ومفكري الغرب.
- يعاني المجتمع من التعصب القبلي، والطائفي؛ إذ إن هناك جهاتٍ خارجيةً وداخليةً تغذي هذا التعصب لغرض إنهاك المجتمع وتفتيت

الوحدة الوطنية .

- إن التنافر والتقاتل والتباغض والانكفاء هي ما يسعى الأعداء إلى تقنينها في صفوفنا، فقوتنا في الوحدة الوطنية، وضعفنا في التنافر الطائفي والمذهبي . إن آباءنا وأمهاتنا عاشوا في حياة مشتركة، وكانوا يتبادلون السلع والخدمات، ويتزاوج الأبناء والبنات من مختلف الطوائف الدينية، وبقيت الحال إلى يومنا هذا، فلماذا التفكيرُ بهدم ما كان بنياناً راسخاً وقائماً على قيم اجتماعية مشتركة؟
- الاختلاف بين البشر رحمةٌ لهم جميعاً، فلولاها لأصبح المجتمعُ جامداً، ولأصبح مظهرُهم متشابهاً كطوابع البريد .
- إن الاختلاف بين الصحابة والتابعين -رضوان الله عليهم جميعاً- في مسألة تاريخية، يعود الحكم بها فيما بعد لله رب العالمين، وليس للبشر إعادة عقارب التاريخ إلى الوراء، وجميع آل البيت والصحابة والتابعين -رضوان الله عليهم جميعاً- كان رائدُهم الخيرَ للإسلام والمسلمين وليس غيرهُ .
- يسهم المثقفون الرجعيون بمختلف تخصصاتهم الشرعية والاجتماعية في نشر الطائفية واللاتسامح، فلا بدَّ من محاججتهم وكشف مخططاتهم الشخصية الدنيئة للوصول إلى السلطة .
- تشكل الطائفيةُ خنجراً في خاصرة المجتمع، فلا بد من إلقاء الأضواء إلى حد الاكتفاء على السياسيين ورجال الدين الذين يقومون بصياغة هذه البضاعة المدمرة التي تصدر إلى الجهلاء والمغفلين .
- إذا تحولت الكراهية -وهي نزعةٌ عمياء- لدى قوم ما إلى ثقافة؛ فقد ماتت

الرحمة في قلوبهم، كما سينقسم المجتمع في هذه الحال إلى فريقين: أحدهما جانٍ والآخرُ مجني عليه، وهو انقسامٌ ظالمٌ؛ لأن الإنسان قد يكره اليومَ ويحبُّ في الغد، أما وقد أصبحت الكراهية ثقافةً ذاتَ بُعدٍ نفسي واجتماعي وفكري؛ فقد ظلم أصحابها الآخرين دون مبرر شرعي.؛ إذ إن الكراهية مشاعر مؤذية تجاوزتها البشرية المعاصرة، وبقت عالقةً في المجتمعات المتخلفة أو المغلقة، وكذلك لدى البشر ذوي المرض النفسي وذوي المطامع السلطوية.

- إن ثقافة الكراهية هي الابنة الشرعية لثقافة التعصب، وهذه ابنة لثقافة العنصرية. ويمكن عدُّ هذه الثقافات المتداخلة، بنيوياً وعضوياً، بمنزلة ثقافة واحدة ذات أوجه ثلاثة هي: الكراهية، والتعصب، والعنصرية، وجميعها على طرفي نقيض من الثقافة الإنسانية الحرة.
- إذا دخلت ثقافة التسامح من الباب واستوطنت في المجتمع؛ فإن ثقافة الكراهية تهرب من الشباك دون عودة.
- مثلما الأكثرية والأقليات تعيش في الغرب جنباً إلى جنب وفق مبادئ التسامح والعيش المشترك في إطار العمل الاقتصادي في الدولة، مما أدى إلى تطور هذه المجتمعات وتقدمها؛ فإننا أولى بهذا النهج؛ لكي نواكب الغرب في تقدمه ورفاهيته.
- التعايش المشترك بين الجماعات البشرية، واقعٌ وضرورةٌ، فهو واقعٌ تاريخيٌّ، وهو ضرورةٌ عمليةٌ، ومن ثمَّ فإن التعصب أو الطائفية أو الغلو هي المعاول التي تهدم أسس العيش الإنساني المشترك.
- أبرز ما تهتم به ثقافة التسامح هي الحرية الدينية نظرياً وعملياً، وتعني

حرية الاعتقاد، وحرية ممارسة الشعائر الدينية، وحرمة أمكنة العبادة.

- إن ثقافة التسامح تعني نهجين متلازمين: نهج الفرد في تفعيل هذه الثقافة في فكره وسلوكه، ونهج الجماعة في اعتقادها بأن هذه الثقافة فضيلة عامة متبعة، بحيث يحصل استهجان من الرأي العام على من يخرج عليها، أو قد يعاقبه القانون.

ثانياً: التوصيات:

ضرورة إدخال مبادئ التسامح في البرامج التعليمية في مختلف المستويات الدراسية.

ضرورة اتفاق علماء الدين بمختلف مذاهبهم على الدعوة لنبذ التعصب والطائفية، وكذلك الصلاة المشتركة في مساجد الجميع.

ضرورة الانفتاح والتواصل مع الثقافات والأفكار الإنسانية المعاصرة وصولاً إلى تغذية ثقافتنا وفكرنا بروح معاصرة.

ضرورة تشجيع الحوار بين أتباع الأديان والثقافات من أجل تعزيز العيش المشترك والسلام الاجتماعي.

ضرورة الإدراك بأن اعتناق مبادئ التسامح، ثم التقدم بخطى واثقة للتصالح مع الجماعات والأقليات الأخرى هو الخطوة الأولى لتحقيق الأمن الاجتماعي الشامل؛ إذ إن المصالحة الوطنية عودة مباركة للوحدة السياسية الوطنية.

ضرورة إفهام من هو بحاجة إلى الفهم، أن التوق نحو مبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية يستتبع الإيمان المطلق بمبادئ التسامح، فلا معنى لهذه الحقوق والحرريات من دون فضيلة التسامح.

ضرورة قيام الفنانين بوضع لوحات جماهيرية ترمز للتسامح أو صناعة تماثيل

لهذه الفضيلة، بحيث يصبح التسامحُ رمزاً ماثلاً في الطرق والميادين وداخل المدارس والجامعات والمرافق البحثية والعلمية والثقافية. وكذلك تشجيع الشباب على ارتداء فانيالات عليها عبارة (لنتسامح).

ضرورة أن يكون الحوار الموضوعي الهادئ وسيلتنا للتفاهم ولحل مشكلاتنا، فثقافة الحوار تتيح للمجتمعات الإنسانية النمو الخلاق، ويدرك كلُّ فرد أن له دوراً في الحياة العامة من دون إقصاء أو تهميش.

ضرورة الإدراك بأن الأكثرية حصلت على حقوقها وحرّياتها بفعل عنصر الكم في بنيتها، وأن الأقلية هي الأخرى لها حقوقٌ وحرّياتٌ، وإن حرمانها من ذلك يعني دكتاتوريةً الأكثرية، وهي دكتاتورية لم تعد تلائم عالم البشر في القرن الواحد والعشرين، فللأقلّيات ثقافات وفنون يتعين احترامها وتشجيعها. ضرورة أن يكون تسامح الرسول محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم، مع المخالفين دليلاً يسترشد به كلُّ مسلم تجاه الطوائف الأخرى، فإن كان الرسولُ صلى الله عليه وعلى آله وسلم قد تسامح مع من آذوه واضطهدوه ونكلوا به، أليس من المروءة أن نتسامح مع جارٍ أو غيره لا ذنبَ له سواء اختلفه مع معتقدنا المذهبي أو السياسي؟

ضرورة إعداد إستراتيجية وطنية تعليمية وتربوية وإعلامية ودينية لإشاعة ثقافة التسامح وتنفيذها على نطاق واسع؛ لكي ينتشل مجتمعاتنا من هوة الجهل والتعصب والطائفية.

ضرورة أن يكون لمبادئ التسامح القدحُ المعلى في دروس التربية الوطنية والإسلامية، بحيث تتزامن مع تعليم الطفل واليافع والشاب، ويفهم كل واحد منهم أن السعادة الاجتماعية تتحقق في التسامح.

ضرورة فصل الدين عن السياسة، فالسياسيُّ سياسيٌّ، وعالمُ الدين عالمُ دين، ولكلُّ منهما مجالُه المعرفي والعملي الخاصُّ، فالدينُ عقيدةٌ سماويةٌ ثابتةٌ لا تقبلُ التسييسَ، وإن سُبِس انتفعتِ السياسةُ، وتضرر الدين، والسياسةُ حركةٌ ينتقل فيها السياسي من اليمين إلى الشمال بخفة البهلوان، في حين عالمُ الدين لا يستطيع المراوحةَ بين الحق والباطل، فمجالُه الطبيعيُّ هو الحقُّ، وعدوُّه اللدودُ هو الباطلُ. والسياسي عامة لا دينَ له سوى مصالحه الشخصية وأهدافه المتحركة.

ضرورة أن ندرك اختيار التسامح أو الانقراض، واختيار التسامح أو التعصب، فالتسامح حيث الإنسانيةُ الممتدة، أما اللاتسامح حيث المجتمعُ المغلَقُ. ضرورة أن ينص القانون على تجريم الدعوات التي تحبذ الكراهية أو العنصرية أو الطائفية أو المساس بالأقليات، سواء جرت هذه الجريمةُ بالوسائل الإعلامية أو الإلكترونية أو الخطب المباشرة. وضرورة تغليظ العقوبات الجنائية على كلِّش مَنْ يقترف جريمةَ التفرقة الطائفية، أو ينشر أفكار التعصب والكراهية بين القوميات أو الجماعات أو الأفراد.

انتهى البحثُ بعونه تعالى، تسامتُ أسماؤه، وجلَّت صفاته، وعظمتُ قدراته، اللهم اجعل هذا العملَ في ميزانِ حسناتي وحسناتي والديِّ وحسناتِ جميع المسلمين الأحياءِ منهم والأمواتِ، وصلى الله على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- أولاً: الكتب الشرعية والفقهية والأخلاقية:
- إبراهيم بن محمد الحمد المزيني: التعامل مع الآخر- شواهد تاريخية من الحضارة الإسلامية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد (ت ٤٥٦هـ): مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (د. ت).
- ابن حنبل، أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ): المسند، ج ٢، تحقيق: مجموعة من الباحثين، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٩هـ.
- ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع البصري (ت ٢٣٠هـ): الطبقات الكبرى، ج ٥، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- ابن عبد الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز، بيروت دار التراث العربي، (د. ت).
- ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد (ت ٦٢٠هـ): المغني، ج ٥، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- أبو الأعلى المودودي: حقوق أهل الذمة في الدولة الإسلامية، القاهرة، دار الأنصار (د. ت).
- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ): سنن أبي

- داود، ج ٣، بيروت، دار الكتاب العربي، (د.ت).
- أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم صاحب الإمام الأعظم أبي حنيفة، كتاب الخراج، تحقيق: طه عبد الروؤف سعد وزميله، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث ١٩٩٩م.
 - أحمد محمد الحوفي: سماحة الإسلام، القاهرة، دار نهضة مصر ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
 - البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت: ٢٥٦هـ): صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، بيروت، دار ابن كثير.
 - البلاذري، أبو الحسن أحمد بن يحيى بن جابر البغدادي: فتوح البلدان، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٥٧م.
 - البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي (ت ٤٥٨هـ): السنن الكبرى، ج ٩، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (د.ت).
 - الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٧٩هـ): الجامع الصحيح: سنن الترمذي، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، بيروت، دار الكتب العلمية، (د.ت).
 - السرخسي، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن أبي سهل (ت ٤٩٠هـ): المبسوط في الفقه الحنفي، ج ٥، بيروت، دار الكتب العلمية.
 - الشوكاني، محمد بن علي: فتح القدير، ج ١، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٣هـ.
 - الشوكاني: نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، ج ٢، تحقيق: عصام الدين

- الصباطي، القاهرة، دار الحديث، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- صالح بن سعد اللحيان: هل تسامح المسلمون مع النصارى أعطى دوراً لفتح الأندلس؟ جريدة الجزيرة عدد ٢٢/٢/١٤٢٦هـ الموافق ١/٤/٢٠٠٥م.
 - الطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ): تاريخ الرسل والملوك المشهور بتاريخ الطبري، ج ٨، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٠م.
 - عبد الرحمن بن ناصر السعدي: تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، ج ١، الرياض، ١٤٠٤هـ.
 - عبد الرزاق بن همام الصنعاني: المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ.
 - عمر بن عبد العزيز القريشي: سماحة الإسلام، المنصورة، مصر، المكتبة الذهبية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
 - محمد الطاهر بن عاشور: أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٥م.
 - مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب الرازي (ت ٤٢١هـ): تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق، بيروت، دار مكتب الحياة، (د. ت).
 - مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ): صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (د. ت).

- مصطفى السباعي : من روائع حضارتنا، بيروت، المكتب الإسلامي ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- مصطفى السيوطي الرحباني : مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (د. ت).
- النويري، أحمد بن عبد الوهاب : كتاب نهاية الأرب في فنون الأدب، ج٦، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- وكيع، محمد بن خلف بن حبان (ت ٣٠٦هـ) : أخبار القضاة، ج٢، بيروت، عالم الكتب، (د. ت).
- ثانياً: بحوث ودراسات عن التسامح:
- إبراهيم إعراب : التسامح وإشكالية المرجعية في الخطاب العربي، مجلة المستقبل العربي، أكتوبر ١٩٩٧م
- إبراهيم محمد تركي : ما الفلسفة؟ القاهرة، دار الكتب القانونية، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- الأمم المتحدة: حقوق الإنسان، مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، نيويورك، ١٩٩٣م.
- بيتر نيكولسون : التسامح كمثال أخلاقي، بحث في كتاب التسامح بين شرق وغرب، ترجمة إبراهيم العريس، بيروت، دار الساقى، ١٩٩٢م.
- الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية: تربية التسامح وضرورات التكافل الاجتماعي، تحرير: حسن علي الإبراهيم، الكتاب السنوي العاشر، الكويت، ١٩٩٤م - ١٩٩٥م.
- جيرالد ج جامبولسكي : التسامح أعظم علاج على الإطلاق، (دون

- ذكر اسم المترجم)، الرياض، مكتبة جرير، ٢٠٠٢م.
- د.م. الرحمن : هزيمة حزب بهارتيا جاناتا في بيهار تمهيد لانتصار التسامح في الهند ، ترجمة قسم الترجمة في جريدة الحياة ، عدد ١٣ / ١١ / ٢٠١٥م الموافق ٣٠ محرم ١٤٣٧هـ.
- حسن حنفي: أضواء على التعصب، مبحث (تعصب / تسامح)، بيروت، دار أمواج، ١٩٩٣م.
- حسن حنفي: فقرة «تسامح» في : مجموعة من المفكرين العرب، الموسوعة الفلسفية العربية، المجلد الأول، بيروت، معهد الإنماء العربي.
- حسن حنفي: فقرة «تعصب» في مجموعة من المفكرين العرب: الموسوعة الفلسفية العربية، المجلد الأول، بيروت، معهد الإنماء العربي.
- خليل أحمد خليل: العرب والقيادة، بيروت، دار الحداثة ١٩٨٦م.
- سعد الدين إبراهيم: التعصب والتحدي الجديد للتربية في الوطن العربي، بحث في سجل الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكتاب السنوي السادس، ١٩٨٩م.
- عاطف علي: أضواء على التسامح والتعصب، بيروت، دار الفكر اللبناني، ٢٠٠٣م.
- عبد الحسين شعبان: فقه التسامح في الفكر العربي الإسلامي - الثقافة والدولة، بيروت، دار النهار ٢٠٠٥م.
- عبدالعزيز بن سعود بن عبدالعزيز الخليبي : قيم التسامح والاعتدال الديني في تراثنا الشعري العربي ، مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية ، المجلد الثالث والعشرون ، العدد الثاني ، صفر ١٤٣٦هـ

- ديسمبر ٢٠١٤ م.
- عبدالعزيز قباني: العصبية بنية المجتمع العربي، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٩٩٧ م.
 - عبد الوهاب حومد: الكاظمون الغيظ والعافون عن الناس، مجلة العربي، العدد ٣٥٦، الكويت، ١٩٨٨ م.
 - عزت سيد إسماعيل: سيكولوجيا التطرف والإرهاب، حوليات كلية الآداب، بجامعة الكويت، ١٩٩٦ م.
 - علي أسعد وطفة: التربية على التسامح في مواجهة التطرف، مجلة بحوث عربية (جامعة الدول العربية - العدد ١٢٤ - القاهرة) ٢٠٠٥ م.
 - علي أسعد وطفة، سعد رقيان شريع: تحديات التعصب وخلفياته الثقافي في المجتمع الكويتي، مجلة العلوم الإنسانية والإدارية، ١٤ يونيو ٢٠١٢ م - رجب ١٤٣٣ هـ، جامعة المجمعة السعودية.
 - كارل بوبر: التسامح والمسئولية الفكرية، بحث في كتاب التسامح بين شرق وغرب، ترجمة إبراهيم العريس، بيروت، دار الساقبي، ١٩٩٢ م.
 - محمد أركون: الإسلام واختلاف النماذج، مجلة رسالة اليونسكو، يونيو ١٩٩٢ م، باريس.
 - محمد جابر الأنصاري: مفهوم التسامح في الثقافة الإسلامية وانعكاساته على تربية الأطفال، الكتاب السنوي العاشر للجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية - الطفولة في مجتمع. عربي متغير، الكويت، ١٩٩٤ م - ١٩٩٥ م.
 - محمد عابد الجابري: قضايا في الفكر المعاصر، ط٣، بيروت، مركز

دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧ م.

- مراد وهبة: التسامح والدوجماطيقية، أبحاث المؤتمر الإقليمي الأول للمجموعة الأوربية العربية للبحوث الاجتماعية، ١٩٨١ م، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٧ م.
- هاني الجزار: في أسباب التعصب، القاهرة، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٩ م.
- وثيقة الأمم المتحدة في الدورة الثالثة والخمسين،
1999 1March -140/53/Distr. General. A/Res

ثالثاً: الموسوعات والمعاجم والقواميس:

- ابن منظور، أبو الفضل عبد الله بن محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ - ١٣١١م): لسان العرب، ج٧، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، القاهرة، دار المعارف، (د. ت).
- إحسان محمد الحسن: موسوعة علم الاجتماع، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ١٩٩٩م.
- أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٧٨م.
- توفيق يوسف الواعي: المصطلحات السياسية، المنصورة - مصر، دار شروق للنشر والتوزيع، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- الجرجاني، الشريف علي بن محمد بن علي (ت: ٨١٦هـ): التعريفات، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، بيروت، عالم الكتب، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- جميل صليبا: المعجم الفلسفي، ج١، بيروت، دار الكتاب اللبناني، القاهرة، دار الكتاب المصري ١٩٨٢م.
- جيرار كورنو: معجم المصطلحات القانونية، ترجمة منصور القاضي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- خليل أحمد خليل: معجم مفاهيم علم الاجتماع، بيروت، معهد الإنماء العربي ١٩٨٦م.
- عبد الرحمن بدوي: ملحق موسوعة الفلسفة، (الجزء الثالث)، بيروت،

- المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٩٦م.
- عبد المنعم الحفني: المعجم الفلسفي، القاهرة، الدار الشرقية ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
 - عدنان أبو مصلح: معجم علم الاجتماع، عمان، دار أسامة، دار المشرق الثقافي، ٢٠٠٦م.
 - فرانسوا شاتليه، وأوليغيه دوهاميل، وأيفلين بيزيه: معجم المؤلفات السياسية، ترجمة دكتور محمد عرب صاصيلا، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
 - الفيومي، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقري (ت ٧٧٠هـ - ١٣٦٨م): المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، بيروت، مطبعة لبنان ١٩٨٧م.
 - قاموس لاروس الموسوعي الكبير الفرنسي، ج ١٠، باريس، مكتبة لاروس، ١٩٨٥م، وإسطوانة إلكترونية (C. D Rom) (بالفرنسية).
 - قطب مصطفى سانو: معجم مصطلحات أصول الفقه، بيروت، دار الفكر المعاصر، دمشق، دار الفكر، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
 - الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريني الكفوي (ت ١٠٩٤هـ): الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ط ٢، تحقيق: د. عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
 - مارتين دودج: قاموس المذاهب السياسية، ترجمة أحمد المصري، بيروت، مكتبة المعارف، (د. ت).

- مجمع اللغة العربية: المعجم الفلسفي، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
 - محمد رواس قلعة جي: موسوعة فقه عم بن عبد العزيز، جامعة الكويت ٢٠٠١م.
 - محمود أبو زيد: المعجم في علم الإجرام والاجتماع القانوني والعقاب، القاهرة، دار الكتاب ١٩٨٧م.
 - مصطفى عبد الله خشيم: موسوعة علم السياسة، طرابلس - ليبيا، ١٩٩٤م.
 - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: المعجم الأساسي، تونس، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
 - منير البعلبكي: المورد، قاموس إنجليزي عربي، ط ٢٨، بيروت دار العلم للملايين ١٩٩٤م.
- رابعاً: المواقع الإلكترونية:

www1.umn.edu/humanrts/arab/b019.html

www1.umn.edu/humanrts/arab/b017.html

www1.umn.edu/humanrts/arab/b020.html

www1.umn.edu/humanrts/arab/tolerance.html

خامساً: المراجع الأجنبية:

.,1979 MARCEL A. BOISARD,L' HUMANISME DE L'ISLAM, ALBIN MICHEL, PARIS







مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني

ص.ب. 89866 الرياض 11692
المملكة العربية السعودية
P.O. Box 89866 Riyadh 11692,
Kingdom of Saudi Arabia

+966 11 2665777
+966 11 2665778
info@kacnd.org
www.kacnd.org